

العنوان:	التحليل السياسي واقترايات دراسة التحول من " الدولة المتدخلة " إلى " التمكين المتبادل "
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	عزالدين، نهاد
المجلد/العدد:	ع 19
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	أبريل
الصفحات:	70 - 119
رقم MD:	65989
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الرأسمالية، التحليل السياسي، النظم السياسية، السياسة المقارنة، الاحوال السياسية، العلاقات الدولية، المجتمع المدني، الديمقراطية، الحرية السياسية، الدول النامية، التكتلات الاقتصادية، العولمة، العلاقات الاقتصادية، التعاون الاقتصادي، مفهوم الدولة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/65989

التحليل السياسي واقترابات دراسة التحول:

من "الدولة المتدخلة" إلى "التمكين المتبادل"

ناهد عز الدين*

ارتبط حقل السياسة المقارنة، منذ نشأته، بالتطورات التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته من ظواهر استلزمت الدراسة، واحتل التساؤل حول "من هو الفاعل الرئيس في عملية التحول، الدولة أم المجتمع؟" مركز القلب بين الإشكاليات البحثية للحقل، وظل شاغلا لأذهان الدارسين عبر مراحل تطوره¹. وقد مر الحقل على الصعيد النظري بدورة بدأت باكتشاف أهمية الدولة، ثم تهميشها، ثم إعادة اكتشافها من جديد، ثم التحول عنها إلى مفهوم "العملية السياسية".

فطوال الخمسينيات، ساد الحقل نموذج نظري احتل فيه مفهوم الدولة بؤرة الاهتمام، وغلب عليه استخدام المناهج التاريخية، والقانونية، والمؤسسية، وهو ما جعله محلا للتهام بالتحيز، وأنه لا يقدم أسلوبا ملائما لدراسة المجتمعات غير الغربية، كما أنه لا يفيد في بحث عمليات التحول التي تمر بها أغلب بلدان العالم النامي، حيث توقف عطاؤه عند حد الوصف القانوني الشكلي للمؤسسات الحكومية الرسمية وفقا للنظام الدستوري القائم، ولم يستطع تجاوز الوصف إلى مرحلة التفسير.

ويهدف هذا البحث إلى استعراض أهم التطورات التي لحقت بالاقترابات والمداخل النظرية المستخدمة في دراسة عملية التحول المجتمعي على إثر ما تعرضت له تلك الاقترابات من انتقادات، دفعت إلى مراجعتها، في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حيث أفرزت تلك الاجتهادات النقدية جملة من المفاهيم المتكاملة التي أسهمت معا في بناء اقتراب جديد. وعليه، يتناول هذا البحث عرض عملية المراجعة النقدية التي عرفها الاقتراب المهيم بسبب ما قام عليه من افتراضات، وعلى رأسها وضع الدولة في بؤرة التحليل، وتركيز الاهتمام عليها باعتبارها الفاعل الرئيس، إن لم يكن الوحيد، وذلك تمهيدا لبلورة اقتراب "العملية السياسية" **Political Process Approach**، الذي جاء محصلة لتلك الانتقادات.

ولذا، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث: يعالج المبحث الأول نقد الدولة المتدخلة وظهور اقتراب العملية، ويدور المبحث الثاني حول تبلور هذا الاقتراب من ناحية الإطار المفاهيمي والمقولات الأساسية التي يستند إليها، بينما يتناول المبحث الثالث "التمكين المتبادل"، فيعالج المفهوم، وما يؤثر فيه من محددات وعوامل ومتغيرات، وما يتطلبه من مقومات وشروط لازمة لاستخدامه كركيزة محورية لإتجاز عملية التحول المجتمعي الناتج.

* هذا البحث هو الفصل التمهيدي لرسالة الدكتوراه للباحثة بعنوان "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغيير في هيكل

الفرص السياسية لجماعتي العمال ورجال الأعمال : دراسة لحالة مصر في التسعينيات" عام ٢٠٠٣.

** مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

المبحث الأول: نقد "الدولة المتدخلّة" وظهور اقتراب "العملية السياسية"

في نهاية الخمسينيات، طرحت المدرسة السلوكية مفاهيم جديدة من قبيل: "النظام السياسي"^٢، و"البيئة المحيطة"، و"التغذية العكسية"، و"الثقافة السياسية"، والتي ارتبطت باقترابي تحليل النظم والبنائي الوظيفي^٣ طوال عقدين كاملين، ولفتت الأنظار إلى وجود فاعلين لا يأخذون بالضرورة صورة الدولة من ناحية، ونشأة ظواهر جديدة مثل: التحرر الوطني، والتحديث، والتنمية من ناحية ثانية، مما استلزم استعارة مناهج علم الاجتماع، وعلم النفس^٤ لتحليل دور المجتمع، بدلا من الدولة التي انتقلت، مرة ثانية، إلى الهامش، فيما عرف بالاقتراب "المجتمعي" Societal Approach^٥. وما لبث مفهوم الدولة أن عاد من جديد ليحتل بؤرة التحليل مع مقدم السبعينيات، وحتى منتصف الثمانينيات^٦، ولم يخف اقتراب المجتمعي طوال هذه المرحلة، وإن كان قد توارى نسبيا بالمقارنة بالدولة التي حظيت بجل الاهتمام.

ويمكن التمييز في هذا الصدد بين اقترابين كبيرين سادا الحقل: أحدهما، وضع "الدولة" في بؤرة الاهتمام. Statist Approach، وهيمن على التحليل لفترة طويلة، على أساس افتراض، مؤداه أن الدولة هي التي تضطلع بقيادة وتوجيه عملية التنمية من خلال انتهاج سياسات تدخلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما استدعى القول بأن التنمية تستلزم وجود دولة قوية، أو أن قوة الدولة هي شرط ضروري لنجاح عملية التحول. أما الاقتراب الثاني، فقد دعا أنصاره إلى نقل "العملية السياسية" إلى بؤرة التحليل، بدلا من "الدولة"، على أساس أنها لم تعد هي الفاعل الوحيد، وإنما هي واحد فقط من بين عديد من الفاعلين الآخرين، الموجودين داخل المجتمع وخارجه، والذين تضمهم شبكات معقدة ومتداخلة من العلاقات والتفاعلات^٧. وفي الخمسينيات والستينيات، ساد الافتراض بأن الدولة هي العنصر الحاسم في عملية التحول، سواء أخذت تلك العملية مسمى "التحديث" أو "التنمية"، المهم أنها تتم بمبادرة من الدولة، وتحت قيادتها بأسلوب يعتمد على فرض سياساتها وتفضيلاتها على المجتمع من أعلى إلى أسفل.

وتزامن ذلك، مع صعود نموذج "دولة الرفاهية" في معظم الدول الصناعية المتقدمة في الشمال، مما عكس اتجاها عاما نحو التوسع في وظائف الدولة، وزيادة نطاق تدخلها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. حيث أكد التيار الداعي إلى إعادة الاعتبار للدولة على عدة منطلقات، أبرزها تكامل الأدوار في تحقيق التنمية، وأن السوق لا يعمل دون دور حيوي للحكومة التي توفر له ما يتطلبه من هياكل مؤسسية، ومقومات وركائز للفاعلية.

وكان من أهم معايير تميز الدولة عن سائر الفاعلين الآخرين، في نظر أنصار هذا التيار، قدرتها على معالجة الصراع بين القوى والجماعات المتنافسة في المجتمع، بالتدخل لصالح البعض على حساب البعض الآخر، أو باستخدام القمع عندما يبلغ الصراع الاجتماعي ذروته، وتصبح الدولة هي الفاعل الوحيد القادر على حسمه^٨. وهكذا، أبرز الاقتراب المهيم قدرة الدولة، وهي بصدد قيادة التنمية، على فرض الوصاية على المجتمع من خلال انتهاج سياسات "الاستبعاد"، و"الإقصاء"، و"القمع" أحيانا، و"الاحتواء"، و"التضمين"، و"الإدماج" أحيانا أخرى، إزاء بعض الجماعات، وإحافها بجهازها بروابط "تحالف"، أو "تبعية"، بحيث بدت الدولة "القائدة"، و"المتدخلّة" وكأنها الأداة الرئيسية أو الوحيدة الفاعلة في عملية التحول المجتمعي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على السواء.

ومنذ منتصف السبعينيات، وصولاً إلى نهاية الثمانينيات، عرف الحقل تطورات كبرى اكتتفت أطره النظرية بصفة عامة، كما شملت مناهج واقترابات دراسة ظاهرة التحول بصفة خاصة. فقد شهدت هذه الحقبة تنامي ظواهر جديدة، كاندلاع الصراع بين الجماعات، وتصاعد حدته، وزيادة التداخل بين قضايا الداخل والخارج^١، واجتياح موجة التحول الديمقراطي لشتى أرجاء العالم^٢. وفرضت هذه الظواهر تساؤلات عديدة على بساط البحث في حقل السياسات المقارنة حول: كيفية تمثيل جماعات المصالح، ومدى مصداقية التعبير عنها^٣، وأبعاد علاقة الدولة بالمجتمع؟^٤ وأثر التفاعل بينهما، مما عكس زيادة التداخل بين المجالين السياسي والاجتماعي. وهكذا، عدت "علاقة الدولة بالمجتمع"، كعملية تفاعلية، هي المشكلة البحثية الرئيسية في حقل السياسة المقارنة.

ورغم أن مفهوم "العملية" معروف منذ الخمسينيات^٥، إلا أن طرحه في التسعينيات في سياق جهود المراجعة النقدية لاقترب الدولة، جاء بمعنى جديد، يقصد من ورائه تحديداً، إحلال "علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة والمجتمع"^٦، بدلا من "الدولة"، في البؤرة المركزية للتحليل، على أساس أنه ثبت من واقع تجارب الدول النامية أن تأثير المجتمع في عملية التحول لا يقل، بأي حال، عن تأثير الدولة. ومن ثم، فإنه لا يجوز إغفاله، أو تهميشه في التحليل، على نحو ما فعل أنصار اقترب "الدولة" الذين تصوروا أنها قادرة بمفردها على توجيه وقيادة التنمية، وأن مصير هذه العملية من النجاح أو الإخفاق يتوقف أيضا عليها وحدها، دون ملاعدها من قوى أخرى في المجتمع^٧.

وقد استمدت عملية المراجعة النقدية لاقترب الدولة مصادرها من مجموعتين متكاملتين من التطورات اللتين شهدتهما حقبة الثمانينيات: المجموعة الأولى، حدثت على أرض الواقع في الجنوب، وأوضحت أوجه القصور في اقترب الدولة المهيمن وعجزه عن فهمها وتفسيرها، وكشفت عنها سلسلة من الدراسات التطبيقية اضطلعت بعملية تقويم حصاد الخبرات والتجارب التنموية التي خاضتها بلدان الجنوب منذ عقود. كما كانت دول الشمال المتقدمة مسرحا لتطورات أخرى فرضت إشكاليات بحثية جديدة لم تعد أغلب الاقترابات القائمة ذات جدوى في دراستها، فاستلزمت، بدورها أيضا، السعي إلى استحداث وبلورة اقترب جديد يصلح لمعالجتها. بينما ارتبطت المجموعة الثانية بالجدل النظري الذي واكب تلك التطورات على المستوى الأكاديمي، وترتبت عليه عملية مراجعة نقدية شاملة للاقترابات المستخدمة في دراسة عملية التحول، والتي غلب عليها التركيز على "الدولة" باعتبارها محور وبؤرة التحليل.

أولاً: تقويم حصيلة تجارب التنمية في الجنوب:

خرجت حركة المراجعة النقدية من تحت عباءة مدرسة الدولة ذاتها، وكان لرواد اقترب الدولة السابق بالعدول عن كثير من مقولاتهم السابقة، التي أسرفت في تأكيد استقلالية الدولة إزاء مجتمعها، وتدخّلها المكثف للتأثير في عملية التحول تحت قيادتها وتوجيهها. وكأنها بمفردها تدير هذه العملية، بكافة مراحلها، فتقوم بتحديد الأهداف والغايات الاستراتيجية المنشودة، ثم تختار السياسات والبرامج من بين البدائل والخيارات التنفيذية المتاحة، وتقوم بوضعها وصياغتها وفرضها على المجتمع وفقا لتفضيلات القائمين عليها، ثم تنهض بعملية التنفيذ من خلال جهازها الإداري. وبالتالي، فهي المسؤولة وحدها عما تبوء به تلك العملية

في محصلتها من حصاد نهائي. ومن ثم، كان فهم الدولة هو الشرط الضروري لإتمام أي محاولة بحثية لدراسة عملية التحول في أي من مراحلها، أو لتفسير ما تمخضت عنه من نتائج.

وفي هذا السياق، أثبت تحليل العديد من خبرات التنمية أنه لا يمكن الاكتفاء بالتركيز على تأثير الدولة وحدها، أو المجتمع وحده في تقويم مخرجات السياسات التنموية، أو تفسير تباين حظوظها من النجاح والإخفاق. وبدأت عملية المراجعة، وتم توجيه النقد لهذا الاقتراب من داخله، لتركيزه على طرف واحد للعملية السياسية، وإغفاله الطرف الآخر من ناحية أولى، ولكونه قدم تبريرا للتسلطية، ولمقايسة الديمقراطية، أو تأجيلها كغاية على الصعيد السياسي، بحجة أولوية تحقيق التنمية على الصعيد الاقتصادي، مما يقتضي دولة "قوية" و"مسيطرة" على مجتمعها من ناحية ثانية.

١- نقد التركيز على الدولة وإغفال القوى المجتمعية الأخرى:

ذهب ايريك نوردينجر^{١٦}، وهو أحد رواد اقتراب "الدولة"، إلى التأكيد في عام ١٩٨١ على أن مركز الأولوية الذي احتلته الدولة، كمفهوم، في تحليلاته، لا ينفي أهمية قدرة جماعات المجتمع، وقواه الفاعلة على التأثير في الدولة، تماما كما تتأثر بها. وكان من الطبيعي أن يشهد مطلع التسعينيات تدفق موجة أكبر من الدراسات التطبيقية، استهدفت تقويم خبرات وتجارب التنمية التي خاضتها عدد من بلدان الجنوب، للتعرف على أهم ما باءت به من نتائج متباينة، مع محاولة تفسير جوانب النجاح، وعوامل الفشل. وتمخضت هذه الموجة عن بزوغ اقتراب جديد استمد إرهاباته من تلك الأعمال التي تمحورت حول علاقة الدولة النامية بمجتمعها، وكشفت، في مجملها، عن ثقل الدور الذي لعبته جماعات المجتمع، جنبا إلى جنب، مع الدولة، سواء في إنجاح سياسات التنمية، أو في تعويقها، أو في إخفاقها. وهو الدور الذي أسهمت سياسات التحرير الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، والتحول الديمقراطي في التسعينيات في تنامي، واتساع رقعته، حتى بات ينافس دور الدولة ذاتها.

ولعل من أوائل الاجتهادات البحثية التي دارت حول هذا الموضوع، دراسة برتران باداي^{١٧} عام ١٩٨٧، والتي خلصت إلى أن إخفاق سياسات التنمية لا يعود إلى طبيعة النظام السياسي، ومدى ما يتسم به من انغلاق أو انفتاح، بقدر ما يعود إلى غلبة النمط "الأبوي" paternalism على علاقة الدولة بالمجتمع في أغلب الدول النامية، مما أعاق جهودها في تطبيق برامج الإصلاح، لأنه خلق جماعات مستفيدة من الوضع القائم، كانت تسعى دائما للحفاظ عليه، وتقاوم أية محاولة لتغييره يكون من شأنها تهديد، أو إيقاف ما حظيت به من مكاسب وامتيازات في ظله. وعليه، فمشكلات التحول تكمن في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومعالجتها، والتغلب عليها يقتضي، أولا، فهم خصائص النمط الغالب على هذه العلاقة، ثم البحث، ثانيا، في سبل التأثير عليه وطرائق تغييره.

وفي عام ١٩٩١، أتت دراسة كولبير^{١٨} التي عنيت بإبراز أثر التنوع في أنماط دمج الحركات العمالية واحتوائها باعتبارها مركز التحليل ومفتاح فهم النظام في أمريكا اللاتينية. أعقبتها دراسة لبون^{١٩} في العام التالي، بعنوان: "رأس المال التجاري: جذور قوة الدولة في السنغال ١٩٣٠-١٩٨٥" التي أرجعت إخفاق الدولة في تحقيق التنمية، بالرغم مما امتلكته من موارد، إلى ما تضمنته من اتقسامات داخلية، وما لحق جهازها التنفيذي من تسييس، رغم أن الأصل أن يظل مؤسسة محايدة، حيث ارتبط كثير من العاملين فيه

بعلاقات خاصة وشخصية مع قوى وجماعات المجتمع، غلب عليها نمط التبعية^{٢٠}، أو رابطة "الراعي-التابع" التي تحول في ظلها الكثير من أعضاء وقيادات تلك الجماعات إلى مجرد "عملاء"، أو "وكلاء"، أو "اتباع" للدولة.

وعلى نفس المنوال، قام هاجوبيان^{٢١} عام ١٩٩٦ بدراسة عملية التحول في البرازيل، بالتركيز على علاقة الدولة بالجماعات، حيث استولت النخب العسكرية على مقاليد السلطة على إثر القيام باتقلاب عام ١٩٦٤، رافعة شعار "حكم التكنوقراطية" بدلا من "حكم الأوليغاركية". لكنها ما لبثت أن عادت للتحالف الوثيق مع نفس تلك القوى التقليدية، التي سبق لها أن أقصتها، بعدما أدركت أنها لن تبلغ أيا من أهدافها التنموية من خلال استبعاد هذه القوى.

ويتجلى مما سبق، أن حقبة التسعينيات حملت معها بذور تيار جديد من التحليلات، انطلقت من أرضية مشتركة، كان فحواها توجيه النقد للاقتراب الذي وضع الدولة وحدها في بؤرة الاهتمام، بينما أثبت واقع الخبرة العملية لأغلب البلدان النامية أن اختيار الدولة لسياسات تنموية معينة، حتى وإن كان قد تم، في بدء الأمر، بمبادرة من أعلى، ودون مشاركة أي من القوى الفاعلة في المجتمع، إلا أنه اقترن باتجاه الدولة، لاحقا، نحو تأسيس روابط التحالف مع بعض هذه القوى، ولا سيما الجماعات المستفيدة التي وجدت أن تلك السياسات تتفق مع أهدافها، وتحقق مصالحها. فإذا ما أقدمت الدولة على تعديل أي من تلك السياسات، فإن ذلك يستتبع تفكيك روابطها مع حلفائها السابقين، بالتخلي عن دورها المعتاد، والانسحاب من بعض المجالات، كالتوقف عن تقديم خدمات التعليم، والرعاية الصحية المجانية، أو توفير فرص العمل، وتشغيل الخريجين، على نحو ما حدث في أغلب البلدان النامية في التسعينيات نتيجة تحول العديد منها نحو انتهاج سياسات اقتصادية مغايرة، بتبني برامج التحرير، والتكيف الهيكلي، وإعمال آليات السوق، وفق ما أملتة عليها مشروطة المؤسسات الدولية المتاحة.

مثل هذه السياسات، أفقدت بعض القطاعات الاجتماعية مكتسبات وامتيازات حصلت عليها في إطار تحالفها السابق مع الدولة. وهو ما عكس تغيرا في أوضاعها من قوى حليفة مستفيدة إلى قوى خاسرة ومضارة من جراء التحول، الأمر الذي خلق لديها شعورا بالتهديد ودفعها إلى إعادة النظر في توجهاتها، وتعديل أساليبها، والبحث عن استراتيجيات جديدة للتحرك وممارسة التأثير، بغية الحفاظ على مراكزها المكتسبة، والدفاع عن السياسات التي تتفق مع مصالحها. كما تحولت علاقتها بالدولة من سند لدعم النظام القائم، وتأييد سياساته إلى مصدر لا يستهان به للمعارضة والتحدي، وباتت تمثل بؤرا للتوتر والضغط على الصعيد السياسي، مع السعي من جانب شرائح معينة منها لتعويق السياسات الجديدة ومقاومة محاولات التغيير والحيلولة دون إتمام خطوات تنفيذها. وبالتالي، لم تعد تمثل بالنسبة للنظام القائم قاعدة التأييد والمساندة، أو الركيزة الأساسية للشرعية. ولا شك أن تحرك مثل هذه الجماعات صوب مقاومة التغيير قد تسبب، بالفعل، في تعطيل عملية تنفيذ بعض السياسات، أو حتى إيقافها تماما في كثير من الدول، مما يشير إلى دور الجماعات الفاعل، وأثره البالغ في إنجاح، أو إخفاق سياسات التنمية. أي أن ثمة علاقة تفاعل متبادل بين الدولة من جانب، والجماعات في مجتمعها من جانب ثان، وهو تفاعل ذو اتجاهين من أعلى لأسفل، ومن أسفل لأعلى في وقت واحد.

وقد ارتبط الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادي بارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة احتمال تغير توجهات السياسة العامة نتيجة لسعي الجماعات المستفيدة، التي حققت صعوداً، إلى تعظيم مكاسبها من خلال ممارسة التأثير في السياسات العامة والضغط على مراكز صنع القرار، لكي تزيد نصيبها من القيم والعوائد التي يتولى النظام تخصيصها. وفي المقابل، يصاحب نفس العملية نمو قوى مضادة تحث على تبني الدولة لأية سياسات جديدة يكون من شأنها النيل من مكانتها، أو الإضرار بمراكزها النسبية في المجتمع.

وفي هذا السياق، قدم ماركو فيتز^{٢٢} عام ١٩٩٨ دراسة تطبيقية هامة بعنوان: "المجتمع غير المدني: الرأسمالية والدولة في أفريقيا"، أبرزت خاصية التشابك التي غدت السمة الغالبة على علاقة الدولة بمجتمعها، واعتبر الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية التي تتجاوز حدود الدول من أوضح الأمثلة عليها، الأمر الذي أفقد المحلل قدرته السابقة على التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حيث بات يتعذر عليه تحديد الخط الفاصل بينهما. فلقد أتت سياسات التحول الرأسمالي في أغلب الدول الأفريقية محصلة للتفاعل، ونتاجاً للتأثير المتبادل بين قوى عديدة، لا تعدو الدولة أن تكون واحدة منها، وليست بالضرورة أهمها^{٢٣}. كما أوضح الكاتب أيضاً أنه مع اتجاه أغلب الدول الأفريقية للأخذ بسياسات الخصخصة، وجذب الاستثمار الأجنبي، بدأت ظاهرة التداخل المطرد بين الدولة والمجتمع، فتصاعدت مطالبات جماعات المصالح للدولة بدعمها من جانب، وازداد معدل رجوع المسؤولين إلى الجماعات طلباً للمشورة أو للمعلومات من جانب ثان، وصارت الدولة أكثر مرونة وتقبلاً لتأسيس تنظيمات تتولى تمثيل الجماعات، وتعزيز وتدعيم استقلاليتها من جانب ثالث.

ولعل أكبر شاهد على ذلك، اتجاه بعض المسؤولين داخل جهاز الدولة لممارسة النشاط الخاص وتأسيس مشروعات، أو الدخول في علاقات مشاركة مع القطاع الخاص، بما يمكن معه الحديث عن تبلور شبكة واسعة من الروابط والمصالح المشتركة والمتداخلة، والتي تتم عن ازدياد تغلغل عناصر جهاز الدولة في نسيج المجتمع، والعكس صحيح. ويعد فهم هذه الشبكة التفاعلية مفتاحاً لدراسة التحول في علاقة الدولة بالمجتمع، ليس في أفريقيا وحدها، وإنما كذلك في سائر بلدان العالم الثالث^{٢٤}. على أن هذا الدور الفاعل الذي لعبته قوى المجتمع لتوجيه مسار عملية التحول في دول الجنوب النامية، قد غاب عن أغلب الدراسات التي استأثرت فيها الدولة بمركز الاهتمام واحتلت بؤرة التحليل، باعتبارها "القائد" أو "الفاعل". وكان ذلك مدعاة لإعادة النظر في جدوى الاقتراب الذي أقامت عليه تحليلاتها، ومدى صلاحيتها لتشخيص إشكاليات التنمية، ناهيك عن تفسيرها.

وهكذا، توالى الانتقادات التي كملت لاقتراب الدولة، مع اتضاح حقيقة ما تمتعت به غيرها من القوى المجتمعية من قدرة على التأثير في مجريات عملية التحول. فقد كشف تقويم تجارب التنمية، وما أسفرت عنه من حصاد هزيل، بعد ثلاثة عقود من بدايتها، أن الاقتراب الذي استأثرت الدولة بجل اهتمامه، وكان يركز على دورها في قيادة التنمية، باعتبارها الجهاز المنوط وحده بمهمة تصميم، وبناء، وإعادة تشكيل المجتمع، قد أفرط في تجاهل الدور الحيوي للجماعات الاجتماعية الأخرى، وإغفال حقيقة تأثيرها الفعال، إما في دفع ومساندة هذه العملية، أو في تعويقها وتعطيل مسارها.

في نفس الإطار، كانت أحد المآخذ على الإسهامات العلمية التي بدأت منذ السبعينيات في مجال دراسة جماعات المصالح، أنها راهنت إلى حد كبير على "النظام السياسي"، كمصدر لتغيير المجتمع المدني^{٢٥}. إذ بدت التغيرات فيه وكأنها المدخل الوحيد لتحليل الدور السياسي لجماعات المصالح، مما عكس إغفال معظم هذه الاجتهادات لوجود مداخل مكملة ينبغي الاستعانة بها تتمثل في: الخصائص الاقتصادية والسمات الاجتماعية المميزة لكل جماعة، وكذلك طبيعة إدراك قيادات الجماعة لمكانتها النسبية في المجتمع، ومدى وعيها وفهمها للدور الذي ينبغي عليها القيام به. حيث كان إسقاط هذه العوامل من أهم أسباب خروج أغلب تلك التحليلات برؤية ناقصة، تفتقر إلى الشمول، وتعجز عن الإلمام بمختلف زوايا الموضوع^{٢٦}.

وحتى مع التسليم، في كثير من الحالات، بانفراد الدولة بأخذ زمام المبادرة بصياغة السياسات، أو تعديلها وفق ما ارتأت من تفضيلات، فإنها لم تخل تماما من دور مؤثر لعبته قوى المجتمع لتوجيه مسار التنمية، والمفاضلة بين الخيارات المتاحة أو الاستراتيجيات المتبعة، ولو بعد حين، سواء كانت تلك الجماعات "مستفيدة"، أو "متضررة"، ولا سيما بعد أن قطعت الدولة شوطا يعتد به على درب التحول الهيكلي.

٢- نقد الدفاع عن الدولة القوية باعتباره تبريرا للتسلطية:

علاوة على ما سبق، وجه التيار النقدي إلى اقتراب الدولة اتهام آخر مفاده، أنه ينزع، ولو بشكل غير متعمد، إلى تبرير قيام النظم التسلطية وإضفاء الشرعية عليها، مما مثل عاملا مشجعا لأغلب الدول النامية للإمعان في الاستبداد وتضييق الخناق على مجتمعاتها، بحجة أولوية التنمية، كغاية اقتصادية واجتماعية ملحة، تستلزم التضحية والتنازل، أو إرجاء وتأجيل ما عداها من غايات أخرى، حتى ولو أتت على حساب تحقيق الديمقراطية. لذا، عمد عدد من نظم الحكم في الدول النامية إلى تبرير ما تتسم به سياساته من تسلطية تحت زعم أن "الدولة القوية" إزاء المجتمع هي الشرط الضروري لبلوغ غايات التنمية المنشودة، وأن نجاح خطط التنمية، التي تضعها الدولة، يرتهن بمدى إحكام سيطرتها على المجتمع وقواه الفاعلة. الأمر الذي دفع بفريق من الباحثين إلى تحميل هذا الاقتراب جاتا كبيرا من المسؤولية عن تعزيز النظم التسلطية، وإلباسها غطاء الشرعية، مما أسفر عن تكريسها وترسيخ دعائمها^{٢٧}.

وفي سياق تحول كثير من الدول النامية نحو الأخذ بآليات السوق منذ التسعينيات، سعت القوى الرأسمالية الصاعدة إلى تسخير الدولة في خدمة مصالحها، بينما ضغطت عليها جماعات العمال للتدخل من أجل حمايتها، واستمرار تبني سياسات أبوية لتوجيه الاقتصاد^{٢٨}. وعندما وجدت الدولة نفسها محاطة بضغط متعارضة ومتناقضة، ولاسيما في ظل تفاقم حدة أزمتها الاقتصادية، فإنها عادة ما لجأت إلى إعادة بناء هيكلها المؤسسي، ابتعادا عن الديمقراطية، واقترابا من النمط التسلطي. إذ بدا أن مثل هذا الارتداد والعودة إلى التسلطية، في حالة الدول التي شرعت فعلا في التحول صوب الديمقراطية، هو الخيار الوحيد المتاح أمامها للخروج من مأزق التضارب بين متطلبات "الإصلاح الاقتصادي" من جانب، وشروط إتمام عملية "التحول الديمقراطي" من جانب آخر. وهكذا، تضافرت العوامل المعوقة لعملية التحول الديمقراطي في الدول النامية، مما كان وراء احتفاظ الدولة بالقدرة على التدخل، والتغلغل في مجتمعها، وعزل القوى المطالبة بالإصلاح، مع الأخذ ببعض المظاهر الشكلية للتكيف، دون تحرير حقيقي. فيما أطلق عليه "التكيف التجميلي"

٢١ Cosmetic Adjustment.

بناء على ذلك، روج اقتراب الدولة لتخلي كثير من الدول النامية عن الديمقراطية، أو تقييدها للحريات، بل وانتهاكها لحقوق الإنسان، بذريعة أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية التي تستلزم دولة قوية تسيطر على مجتمعها، وتقوده بإحكام. حيث تعد أطروحة "المقايضة الحتمية" بين التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والديموقراطية على الصعيد السياسي، كغائيتين متنافستين، مأخذا أساسيا على هذا الاقتراب^{٣٠}.

ثانيا: التراجع عن نمط "دولة الرفاهية" Welfare State في الشمال:

ويتضح مما سبق، أهم الانتقادات التي كبلت إلى الاقتراب المعروف في بعض الترجمات العربية "بالدولانية"^{٣١}، بسبب تركيزه على الدولة، حيث تبين كيف وضعت الاجتهادات التي استخدمت هذا الاقتراب الدولة في بؤرة الاهتمام، وكأنها القائد أو الفاعل الوحيد القادر على توجيه المجتمع، وتغييره من أعلى، وغلب على معظم تحليلاتها الاستناد إلى النموذج الصراعى، الذي صور الدولة والمجتمع كضدين متقابلين، تأتي قوة أحدهما، بالضرورة، على حساب قوة الآخر وتضعفه. ورغم أهمية دور "الوساطة" الذي تلعبه الجماعات، إلا أن مركزها في التحليل، كفاعل، ظل هامشيا بالمقارنة بمركزية الدولة المهيمنة والمتدخلة في الاقتصاد والمجتمع. بل وكثيرا ما صورت دراسات التنمية الجماعات كمعوقات لعمليات التغيير والتحديث التي ترغب فيها الدولة، مما استدعى اللجوء إلى ضبط حركتها وسلوكها، أو احتوائها واستيعابها، أو تقييد حريتها، مع تبرير ذلك في إطار فرضية التضحية بالديموقراطية في سبيل تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، كان بارنجتون مور^{٣٢} سابقا إلى بحث أنماط علاقة الدولة بالطبقات الاجتماعية، وانعكاسها على تباين مسارات التحديث والانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية منذ الستينيات. ولكن تحليلاته ما لبثت أن خضعت للمراجعة على يد سكوكبول عام ١٩٧٣^{٣٣}، والتي أكدت أن سياسات التحول لا تحكمها إلا الاعتبارات السياسية، المرتبطة بالدولة وجهازها ونخبها الحاكمة القادرة على التصرف ضد مصالح أي جماعة أو طبقة، بغض النظر عن حجمها أو وزنها في المجتمع. ومن خلال إعطاء جهاز الدولة وزنا نسبيا أثقل في التحليل، توصلت سكوكبول إلى نتيجة مفادها، أن المشكلة الرئيسية للتحول تكمن في الصراع بين أصحاب المصالح المتنافسة على السلطة، وتتوقف قدرة الدولة على حسم هذا الصراع بحسب مدى استقلاليتها، بمعنى تمتع النخب الحاكمة بالقدرة على فرض السياسات المعبرة عن إرادتها الذاتية وتفضيلاتها الخاصة على كافة القوى الفاعلة في المجتمع، بصرف النظر عن مدى قبولها وتأييدها، أو رفضها ومعارضتها لهذه السياسات.

ثم حملت حقبة الثمانينيات تغيرات جديدة دفعت إلى إعادة النظر في دور الدولة ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع، وتمثلت أهم هذه التطورات في صعود نظامي الرئيس ريجان، ورئيسة الوزراء تاتشر في الولايات المتحدة وبريطانيا، على التوالي، وتراجعهما عن نموذج "دولة الرفاهية" التي كانت تضطلع طوال السبعينيات بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمواطنين على أساس تحملها المسؤولية عن إشباع الاحتياجات الأساسية، ومساعدة الفئات الأقل حظا. حيث أخذ هذا النموذج في الاتسار. وهو ما تزامن مع الاتجاه نحو أعمال آليات السوق للتدمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، على إثر تزايد انضواء البلدان الصناعية المتقدمة في

اتفاقيات دولية لتأسيس تكتلات اقتصادية عملاقة فيما بينها، تقضي بمراعاة آليات السوق ومتطلبات التراكم الرأسمالي. وبموجب تلك الاتفاقيات، باتت الدولة، في أغلب بلدان الشمال المتقدم، مساءلة عن درجة وفائها بالتزاماتها إزاء المجتمع الدولي، وتعرض جهازها لعملية "إعادة هيكلة"، بما يتواءم مع مقتضيات الاقتصاد العالمي، وبما يعكس أولويات وتفضيلات أصحاب الأعمال في كبريات الشركات الدولية متعددة الجنسية.

وقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث التحول في مضمون دور الدولة، على الصعيد الخارجي، من الحاجز الفاصل Buffer المدافع عن المجتمع، والمسئول عن حمايته Protector إلى دور الوسيط Mediator، أو المسهل Facilitator، أو أداة النفاذ Transmission belt أمام المؤثرات الخارجية. وعلى الصعيد الداخلي، لم يكن حال الدولة مختلفا، حيث لم تعد تضطلع وحدها بكل شئ، وإنما اتجهت نحو الاستعانة بفاعلين آخرين لتأدية بعض وظائفها من خلالهم، كما ازدادت حاجتها للعمل عبر المجتمع لتنفيذ سياساتها وبرامجها بالأساليب غير المركزية، التي ثبت أنها أكثر كفاءة وفعالية في بلوغ غايات التنمية، وخصوصا في المجال الاقتصادي.

ولذا، لجأ تيار جديد من الدارسين إلى اعتبار أن المجتمع هو المحدد لعملية التحول، وأن التغيير في شروط وأنماط تفاعله مع الدولة قد أفرز أشكالا وصورا جديدة لها، بعيدا عن نموذج "دولة الرفاهية" الذي ساد أغلب الدول الصناعية المتقدمة طوال حقبة السبعينيات من القرن العشرين^{٣٤}. ولعل من أبرز الأعمال التي ألفت الضوء على هذه التطورات تحليل سكوكبول لدولة الرفاهية في الولايات المتحدة عام ١٩٩٢، والذي قام على رفض ثنائية الدولة أو المجتمع^{٣٥}، كمحددتين متنافسين، ينفرد أحدهما ببطورة التحليل، مع استبعاد الآخر. فبدلا من تركيز الاهتمام على أي منهما وحده، انصب التحليل على فحص "عملية" التفاعل بينهما، وما قد ينجم عنها من مخرجات^{٣٦}. واتضح من نتائج الدراسة أن الجماعات في المجتمع الأمريكي تلعب دور الرقيب على الدولة من خلال ما تفرضه على سلطتها من قيود وضوابط. وكلما زادت استقلاليتها إزاء الدولة، زادت قدرتها على ممارسة هذا الدور بدرجة أكبر من الفعالية، تطبيقا لمعايير الديمقراطية التي تقوم على المحاسبة، والمساءلة، والحد من احتكار الدولة لإدارة عملية التحول^{٣٧}.

ثالثا: تحديات العولمة: إعادة هيكلة الدولة، وتنامي وزن المجتمع المدني

مع مقدم التسعينيات، كان لعملية العولمة الأثر البالغ في تدعيم التحول في ذات الاتجاه، فالعولمة، حسب تعريفها الشائع، هي عملية معقدة، متعددة الأبعاد والجوانب، تطرح تجلياتها على كافة الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.. الخ. وتتمثل في إحلال العالم، كوحدة تحليل، محل الدولة، وسقوط الحواجز الفاصلة بين الدول، مع إطلاق حرية الانتقال والانتشار لكل شيء، بدءا من السلع والخدمات، وحتى المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك عبر الدول دون التقيد بحدود. وهي وإن كانت لها جذورها القديمة، إلا أنها تبلورت بشكل أوضح مع مقدم التسعينيات من القرن العشرين. ونتجت عن التسارع الهائل في وتيرة التطور العلمي والتكنولوجي، وما أفرزه من ثورة غير مسبوقه في مجال الاتصال والمعلوماتية، ربطت عبر آلياتها المتعددة (كالشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وشبكة الإنترنت.. الخ) بين مختلف أجزاء العالم، حتى بات بمثابة قرية واحدة مترامية الأطراف، بما يزيد من التماثل،

والتقارب، والاندماج بين المجتمعات وشيوع نفس أسلوب الحياة، مع تقلص أوجه الخصوصية والتمايز، فيما يعرف بـ "التتميط".

علاوة على ما سبق، ثمة عمليتان نقلتهما العولمة إلى داخل الدولة، هما: "التحول الديموقراطي"، والانتقال نحو "اللامركزية". كما أن هناك جملة من المفاهيم المرتبطة بها، والتي كانت محورا للجدل النظري الدائر حولها كالحديث عن "المحلية الدولية"، و"الخارج الداخلي"، و"الحجم الطبيعي للحكومة"، و"تنامي المجتمع المدني"، فضلا عن "تلاشي الوسطية الاجتماعية"، بمعنى اتساع الهوية والفوارق بين الجماعات. حيث تفضي العولمة بشكل متسارع إلى إضعاف الصلات التي كانت تربط بين الجماعات داخل حدود الدولة، وتؤلف بين مختلف فئات الشعب وطبقاته في إطار مشترك للانتماء.

على نفس المنوال، أجمعت أدبيات التسعينيات على الطبيعة الثنائية والازدواجية لعملية العولمة، كعملية ذات وجهين: أولهما، التكتل مما يزيد من تركيز الثروة والقوة، ويشير إلى حركات الاندماج، وإقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات الكبرى في العالم، والتي غدت قوى جديدة تملك قدرات وإمكانات هائلة، ولا تخضع حركتها لأية قيود. كما حدث نوع جديد من تركيز الثروة في نطاق دائرة محدودة من الأشخاص على مستوى العالم. وبعبارة أخرى، انطوت العولمة، بمعناها الاقتصادي، على نوعين من التركيز في الثروة: الأول، في نطاق عدد محدود من الدول على مستوى العالم، أما الثاني، ففي نطاق دائرة محدودة من أبناء كل مجتمع. وهذا النوع يؤثر تأثيرا بالغا في طبيعة علاقات القوة القائمة داخل النظم السياسية، خاصة وأن أعضاء هذه الدائرة تربطهم روابط أوسع وأقوى مع نظرائهم في الخارج^{3٨}.

وعلى الصعيد الاجتماعي، حدث التكتل بين قوى ذات طابع كوني، لها مطالب فيما يتعلق بحماية حقوق الأقليات، والدفاع عن الحريات الإنسانية، وقد عبرت عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الأهلية، والمنظمات التطوعية غير الحكومية، التي ازداد نشاطها وامتد عبر حدود الدول على مستوى العالم. بدليل أن المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية، مثل: البيئة، والسكان، والمرأة، والفقر، كانت تنعقد، في ذات الوقت، على المستويين الحكومي الرسمي، والأهلي غير الرسمي.

أما ثانيهما، فيشير إلى التفتت والتمزق، حيث يقابل ظواهر التكتل والاندماج، بروز ظواهر أخرى على النقيض منها تماما. وفي هذا الإطار، حدث الانقسام في صفوف كثير من الجماعات. حتى الطبقة العاملة، التي كانت تعتبر من أقوى الطبقات تماسكا، انقسمت إلى فئة عريضة تعاني من البطالة، وأخرى كبيرة نسبيا تشتغل في أنشطة صناعية وخدمية ذات مستوى تكنولوجي محدود، ولا تحتاج إلى مهارات عالية، ومن ثم فإن دخولها محدودة. وثالثة، يتسم عرضها بالندرة، بينما يزداد الطلب عليها، وترتفع مستويات دخولها، بحكم امتلاكها لقدرات ومهارات متميزة تؤهلها لأن تتواكب ومقتضيات التطور العلمي والتقني.

وعلى الصعيد السياسي، برزت ظاهرة التفتت في شكل ازدهار الاتجاهات الانفصالية بين الجماعات الإثنية، والعرقية، واللغوية، والقبلية.. الخ، والتي أخذت تنزع نحو الاستقلال. وعلى المستوى الاقتصادي، كان ظهور المشروعات الصغيرة، بوصفها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية العملاقة. ومن ثم، فالمصنع الكبير، الذي كان يمثل إطار العمل المنظم، تفكك إلى وحدات صغيرة، وأدت التكنولوجيا الحديثة

إلى ظهور أساليب جديدة في الإنتاج أقرب إلى العمل الفردي منها إلى العمل الجماعي بالمفهوم التقليدي. وعليه، فقد تبدلت قيم العمل التي سادت من قبل في ظل المصنع القديم، وشهدت علاقات العمل بداخله نوعاً من إعادة الترتيب والهيكلية، التي امتدت إلى ما كان يصاحبها من تفاعلات، وعلاقات، لتلقي أعباء جديدة على كاهل النظم السياسية، على رأسها الإقلال من درجة سيطرة تلك النظم على الموارد والمقدرات الاقتصادية المتاحة في مجتمعها، والتي أصبحت تتوزع على قوى فاعلة جديدة، كالشركات الدولية، ورجال الأعمال، بعدما باتت تلك القوى تمتلك قدرات هائلة على التأثير تفوق، في بعض الحالات، قدرة الدولة، كما أنها، في معظم الأحيان، تكون بعيدة عن نطاق سيطرتها وتحكمها، حيث تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية إزائها.

وتأسيساً على ذلك، يرى التيار الغالب من محلي العولمة أنه في ذات الوقت الذي تعرف فيه جماعات رجال الأعمال ظاهرة التكتل والاندماج، فإن الطبقة العاملة، في المقابل، تتعرض، بمختلف شرائحها، لنوع من الانقسام والتفتت، مما يؤثر على طبيعة الدور الذي تلعبه كل من الجماعتين في سياق العملية السياسية. ولكن ثمة وجهة نظر أخرى، ترى أن الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج تتعرض، هي أيضاً بدورها، للانقسام بين مالكي الأصول التقليدية، مثل ملاك الأراضي الزراعية، ومالكي الأصول الرأسمالية، حيث تفوق معدلات نمو الحقل الاقتصادي الحديث في إطار دولي تنافسي معدلات نمو الحقل التقليدي. أضف إلى ذلك، أن الانقسام المجتمعي لم يعد مقصوراً على إطار "من يملكون"، و"من لا يملكون" فحسب، كما كان الحال من قبيل، وإنما امتد إلى دائرة أخرى تقوم على التمييز بين "من يعرفون"، و"من لا يعرفون"، ومن لديهم الفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعلومات، والحصول على العلم، وكسب المعرفة، ومن لا يملكون مثل هذه الفرص، مما يشير إلى حدوث تغير جذري في مفهوم "العدالة الاجتماعية"، ومن ثم في جوهر الوظيفة التوزيعية للدولة. وفي هذا السياق، جابهت الدولة جملة من الإشكاليات، فالتغير الذي طرأ على دائرة عمل النظم السياسية استلزم منها إعادة هيكلة أجهزتها، ومراجعة وظائفها، بما يوائم الواقع الجديد. كما أن بروز قوى تميز في خصائصها عن قوى المجتمع التقليدية، فرض البحث عن أساليب وصيغ جديدة للتمثيل السياسي، تتيح الفرص لهذه القوى لممارسة نشاطها في إطار النظام السياسي القائم.

أضف إلى ذلك، أن التغيير المتسارع، الذي تتضمنه عملية العولمة، يمثل إشكالية تتطلب تبني الدولة معدلاً سريعاً للتحويل، بما لا يخل بدعائم بقائها واستقرارها. ومن هنا، تبرز حاجة الدولة إلى "إعادة الهيكلة"، بمعنى إرساء بناء مؤسسي جديد، بالتحويل من "المركزية" إلى "اللامركزية"، نظراً لما يتطلبه الواقع من تعددية في مراكز السلطة على كافة المستويات. وبحيث يكون لهذه المراكز اختصاصات أصيلة، بما لا يتعارض مع سيادة الدولة. وبذلك، يتم تجميع الرغبات والمطالب التي تطرحها الجماعات، كما يتم التعبير عنها عن طريق قنوات منظمة، وعبر آليات مؤسسية، كشرط ضروري لزيادة كفاءة وفعالية النظم السياسية.

هذا الانتقال من "المركزية" نحو "اللامركزية"، يعني أن دور الدولة يتغير، ويتحول في مضمونه من السيطرة والتحكم، استناداً إلى المفهوم التقليدي للسيادة، إلى الوساطة والتوفيق بين الجماعات، مع السعي للوصول إلى حل وسط، أو إيجاد نقطة توازن ملائمة تتحقق عندها أقصى مصالح ممكنة لمختلف قوى المجتمع. وبحيث تقنع شتى الجماعات بأن ما تحصل عليه، عند هذه النقطة التوفيقية، لا يمكن تحقيقه في حالة استمرار الصراع والتنازع بينها.

الجدير بالإشارة أيضا، أن هناك ما يشبه الإجماع بين الباحثين على النظر إلى عملية العولمة، في محتواها الفكري، على أنها بمثابة التجسيد لانتصار الإيديولوجية الليبرالية. ومن ثم، فإنها تستهدف الترويج للنظم الديمقراطية سياسيا، والرأسمالية اقتصاديا، لتصبح هي النظم المعمول بها في كافة أرجاء العالم^١. وفي هذا السياق، فإن الأخذ بسياسة اقتصادية جديدة^٢ لا يرتب فقط أثارا تتعلق بشكل النظام، أو بتغيير أدوات تأثير الدولة في الاقتصاد، وإنما يسفر أيضا عن التحول في جوهر الدور السياسي، والوظيفة الاجتماعية للدولة. كما يمتد ليطال شبكة تحالفاتها الاستراتيجية مع مختلف جماعات المجتمع، وهو الأمر الذي ينعكس على قدرة تلك القوى على التأثير في سياسة الدولة، وحجم واتساع ودرجة فعالية قنوات التأثير المتاحة لكل منها^٣.

كانت "الدولة التنموية" **Developmental State** إذن هي النموذج السائد في الجنوب، والذي عبر عن تولى الدولة قيادة التنمية من خلال الاضطلاع بالنشاط التنظيمي، والتدخل في توجيه الاقتصاد، بحجة ضعف القطاع الخاص، أو بحجة أنه، حتى في الحالات التي وجدت بها طبقة رأسمالية، فإنها كانت مشوهة بسبب تبعيتها للخارج، أو بسبب ثقل الميراث الاستعماري، مما جعلها عاجزة عن العمل بدون مساعدة الدولة وحمايتها. إلا أن عملية "العولمة" أعادت توزيع القوة على المستوى الداخلي، وولدت الضغوط من أجل تقييد دور الدولة في الاقتصاد لصالح رجال الأعمال^٤. بيد أن ذلك لم يحدث بالضرورة على حساب جماعة العمال، التي أتاحت لها، في سياق العولمة، مجموعة من الفرص، جنبا إلى جنب، مع مجموعة أخرى من القيود.

١- تنامي فرص رجال الأعمال في ظل العولمة:

ارتبط تنامي قوة رجال الأعمال إزاء الدولة بإثارة التساؤل حول أثر التحرير الاقتصادي في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، واما إذا كانت هناك علاقة طردية تربط بين الأخذ بسياسات التحرير على الصعيدين، وبرزت في هذا الشأن ثلاث وجهات نظر^٥:

أ- التحرير الاقتصادي يقود إلى مطالبات رجال الأعمال بالديموقراطية:

يقوم هذا الرأي على افتراض أن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، بمعنى إعمال آليات السوق، يقود إلى تحقيق التحرير السياسي، لأن نمو منظمات رجال الأعمال، الناجم عن تشجيع القطاع الخاص على تولى مهمة قيادة عملية التنمية، هو، في حد ذاته، مؤشر على تطور المجتمع المدني. وهو، بدوره، عامل أو شرط حاسم لإتمام عملية التحول الديمقراطي، لكونه يعكس قيام مؤسسات تتسم بخصائص التنظيم، والتعددية، والاستقلالية إزاء الدولة^٦. ونظرا لارتباط جمعيات ومنظمات رجال الأعمال، في تطورها، بدرجة التطور التنظيمي والنضج المؤسسي التي بلغها المجتمع المدني، فإنه من المفترض، حسب هذا المنطق، أن تأتي الديمقراطية على رأس جدول أعمالها.

ب- جماعات رجال الأعمال لا تهتم بطرح الديمقراطية كمطلب:

على النقيض من وجهة النظر السابقة، يقوم هذا الرأي على أنه من النادر أن تتبنى جماعات رجال الأعمال الديمقراطية، أي أن دورها في عملية التحول السياسي يغلب عليه الطابع السلبي، وهو ما ربطه المحللون بكونها تتصف بسمات البراجماتية واللامبالاة تجاه نظام الحكم القائم، مادامت سياساته تحقق مصالحها، أو، كحد أدنى، لا تهددها. فهي تساند النظام الذي يطبق سياسات التحرير الاقتصادي، بغض النظر

عن طبيعته، و عما إذا كان ديموقراطيا أم تسلطيا، خصوصا إذا كان يتيح لها قنوات مؤسسية، أو فرصا دورية منتظمة للمشاركة في عملية صنع القرار ووضع السياسات العامة، في المجالات التي تمس مصالحها على نحو حيوي ومباشر، ولا سيما المجال الاقتصادي. ومن ثم، فجماعات رجال الأعمال لا تعبأ كثيرا بالديموقراطية. بيد أنها قد تكف عن موقفها السلبي، بعد أن تقطع عملية التحرير الاقتصادي شوطا معينا، حيث تؤدي تلك السياسات إلى إضعاف سيطرة الدولة وهيمنتها، وإنهاء دورها التدخلية، وتشجيع الجماعات المنضوية تحت حمايتها، على تحديها على الساحة السياسية بطرح الديموقراطية كمطلب. وعندئذ، قد تتغير علاقة الدولة بالمجتمع عموما، ورجال الأعمال خصوصا، لتتحول إلى علاقة ندية بين شريكين على قدم المساواة^{٤٥}.

ج- دور رجال الأعمال في تعويق وإفساد عملية التحول الديموقراطي:

يرى الاتجاه الثالث أن دور رجال الأعمال لا يقف عند حدود السلبية بعدم تبني الديموقراطية، أو الإحجام عن طرحها كمطلب، بل إن بعض جماعاتهم قد تقوم بدور معوق لعملية التحول الديموقراطي إذا كان نشاطها مرتبطا بالفساد، وتغلب عليه الصفة "الطفيلية"^{٤٦}. ففي هذه الحالة، لا يكون من مصلحتها أن تتوفر في النظام القائم أي من معايير الديموقراطية كالمساءلة، والمحاسبة والشفافية^{٤٧}. وبذلك، تتضح خطورة تأسيس اتحادات لكبار رجال الأعمال في غيبة دولة يتمتع جهازها بصفات الاستقلالية، والحياد، والقدرة على ضبط المجتمع، وفرض احترام القانون، بما يوفر ضمانات ضد سوء استغلال جماعات رجال الأعمال لهذه القوة التنظيمية الهائلة في فرض السيطرة على السوق، أو تخريب جهاز الدولة، أو تسخيرها في خدمة مصالحها الخاصة، أو توجيه سياساته حسبما يتفق مع رؤيتها الفئوية الضيقة، ولو على حساب المصلحة العامة للمجتمع ككل.

٢- فرص العمال في إطار اتفاقية التجارة الحرة (الجات) :

يخطئ من يتصور أن عملية العولمة، وما انطوت عليه من تحولات، كانت على طول الخط لصالح رجال الأعمال وضد العمال. فقد بدأت فكرة الدعوة إلى الربط بين مبدأ "حرية التجارة"، الذي تكرسه الاتفاقية الجديدة للتجارة الحرة ومعايير العمل الدولية في المرحلة الأخيرة من الإعداد لهذه الاتفاقية، وقبل التوقيع عليها خلال ما عرف بدورة أوروغواي في ديسمبر ١٩٩٣، حين أصرت الولايات المتحدة الأمريكية تساتدها بعض الدول الصناعية المتقدمة، على ضرورة تضمين الاتفاقية شرطا يحق بمقتضاه لمنظمة التجارة العالمية WTO، التي تقرر إنشاؤها بموجب تلك الاتفاقية، أن تبحث العلاقة بين احترام الحقوق المقررة في الاتفاقية من جانب، واحترام الدول الأعضاء لمستويات العمل الدولية من جانب آخر.

تفصيل ذلك، أن المنافسة الحرة لا تتحقق، بمعناها الكامل، إذا تفاوتت أسعار تكلفة العمالة من بلد إلى آخر، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للسلعة المنتجة، أي أنه يتم إنتاجها بسعر أرخص في بلد معين نتيجة لرخص الأيدي العاملة فيه، فيما أطلق عليه تعبير "الإغراق الاجتماعي"، باعتباره مرادفا للإغراق السلعي. والمقصود به، غزو أسواق العالم المتقدم بسلع مستوردة من دول نامية، تحققت لها ميزة تنافسية بفضل انخفاض أجور العمالة فيها، وكونها لا تحترم البعد الاجتماعي للإنتاج، ولا تراعي معايير العمل الدولية. ومن ثم، لا تحقق المساواة في شروط وظروف العمل بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الجديدة.

وقد لقيت هذه الفكرة التي طرحتها الدول المتقدمة رفض العديد من دول العالم الثالث مثل سنغافورة، والبرازيل، وماليزيا، والهند التي قال ممثلها "إنني على يقين من أن قلوب معظم الأمريكيين لا تنفطر من أجل عمال الدول النامية". وكاد الخلاف بين الفريقين أن يعطل توقيع اتفاقية مراكش ١٩٩٤، لولا جهود الوساطة التي قام بها مدير منظمة الجات، والتي باءت بحذف ملف "حقوق العمال" من جدول أعمال مؤتمر مراكش، مع السماح بإعادة فتحه مستقبلا، وأن يتم مناقشة العلاقة بين نظام التجارة، والاعتراف الدولي بمعايير قياسية للعمالة.

وظل موضوع الشرط الاجتماعي معلقا، حتى سنحت فرصة إثارته إبان الدورة ٨١ لمؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف عام ١٩٩٤، حيث كشف هذا المؤتمر عن استمرار الخلاف بين فريق يدعو إلى ضرورة التقيد بمعايير العمل الدولية من قبل الدول الراغبة في الاستفادة من حرية التجارة والنظام الدولي الجديد، وفريق الدول المعارضة لاستخدام تلك المعايير كشرط حامية تحد من مزاياها النسبية، كالكثافة العمالية، وانخفاض مستوى الأجور. وكان موقف تلك الدول وراء صدور قرار منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ١٩٩٦، وبموجبه، لم تعد معايير العمل الدولية واردة على أجندة المنظمة العالمية للتجارة، وإنما هي من اختصاص منظمة العمل الدولية وحدها. وتم تتويج تلك الجهود بإصدار مؤتمر العمل الدولي في دورته ٨٦ في جنيف ١٩٩٨ "إعلان الحقوق الأساسية للعمل"، الذي تضمن المعايير الدولية المتعلقة بالحرية النقابية، والإقرار بحق المفاوضة الجماعية أولا، والقضاء على كافة أشكال العمل الجبري ثانيا، وعمل الأطفال ثالثا، والتمييز في الاستخدام رابعا^٤.

وفي ظل ما حملته العولمة من توجه عالمي لإحلال اقتصاد السوق والديموقراطية محل النظام الاقتصادي الموجه والشمولية، واتساع نطاق المشروعات متعددة الجنسيات، وزيادة ظاهرة تدويل الإنتاج، وتسارع الدول النامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، برزت الحاجة لحماية العمال، وتحسين ظروف العمل التي تقف عائقا أمام تدفق الاستثمارات. كما تغيرت النظرة إلى كل مطلب اجتماعي على أنه يشكل عبئا يضعف قدرة المشروعات المحلية في الداخل على المنافسة، ويقف حائلا دون التوسع في الاستثمار، وزيادة القدرة على التصدير.

وتعاني النقابات العمالية من التشتت على الصعيد الدولي، مما يضعف من موقفها في مواجهة التركيز الرأسمالي الجديد، حيث يعكس هذا الانقسام اختلافا في المصالح بين نقابات عمال الدول المتقدمة، ونقابات عمال الدول النامية. فالدول المتقدمة تخشى من انتقال رأس المال نحو البلاد ذات الأجور المنخفضة، والنقابات الهزيلة (كعوامل جاذبة)، مما يحرمها من توفير فرص العمل لأبنائها^٥. في حين تساند نقابات العمال بالدول النامية موقف حكوماتها في سعيها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، ومكافحة البطالة، حيث يعد انخفاض تكلفة العمل من أهم المزايا النسبية التي تحوزها.

أما المنظمات النقابية الدولية، كالإتحاد الدولي للنقابات الحرة، فتخشى من تفاقم البطالة بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى نقل أنشطتها إلى خارج الدول المتقدمة، جريا وراء العمالة الرخيصة، في الدول النامية. ومن هنا، كان تمسك هذه النقابات بالربط بين المعايير الدولية للعمل وحرية التجارة. بينما آثرت نقابات الدول النامية وجهة نظر حكوماتها، حيث رأت أن الدول الكبرى، تعتمد إلى إغلاق أسواقها أمام

منتجاتها، وتحاصر صناعاتها الوطنية، مما يفضي إلى تشريد العمال، وانتشار البطالة. وقد سنحت الفرصة إبان الدورة ٨٨ لمؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٠، لصدور إعلان منظمة العمل الدولية ILO تحت عنوان: "صوتك في العمل"، تأكيداً للحقوق الأساسية للعمال، وعلى رأسها الحرية النقابية، والمفاوضة الجماعية.

المبحث الثاني: تبلور اقتراب "العملية السياسية": Political Process Approach

الإطار المفاهيمي والمقولات الأساسية

يتجلى مما سبق، كيف تضافرت العوامل منذ نهاية السبعينيات على التقليل من أهمية دور الدولة في عملية التحول، فكشفت خبرات التنمية على صعيد بلدان الجنوب أنها لم تنفرد بالقيادة، أو التوجيه، أو التأثير في سياسات التنمية، وأن جماعات المجتمع كان لها أيضاً دوراً مؤثراً في تلك السياسات، وكانت محدداً رئيساً لما تمخضت عنه تجاربها التنموية من حصاد، إن بالنجاح أو بالإخفاق. وعلى صعيد بلدان الشمال، أيضاً تصاعدت الدعوة إلى التخلي عن نموذج "دولة الرفاهية" المتدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ثم أتت عملية العولمة في التسعينيات بفرض المزيد من التحديات على الدولة، مع تعرضها لضغوط جديدة من مصادر عدة، من أعلى ومن أسفل، وعلى المستويين الداخلي والخارجي، وعلى رأسها ذلك التنامي الملحوظ في قوة وتغل الجماعات المجتمعية المتميزة، ولاسيما الجمعيات والمنظمات الممثلة لرجال الأعمال.

وكانت هذه التطورات المتزامنة التي غطت بلدان الشمال والجنوب في نفس الوقت مع مقدم التسعينيات، بمثابة الإرهاصات الأولى لتبلور اقتراب جديد لدراسة التحول، وضع مفهوم "العملية" في مركز التحليل، وصور الدولة على أنها أحد المشاركين في عملية التفاعل، والذي يؤثر كما يتأثر بغيره من القوى الفاعلة في المجتمع. حيث يمكن لكل من الدولة وجماعات المجتمع تغيير الآخر بشكل تبادلي. بمعنى أن الدولة أفسحت مجالاً للجماعات، كفاعلين آخرين بجانبها، لمشاركتها التأثير في عملية التحول. وارتبط ذلك، أيضاً بيزوغ قضايا جديدة فرضت نفسها بقوة على بساط البحث، بما ضاعف من حدة النقد لمصادقية الاقتراب القائل بأن الدولة هي الفاعل الوحيد، وأنها كيان موحد ومتجانس. فقد اتسع دور فاعلين جدد ليسوا دولاً في الداخل والخارج على السواء، حتى باتوا يزاحمون الدولة، وينازعونها في احتلال موقع الصدارة. كما تعرض كيان الدولة ذاته للتقسام، وإعادة رسم الحدود، وفرض مزيد من القيود على مفهوم "السيادة" باسم حق التدخل الإنساني تارة، والدفاع عن الديمقراطية تارة ثانية، وحماية الأقليات وحقوق الإنسان تارة ثالثة، وذلك، على إثر اندلاع صور الصراع الإثنى والقومي، وتصاعد حدته على نحو بات يهدد الدول ووحدتها بالتفكيك والتمزيق، مع تنامي غيره من مصادر التحدي لمفهوم الدولة القومية، بوصفها الإطار الأعلى للانتماء.

فكانت حصيلة كل تلك التطورات، على الصعيد النظري والأكاديمي، هي تصاعد أهمية الاقتراب الذي يؤكد أن الدولة لم تعد تنفرد وحدها بالبويرة المركزية للتحليل، وإنما أصبح لها شركاء آخرون ليسوا دولاً. ولذا، فمن الأحرى للتفاعل، كعملية، أن يحتل موقعها. وهكذا، زاد اهتمام الجماعة العلمية بدراسة "العملية السياسية"، وتنامي إدراكها بصلاحياتها كبويرة للاقتراب الجديد في فهم خبرات التحول. وكانت الخطوة الأولى هي صياغة الإطار المفاهيمي، حيث يعود الفضل في بنائه إلى جملة من الاجتهادات، التي أخضعت اقتراب

الدولة المهيم للراجعة، وتمخضت عن عملية إعادة تعريف **Re-definition** ذات شقين: أولهما، تعلق بمفهوم "الدولة"، وثانيهما، تعلق بمفهوم "العلاقة بين الدولة والمجتمع".

أولاً: إعادة تعريف "الدولة":

كان إخضاع مفهوم الدولة للمراجعة بمثابة أرضية لبناء الشق الأول من الإطار المفاهيمي الذي استمد منه اقتراب "العملية" مقولاته، واشتمل على جملة من المفاهيم الجديدة قدمت صياغات متعددة، ولكنها متكاملة ومتداخلة، كما حملت ذات المضمون، حتى أن البعض اعتبر أنها لا تعدو أن تكون مجرد مسميات مختلفة لنفس المفهوم الواحد. وقد ذهب فريق من المعلقين إلى أن هذا الإطار، وما حمله بين ثناياه من مفاهيم جديدة عن الدولة، كان أحد الروافد الأساسية في التأثير على البنك الدولي الذي أصدر تقريره في مطلع التسعينيات بعنوان: "الدولة في عالم متغير"، بينما ذهب فريق آخر إلى التشكيك في حداثة هذه المفاهيم، والتأكيد على أن لها أصولاً فكرية، وجذوراً قديمة مستمدة من كتابات الرواد الأوائل، من أمثال هارولد لاسكي، وموريس ديفرجيه.. الخ^{٥١}.

١- مفهوم الدولة "سوق للجماعات": **Groups Market**

في مواجهة الاقتراب الذي قلل من أهمية الجماعات، مما أسفر عن تهميشها وتصوير دورها على أنه سلبي، لا يخرج عن نطاق رد الفعل على ما تقوم به الدولة من أفعال، برزت في التسعينيات دراسات نقدية برهنت على أن بعض جماعات المجتمع قد تكون فاعلاً إيجابياً، بل وقد تنهض بالدور الرئيس في عملية التحول، سواء دفعا، أو تعويقاً لها. مما أسفر عن تراجع الدولة في التحليل إلى مرتبة ثانوية أقل، بوصفها مجرد "سوق للجماعات".

هذه المراجعة لمفهوم الدولة، تضمنتها دراسة لكلاوس أوف^{٥٢} صدرت عام ١٩٩٨ تحت عنوان: "الاقتصاد السياسي من منظور علم الاجتماع" خلص فيها إلى أن كل نظام سياسي يضم بين جنباته جماعات متعددة ومتباينة، تدخل معا في شبكة معقدة من التفاعلات التعاونية، أو الصراعية. وتأتي السياسات العامة محصلة للتفاعل بين تلك الجماعات، في حين ينحصر دور الدولة في محاولة التوصل إلى صيغة توفيقية توازن بينها، وتوفق بين مطالبها المتعارضة، الأمر الذي جعله يطلق على الدولة هذه التسمية، فهي بمثابة سوق يغربل مطالب الجماعات المختلفة، سعياً إلى إيجاد حل وسط بين مصالحها المتضاربة، والمتناقضة، على نحو يشعرها كلها بحد أدنى من إشباع احتياجاتها واحترام حقوقها، وأن أياً منها ليست عرضة للتجاهل، أو الاستبعاد، وهو ما يعد محكاً رئيساً لكسب الدولة للشرعية، وتمتعها بالاستقرار.

٢- مفهوم "الدولة المحدودة": **Limited State**

في منتصف التسعينيات، كتب جويل مجدال مقالا في الكتاب المعنون: "السياسات المقارنة: الرشادة، والثقافة، والهيكل"^{٥٣} يدعو فيه إلى الابتعاد عن تصوير الدولة كمنظمة مستقلة، وأن يعاد فهمها من منظور "العملية" بوصفها كيانات تربطه بغيره من الكيانات شبكة من العلاقات من شأنها أن تؤدي إلى تقييد استقلاليته

وحرية حركته إزاء ما عداه من قوى المجتمع. ذلك، أن امتثال المواطنين لسلطة الدولة لم تعد مسألة مفروغا منها، وإنما غدت محلا للتساؤل في كثير من الدول النامية، خصوصا مع اتجاهها، منذ مطلع التسعينيات، صوب انتهاج سياسات ليبرالية، وتطبيق برامج للتحرير على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كانت لها بعض المضاعفات السلبية على قطاعات عريضة من الجماهير، مما قلص من قاعدة التأييد والمساندة الشعبية التي حظيت بها، وحد من قدرتها على فرض الطاعة على مواطنيها (كمؤشر على تعرض شرعية هذه الدول للاهتزاز). أضف إلى ذلك، تجاهل معظم التحليلات السابقة لعوامل إخفاق الدولة في بلوغ غايات التحول، وعجزها عن تقديم تفسير لاتساع الفجوة بين الأهداف المعلنة والإنجازات المحققة فعلا، أو توضيح لأسباب فشل المؤسسات والسياسات العامة، خصوصا على الصعيد التنموي. وهو ما كان وراء التخلي عن الصورة المثالية للدولة القوية القائدة، وتبني نظرة جديدة لها تلم بما لحقها من تغيرات جعلتها "مقيدة" على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، نبه مجادل إلى فداحة الأخطاء التي وقعت فيها الدراسات السابقة بتناولها النمطي لمفهوم الدولة، وتصويرها المثالي لها، وكأنها فاعل موحد مستقل تماما يقف فوق المجتمع، أو بمعزل عنه، وتفصله عنه حواجز وحدود صارمة، دون بيان كيف استطاع هذا الفاعل، رغم انفصاله عن المجتمع، أن يكتسب طاعته؟ أو يؤسس روابط للتحالف أو الائتلاف مع بعض جماعاته؟ وهو ما أضفى غموضا على حقيقة ما تمتلكه الدول من موارد، وما تحوزه من إمكانيات للقوة والقدرة على التأثير، كما أدى إلى تصنيفها حسب ثنائية "إما قوية أو ضعيفة" بخلاف الواقع الموضوعي.

فقد احتلت الدولة في هذا الاقتراب مكان الصدارة بين محددات عملية التنمية، وما تنطوي عليه من سياسات، وارتبط ذلك بسيادة منظور يضفي على جهازها سمات التماسك والتجانس، ويصوره وكأنه كيان موحد مؤسس على شبكة ثابتة من التحالفات الاستراتيجية. مع التأكيد على أنه هو الذي يحدد مضمون "المصلحة الوطنية"، ويتكفل وحده بمهمة رسم السياسات، بصفته خير من يعبر عن الصالح العام، ويجسد مصلحة المجتمع ككل. كما وصف هذا الاقتراب جهاز الدولة بأنه القائد المحوري للتحول، الذي يصيغ السياسات، ويعدل مسارها، وفق ما يرتئيه القائمون عليه من خيارات، وأولويات. وفي نفس الإطار، لاحظ مجدل أن ثمة تباينا وتفاوتا واضحا في أنماط ومستويات الضبط الاجتماعي عبر المجتمعات المختلفة. ففي الدول القوية، يرتفع مستوى الضبط، ويتمركز في قمة هرم السلطة. والعكس صحيح في الدول الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط متدنيا. وبناء على تلك المحاور، قدم تصنيفا رباعيا بحسب معياري القوة والضعف في كل من الدولة والمجتمع معا^٥.

ولما كان جهاز الدولة، حسبما يرى هذا الاتجاه، هو المحدد الرئيس والعامل المفسر لمصير سياسات التنمية وحظها من النجاح، فإن النتيجة هي إما إنكار احتمال تعرض تلك السياسات أصلا للإخفاق، أو رده، في حالة حدوثه، إلى عوامل ترتبها بدور الدولة، أو بخصائص النخبة الحاكمة، كغياب أو ضعف الالتزام بأهداف التنمية، أو الافتقار للموارد، أو العجز عن استخدامها وتوظيفها على نحو فعال. وانصرف مجدل إلى أن تصحيح كل هذه الأخطاء لا بد أن ينطلق من تبني نظرة جديدة للدولة، باعتبارها "مقيدة"، بحيث تحل "علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة ومجتمعها"، كعملية مستمرة، مكان "الدولة" في بؤرة التحليل. وتعد طبيعة هذه

العلاقة هي المحدد الرئيس لإحراز الدولة للنجاح في بلوغ غاياتها المنشودة، ولا سيما بالنسبة للتحويل المجتمعي.

٣- مفهوم "الدولة الشبكية": Networking State

لم يسفر انتهاء الحرب الباردة عن تعديل في توزيع القوة فيما بين الدول فقط، ولكنه أدى كذلك إلى إعادة توزيعها بين كل من الدولة من ناحية، والسوق من ناحية ثانية، والمجتمع من ناحية ثالثة. صحيح أن الدول لم تفقد بصورة مطلقة قدرتها الذاتية على التحكم في عناصر القوة في ظل العولمة، ولكنها وجدت من يشاركها في القيام بأدوارها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي كانت تعبر عن جوهر وظائف السيادة، وركزتها الأساسية، ولا سيما من خلال جماعات رجال الأعمال الذين أصبحوا يمثلون "أمراء الاقتصاد الجدد" أو "تخبة النخبة".

ومن هنا، يثور الحديث عن بروز مفهوم "الدولة الشبكية"، وأن له نماذج متعددة، على رأسها النموذج الأمريكي، الذي يقوم على امتداد شبكات الأعمال المالية، والصناعية، والإعلامية، على نطاق عالمي، فضلا عن كون الولايات المتحدة نقطة الجذب الرئيسية لرؤوس الأموال الدولية، مما وسع من هذه الشبكة على أسس مصلحية واضحة^{٥٥}.

٤- مفهوم "السيادة المقيدة": Limited Sovereignty

برغم أن الدولة لا تزال تحتل موقع الصدارة على الساحة الدولية كفاعل، إلا أنها لم تعد الفاعل الوحيد، أو الرئيس بالضرورة، وإنما هناك فاعلون جدد يعد ظهورهم دليلا على تحلل المفهوم المطلق للسيادة، الذي كان يقوم على التسليم بوجود سلطة عليا واحدة، تحكم إقليم الدولة، وتمثله خارج الحدود. فقد ظهرت، إلى جانب الدولة، قوى جديدة فاعلة مثل المنظمات الدولية، والجمعيات الأهلية غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والشركات متعددة الجنسية.. الخ، والتي اقترن بزوغها بتنامي ما يعرف بالعولمة.

وتلك العملية لا تتم، في نظر تيار كبير من الدارسين^{٥٦}، إلا بتضحيات أربع تتحملها الدولة، وتتعلق بسيادتها القومية، وهي: التضحية بالسيادة السياسية، أي بالحق في إدارة الشؤون الخاصة، والسيادة القانونية، أي الحق في سن القوانين والتشريعات، والهوية الثقافية، أي وجود حس جماعي مشترك بالانتماء، والسيادة الاقتصادية، أي الحق في اختيار شكل النظام الاقتصادي، أو تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة. وهكذا، تفضي عملية العولمة، حسبما يرى هذا التيار، إلى الالتفاف حول مركزية الدولة، وتمثل بذلك تهديدا لها، ليس فقط لأنها تفرض عليها تحديات من أعلى، أي من خارج حدودها، وإنما أيضا لكونها تفتح الباب، بتأثيراتها غير المسبوقة، أمام ظهور تحديات من أسفل، أي من داخل حدود الدولة ذاتها. الأمر الذي جعل السيادة، بمعناها التقليدي، مسألة يكتنفها التهديد. ومفاد ذلك، أن العولمة تحل "العالم" محل "الدولة"، على نحو تدريجي، كوحدة تحليل في حقل السياسة المقارنة.

وإلى جانب التحدي المتنامي من قبل الجماعات الداخلية ومزاحمتها للدولة، كفاعل رئيس، فإن الدولة تجابه تحديات لا تقل خطورة من خارجها، تحت تأثير عملية العولمة، بتجلياتها الاقتصادية، والسياسية،

والمعلوماتية، والتي تصاعدت وتيرتها منذ أوائل التسعينيات. حيث فرضت قوى فاعلة جديدة، "فوق قومية"، و"عبر قومية"، و"تحت قومية"، المزيد من القيود على مفهوم السيادة. وغدت الجماعات الفرعية الإثنية، والقبلية، والدينية، واللغوية، المعبرة عن كافة أشكال التعددية وخطوط الانقسام داخل حدود الدول، أكثر جراءة في تحدي الدولة وتهديدها بتمزيق وحدتها. كما تقلصت صلاحيات الدولة، كسلطة عليا في محيطها الداخلي، بالقيود التي فرضتها الكيانات الدولية العابرة للحدود، أي أن سيادة الدولة صارت عرضة للتحدي والاختراق من الداخل والخارج على السواء. ولم يعد من المقبول الإدعاء بأنها تتمتع بالتوحد والاستقلال دون حدود، أو أنها لا زالت تحتكر استخدام وسائل القهر والقمع، ومن ثم تنفرد بوظيفة الضبط الاجتماعي دون منافس.

وينبئ مما سبق، كيف تعد مراجعة مفهوم "السيادة" من أهم البصمات التي طبعها عملية العولمة على حقل السياسة المقارنة. وهي بذلك، كشفت عن كونها ظاهرة مزدوجة، وعملة ذات وجهين: أحدهما "تفكيكي"، أدى إلى تمزيق وحدة الدول، وتحللها إلى كيانات أصغر، والآخر "إدماجي"، دفع إلى توحيد بعض الدول في كيانات أكبر، وكلاهما أكدا أن صورة الدولة، التي سادت في الاقترابات السابقة، لم تعد صالحة، وأنه لابد من البحث عن اقتراب آخر يأخذ في اعتباره التغير اللاحق بها، والناجم عن تنامي دور فاعلين جدد، ممن غير الدول Non-State Actors سلبوا الدولة كثيرا من صلاحياتها وركائز قوتها، وأزالوا عنها غطاء القدسية، وكشفوا عن مواطن ضعفها وتجزئتها.

فأمام اختراق رياح العولمة، اعتبر البعض أن مفهوم السيادة، الذي بدأت معاول هدمه منذ حقبة طويلة سابقة على التسعينيات، بات مفهوما باليا يعاني من الارتباك أمام تحديات بعضها يقع خارج الدولة، والبعض الآخر ينبع من قوى المجتمع في الداخل، وكلا المصدران نافسا الدولة، ووضعوا القيود على احتكارها للسلطة العليا النهائية المنوطة بضبط المجتمع. كما تراجعت التعريفات التقليدية للدولة التي قرننها بصفات لم تعد فيها، كالاختكار الشرعي لوسائل الإكراه، أو التجانس والتوحد.. الخ. فهذه الخصائص خضعت للمراجعة، وصارت محلا لإعادة النظر في ضوء ما أسفر عنه الواقع من تعدد لمصادر تحدي الدولة، مع ظهور فاعلين جدد ينازعونها دورها، وكفاعل، ويزاحمونها على احتلال مركز الصدارة. بيد أنه في مواجهة هذه النظرة الجديدة لمفهوم السيادة، كسيادة مقيدة وليست مطلقة، برز تيار نقدي ذهب إلى أنه ليس صحيحا أن العولمة ستقضي حتما على سيادة الدولة، أو ستنتقص، بالضرورة، من قدرتها على إدارة وتوجيه الموارد، وضبط المجتمع. وانطلق إلى القول بأنها لا تنطوي على أي تهديد لبقاء الدولة، بل هي على العكس، تقوي ولا تضعف من سيطرة الحكومات، بل وقد تتيح فرصا، غير مسبوقة، أمام النخب السياسية لإحكام قبضتها على المجتمع.^{٥٧}

وقد تنوعت حجج هذا التيار، وإن لم تخل من منطقية ووجاهة، ومنها: أن العولمة تفرض على الدولة تطوير قدرتها الذاتية للوصول إلى مستوى الجدارة الدولية. كما أن الدولة تلتحق بالعالم بالكيفية التي تراها والتي تفضلها، والعولمة لا تفرض عليها قسرا، بل إنها هي التي تحكمها من خلال قبول حكوماتها، أو رفضها الاخراف في آلياتها. أضف إلى ذلك، أنها أحدثت ثورة تكنولوجية واتصالية، أفادت الدولة في الربط بين مكوناتها الجغرافية والإدارية. كما أن نجاحها على الصعيد الاقتصادي يستلزم تقوية الدولة، لأن تحرير رأس

المال يحتاج إلى توفير ضمانات قانونية قاطعة لحقوق الملكية الخاصة، ولا تزال الدولة هي المؤسسة الأقدر على كفالة مثل هذه الضمانات، وفرض احترامها. والمحصلة، أن العولمة تقوي الدولة ولا تضعفها. زد على ذلك، أنها ليست بالظاهرة الجديدة عليها، وإنما سبق لها أن تعرضت، لعديد من التحديات والضغوط الخارجية. وصحيح أن هناك مزيداً من مظاهر التداخل والاندماج الاقتصادي في العالم، إلا أنه لم يبلغ قوة الدولة العسكرية أو مكانتها أمنياً واستراتيجياً، ناهيك عما تتضمنه العولمة من زيادة في حدة الاستقطاب الاجتماعي من شأنها أن تخلق الحافز على ظهور دولة قوية، قادرة على تصحيح الخلل في توزيع الثروة الاقتصادية، ومنع التوتر السياسي، الناجم عنه، من الوصول إلى نقطة الانفجار. علاوة على أنه تحت ضغوطها، تتولد التيارات المقاومة التي تتمسك بمفردات الثقافة القومية، وتسعى للحفاظ على مقومات الهوية المحلية، وتدافع عن الخصوصية، والذاتية، والانتماء. غير أن هذا التيار لا ينكر حقيقة أن العولمة تفرض جملة من التحديات الجديدة، لن تغلب عليها الدولة، إلا بتعديل في أساليبها وأنماط حركتها، مما يضطرها إلى تقديم بعض التنازلات، التي قد تصل، أحياناً، إلى حد المساس بالسيادة، وتجريد المفهوم من كثير مما أضفي عليه، قبل ذلك، من صفات مثالية.

ثانياً: إعادة تعريف "العلاقة بين الدولة والمجتمع":

كانت إعادة تعريف مفهوم "الدولة" هي اللبنة الأولى في صياغة إطار مفاهيمي لاقترب جديد تعتمد عليه دراسة التحول، كما كانت هي نقطة انطلاق الجهود النظرية نحو تأسيس الشق المكمل لهذا الإطار من خلال إعادة التعريف بمفهوم "العلاقة بين الدولة والمجتمع"، والتي أفرزت بدورها، جملة أخرى من الأدوات المفاهيمية الجديدة، صاغها مؤسسو الاقتراب حول هذه العلاقة، وغدت مصدراً ثرياً اشتق منه اقتراب العملية مقولاته، وحدد على ضوئه أهم شروط ومتطلبات نجاح عملية التحول المجتمعي بمعناها الأشمل اقتصادياً وسياسياً.

وقد أسهمت حصيلة الجهود السابقة، في نهاية المطاف، في تغير بؤرة التحليل، وانتقالها من التركيز على مفهوم "الدولة" إلى الاهتمام بدراسة "العملية السياسية"، وما تتضمنه من علاقات، وتفاعلات، كمحدد رئيس للتحول المجتمعي، بدءاً من تحديد ورسم الأهداف، مروراً باختيار وصياغة السياسات، ثم تنفيذها، وانتهاء بتوزيع ما تخلفه من نتائج، أو ما تتمخض عنه من أعباء وثمار. وكان من أشهر الاجتهادات النظرية التي أسهمت في مراجعة "العلاقة بين الدولة والمجتمع"، تلك التي بلورت مفاهيم جديدة حولها من قبيل: "التحويل المتبادل"، و"جدلية الاندماج والاستقلال"، و"التمكين المتبادل"، وكان القاسم المشترك بينها جميعاً، اعتبار علاقة التفاعل بين الدولة والجماعات في مجتمعها لب وجوهر العملية السياسية، ومحك المقارنة والتمييز بين خبرات الدول والمجتمعات المتباينة، لا سيما وهي بصدد المرور بمرحلة الانتقال والتحول. ولذا، فإنها غدت بمثابة القضية المحورية للبحث في حقل السياسة المقارنة.

١- مفهوم "التحويل المتبادل": Mutual Transformation :

جاء طرح هذا المفهوم في التسعينيات في مقابل مفهوم "التوازن" Balance، الذي شغل حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين في أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع طوال العقدين السابقين. حيث افترض المفهوم

التقليدي المهيمن وجود كياتين متميزين كل منهما قائم بذاته، منفصلا عن الآخر، الأمر الذي حصر أهداف النظام السياسي في هدف محوري هو كيفية الموازنة بين الدولة من جانب، والمجتمع من جانب ثان، كوسيلة لضمان تحقيق الاستقرار.

غير أنه مع مقدم التسعينيات، وجهت دراسات عديدة انتقاداتها لهذا المفهوم، داعية إلى إعادة توصيف العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال الانتقال من مفهوم "التوازن" إلى طرح مفاهيم أخرى تؤكد على أنماط مختلفة لهذه العلاقة كالترايب والتداخل Embeddedness، أو الالتحام والاندماج بين الدولة والمجتمع. بمعنى أن كلا منهما هو جزء لا يتجزأ من الآخر، وتربطه به العديد من شبكات الائتلاف، والتحالف Realigning Networks. الأمر الذي من شأنه أن يعطي كلا من طرفي هذه العلاقة القدرة على التأثير في الآخر وتغييره.

فالدولة تستطيع تغيير المجتمع بخلق هوية جماعية وطنية^{٥٨}، وتوظيفها كإطار أعلى للالتقاء يسمو على أي أطر أخرى. وبحيث تعلق رابطة الولاء لها على ماعداها من روابط مجتمعية، ويتحول المحكومون من "رعايا"، بالمعنى السلبي، إلى "مواطنين"، بالمعنى الإيجابي، يستمد الفرد منهم هويته من إدراكه بأن بقاءه ووجوده رهن باستمرار وجود الدولة، وخضوعه وامتناله لقواعدها، وقبوله الطوعي لسلطتها. إذ ترتهن قدرة الدولة على ممارسة وظيفة الضبط الاجتماعي بحجم وبمدى هذا الرضا، أي بدرجة القبول المجتمعي بشرعيتها.

وعلى الرغم مما يفصل بين الدولة والمجتمع، كظاهرتين متميزتين، من أوجه تباين، حيث تفتقر جماعات المجتمع، في الواقع، لأغلب الخصائص والصفات المميزة للدولة كالتنظيم الرسمي، واحتكار سلطة الحكم والضبط، فضلا عن استخدام أدوات القمع والقهر المادي المشروع .. وغيرها من السمات، غير أن دور جماعات المجتمع، كفاعل وظيفي، لم يعد في الإمكان تجاهله، أو إغفاله، أو تهميشه. فهي تغرس وتعمق شعور الأفراد بالهوية الجماعية المشتركة، وتدعم تضامن وتكامل الدولة والمجتمع معاً، وتمارس دوراً لا يستهان به في عملية الضبط الاجتماعي، وتؤثر في الدولة مثلما تتأثر بها. وبذلك، تتجلى قدرة المجتمع على تغيير الدولة تماماً مثل قدرتها على تغييره. هذا الاعتراف بالقدرة على التحويل المتبادل^{٥٩} بين الدولة والمجتمع، يعد نقطة البداية، التي يتبعها إقامة الروابط وشبكات التحالف بينهما، ثم بلورة هذه الروابط في صورة ترتيبات مؤسسية تقطع الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع، وتتجاوز له لتضفي على جهاز الدولة صفات الانقسام الداخلي، وتقلل من صورته المثالية التي انطوت عليها أغلب التحليلات التقليدية، بوصفه كياناً متماسكاً، أو وحدة صماء لا تنوع فيها، والتي كانت افتراضاً أساسياً انطلق منه اقتراب "التنمية بقيادة الدولة" وتدخلها. وعلى حين أبرز مفهوم "التوازن" معاني الانفصال، والتعارض، والتصادم في توصيفه للنمط السائد لعلاقة الدولة بالمجتمع، طرح مفهوم "التحويل المتبادل" مضامين مختلفة، وأنماط مغايرة في تصويره لتلك العلاقة، تقوم على إبراز روابط التلاحم، والتشابك، والتأثير المتبادل بين طرفيها، بحيث تبدو الدولة متغلغلة في نسيج المجتمع، والعكس أيضاً صحيح.

وفي هذا الإطار، اصطدم الاعتقاد في محورية دور الدولة في قيادة التنمية، وإسكانها بدفة التصنيع، مع صدور كتاب فيتاليز الموسوم: "عندما يتصادم الرأسماليون: الصراع بين أصحاب الأعمال، ونهاية

الإمبراطورية في مصر"، والصادر عام ١٩٩٥. حيث جاء متحدياً لأغلب الأسس السائدة في التحليل، وأرجع تأخر مصر على مسار التصنيع إلى دور فاعل لم تتطرق إليه أغلب الدراسات السابقة، والتي انصب جل تركيزها واهتمامها على "الدولة" تارة، وعلى دور "الإمبريالية المعادية" تارة أخرى^{١٠}.

وقد ألفت هذه الدراسة الضوء على دور الدولة في خلق فئة مرتبطة بها من المنتفعين، مع تأسيس شبكة تحالفات واسعة بين بعض جماعات رجال الأعمال المستفيدة من السياسات المتبعة من جانب، وأقسام فرعية من جهاز الدولة من جانب آخر. وكيف أدى هذا إلى تأخير أو تعطيل التصنيع في مصر. وهو تحليل يتحدى معظم الافتراضات السابقة حول دور الاستعمار في محاربة جهود التحرر الوطني، كعامل مفسر لتعثر أو إجهاض تجارب التنمية.

ويتضح من ذلك، إسهام فيتاليز في تجاوز صورة الدولة السائدة، في أغلب التحليلات السابقة، ككيان متماسك أو موحد، وطرحه لملامح جديدة لها، تعترف بأن الانقسامات، والتعددية الداخلية هي أمور واردة فيما بين مكونات جهاز الدولة الذي يعرف تغلغل القوى الاجتماعية المختلفة في داخله. مما زاد من عدم اليقين لدى الباحثين بشأن تحديد الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع. إذ تميز تحليل فيتاليز بتجاوزه للنظرة التقليدية عن الدولة، ورفضه التسليم بمقولة أنها الفاعل الأوحد والموحد، مؤكداً على كونها تتألف، في الواقع، من أجزاء وعناصر متعددة ومتنوعة، وتنطوي على فروع وأقسام متباينة، عادة ما تتصادم وتتضارب فيما بينها. وقاده تبني هذا التصور عن الدولة إلى استخلاص، مفاده أن التنوع في روابط التحالف بين جماعات بعينها من رجال الأعمال من جانب، وأقسام فرعية من داخل جهاز الدولة من جانب ثان، هو العامل المفصلي والحاسم المفسر لمجمل المسار التنموي، وما قد يبوء به من حصاد.

٢-جدلية "الاندماج والاستقلال": Embedded Autonomy

يقصد بهذا المفهوم وجود علاقة ارتباط وتداخل بين الدولة والمجتمع مع الحفاظ على استقلالية كل منهما إزاء الآخر. وقد تزامن ظهور هذا التوصيف لعلاقة الدولة بالمجتمع مع بدء التراجع عن النظرة للدولة على أنها كيان ذو حدود مادية ملموسة، والاتجاه نحو الأخذ بمفهوم جديد لها بوصفها شبكة واسعة ومعقدة من التأثيرات والتفاعلات المتداخلة. أما القول بوجود حدود لها، فهو لا ينصرف إلى انفصالها مادياً عن مجتمعها، وإنما يؤكد على معنى "الدولة كتأثير" State as Effect. وأن المزج أو الجمع بشكل متوازن بين مد قنوات الاتصال، وإقامة صلات الارتباط بالمجتمع من جانب، والاحتفاظ، في نفس الوقت، بالاستقلالية والتمايز عنه وعن جماعاته من جانب آخر، هو شرط لا غنى عنه بالنسبة للدولة لإحراز النجاح على الصعيد التنموي، وإنجاز غايات التحول الاقتصادي، والتصنيع^{١١}.

وكان سكوكبول وإيفانز^{١٢}، بدورهما أيضاً، على رأس التيار الداعي إلى إدراك أهمية علاقة الارتباط بين الدولة والمجتمع، مع الحفاظ على استقلالية كل منهما عن الآخر، في بلوغ غايات التنمية. ولكنه كان يقصد استقلالية الدولة Autonomy التي لا تنفي الارتباط والتماسك Coherence مع مجتمعها، بما يكفل المشاركة والتعاون بينهما، وليس الاستقلال بمعنى الانفصال، أو الانقطاع Independence، أو الانعزال Isolation، على نحو يضع الدولة في مركز المسيطر والمهيمن (من أعلى) فوق المجتمع، دون الخضوع لأية محاسبة، أو مساءلة من جانبه. وتعد تلك الموازنة الدقيقة والحساسة بين قيمتي "التماسك والتضامن" من

ناحية، و"الحرية والاستقلالية" داخل الجماعة، وفيما بين الأعضاء من ناحية ثانية، محا لتقدير فعالية أي جماعة، وقياس وزنها النسبي، وتقويم ثقل دورها في توجيه وإدارة العملية السياسية، وعمّا إذا كانت تشكل مصدرا للمساءلة، والمحاسبة، والرقابة السياسية في مواجهة الدولة.

في ذات السياق، باتت علاقة الدولة برجال الأعمال، بالذات، محل اهتمام نظري من جانب عدد كبير من المحللين في التسعينيات، وانشغل بعضهم مثل امسدن^{١٢}، وسيلفا^{١٤}، بإبراز أوجه التباين والتنوع في الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدولة إزاء القطاع الخاص في سياق عملية التحول الاقتصادي، والتي تتراوح بين دور: "ولي الأمر (الراعي)" Custodian الذي يتولى مهمة التنظيم Regulation، وفرض القواعد والضوابط الحاكمة لهذه العملية، ودور "الدافع" أو "الحافز" Demi-urge الذي يضطلع بمهمة الإنتاج Production بنفسه، ودور "القابلة" Midwife الذي يقوم بمهمة إنشاء وتأسيس Creation الشركات والمشروعات الصناعية، فضلا عن دور "الشريك" Partner الذي ينهض بمهمة التشجيع، والتعزيز، والمساعدة .Promotion

وفي دراسته التطبيقية المقارنة لصناعة المعلوماتية والحاسب الآلي في كوريا الجنوبية والهند والبرازيل عام ١٩٩٥، وجد ايفانز تطبيقا لكل من هذه الأدوار، من خلال تسليط الضوء على شبكات التفاعلات والعلاقات التي ربطت الدولة ببعض شركات القطاع الخاص، والتي أثرت في قدرتها على تحقيق النمو الصناعي المتواصل. وأشار إلى تمكن الدولة من تحقيق تلك المعادلة الصعبة بالحفاظ على قوة الروابط وتوثيقها بين جهازها التنفيذي من جانب، وجماعات رجال الأعمال بالقطاع الخاص من جانب ثان، دون الإقلال، في الآن ذاته، من القدرة المستقلة لدى كل من طرفي هذه العلاقة على تبني تفضيلات اقتصادية معينة، وصياغتها في شكل استراتيجيات وسياسات للتصنيع، وتنفيذها بدرجة عالية من الرشادة والكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الفعالية القصوى من جانب ثالث. وذكر الباحث أن ارتباط الدولة بالمجتمع لا يشمل بالضرورة، كافة الجماعات على قدم المساواة، وإنما قد يقتصر على كبار أصحاب الأعمال. فالمقصود بالحفاظ على الاستقلالية، هو قيام روابط وثيقة وكثيفة، وإن كانت انتقائية، بين الدولة وقوى رأس المال، تحديدا، لا المجتمع ككل. واعتبر أن تأسيس هذه الروابط من شأنه أن يعزز من فعالية الدولة في بلوغ غايات التحول الاقتصادي من خلال الاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ بعض الخطط والسياسات العامة، وخصوصا في مجال التصنيع. وأن المقصود بمفهوم "التوافق المتبادل" Mutual Consensus الذي صاغه سامويلز^{١٥} هو تحقيق التراضي والتوفيق بين النخب الحاكمة، وكبار رجال الأعمال، من خلال إقامة ترتيبات ائتلافية مغلقة أو ضيقة النطاق تقوم على إقصاء العمال، وغيرهم من الفئات الأضعف والأقل حظا، بل وكذلك، استبعاد الشرائح الأدنى من المنظمين وصغار رجال الأعمال.

فقدرة الدولة الكورية على التوفيق والجمع، في آن واحد، بين معايير "البيروقراطية الفيدرالية" للأداء كالحياذ، والكفاءة، والتماسك الداخلي، التي تقتضي انعزال جهاز الدولة عن الجماعات من جانب، ومعايير التواصل والارتباط الوثيق والحميم بالسياق المحيط، لضمان أقوى درجات الاستجابة للاحتياجات والمطالب التي يطرحها المجتمع، ومد جسور التفاهم والتجاوب، مع القوى المؤثرة فيه من جانب آخر، على ما يبدو بينهما من تناقض وتعارض ظاهري، دون أن تغطي إحداهما على الأخرى، هو مرتبط الفرس وممكن السر وراء

نجاحها في التصنيع. على النقيض تماما مما حدث في حالي الهند والبرازيل، حيث كان ارتباط الدولة بالجماعات، إما غائبا، بما يعني الانعزال، وانتفاء التواصل تماما، كما هو حال الأولى، أو قائما بكثافة إلى حد اندام استقلالية أحد الطرفين، وتبعيته الكاملة إزاء الآخر في الحالة الثانية. حيث لعبت الدولة دورا توجيهيا وتدخليا مكثفا بفرض العديد من القيود والقواعد بحجة ضبط الاستثمار. بل ووصل الأمر إلى حد الاضطلاع بنفسها بمهمة الإنتاج المباشر عبر شركات مملوكة لها، وهو ما أسفر عن فشل وتأخر الصناعة في البلدين مقارنة بكوريا. وكان غياب التماسك، وكثرة الانقسامات الداخلية في جهاز الدولة في البرازيل، رغم قوة الصلات والروابط برجال الأعمال، سببا في فشلها وعجزها عن تنفيذ برنامج التحول الذي تبنته. والعكس صحيح في حالة الهند^{٦٦} التي أخفقت، رغم ما تميز به جهازها التنفيذي من تماسك داخلي، بسبب انعزاليه، وانغلاق قنوات الاتصال، وضعف روابطه مع جماعات رجال الأعمال والمنظمين.

وهكذا، كشف التحليل عن أهمية قيام الدولة بالموازنة الدقيقة بين تحقيق الاستقلالية والحفاظ عليها، وإقامة علاقات وثيقة لها مع المجتمع وقواه الفاعلة والمؤثرة، ضمانا لكفاءة وفعالية السياسات العامة المتبعة. حيث المقصود بالتداخل، تأسيس روابط تصل الدولة بالجماعات التي تتفق معها في الأهداف، وتتقاسم معها الأدوار، في إطار التفاهم المتبادل بينهما حول مشروع مشترك للتحول. وتلك الروابط، لن تؤتي ثمارها، إلا في حالة استقلالية الدولة، والتي تعد شرطا ضروريا لتمكينها من الاضطلاع، على خير وجه، بدورها التنموي. ولكن قدرة الدولة على التغيير والتأثير في المجتمع (جوهر عملية التحول) ترتعن أساسا بمدى قوة الصلة التي تربطها بالمجتمع، فالدولة المستقلة تماما تصبح معزولة ومنفصلة عن مجتمعها، ويجردها ذلك من الفعالية المطلوبة. أما الدولة الراغبة في تحقيق أهداف التحول، فيتعين عليها أن تقيم شبكة من الروابط تجعلها على صلة وثيقة بمجتمعها، وقد تنجح في تحويل بعض الجماعات إلى قوى حليفة لها، بشرط أن يكون "العمل المشترك" على إنجاز غايات التحول هو نقطة الالتقاء، والسبب الأول وراء قيام مثل هذه التحالفات.

وفي مقابل النظريات التي قدمها فيبر وباريتو حول دور جهاز الدولة، مؤكدين على سمات "الحياد" و"الانعزال" إزاء المجتمع، اعتبر إيفانز تلك الصفات نقاط ضعف وقصور لا قوة، لأن عملية صنع وتنفيذ السياسات التنموية تتطلب الاتصال الوثيق للقائمين على هذا الجهاز والعاملين به مع المجتمع، بحيث يصبحون على دراية وإلمام كامل بأهم المشكلات القائمة فيه، بما يؤهلهم لحلها، وهو ما لن يتأتى لهم إذا ما بقوا معزولين في أبراجهم العالية بعيدا عما يجري في المجتمع. وعند التطبيق على تجربة مصر، اكتشف إيفانز أن جهاز الدولة يمثل حالة متطرفة للاستقلالية إزاء المجتمع، وأن افتقار الاقتصاد لمقومات الكفاءة والفعالية كان هو أخطر نتائج تلك الاستقلالية، والتي تعود بجذورها الحديثة إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، وما تلاها من صدور منظومة القوانين الاشتراكية في الستينيات، والتي استهدفت تهميش دور القطاع الخاص. واكتملت الصورة من الناحيتين الدستورية والسياسية بما تمتع به الرئيس من صلاحيات وسلطات واسعة، حيث غلبت "التعبئة" على "المشاركة" في معظم المؤسسات التي نشأت من أعلى بمبادرة من الدولة، وما لبثت أن تحولت إلى أدوات في يدها لفرص السيطرة على المجتمع، وتقييد كافة أشكال التجمع والتنظيم السياسي^{٦٧}.

وفي غياب معايير التداخل والارتباط، وغلبة صفات الاستقلال على الدولة، افتقدت الحكومة مصدرا مهما للمعلومات حول مستويات الأداء والإنجاز، وردود فعل المجتمع على ما يجري تطبيقه من سياسات

(التغذية المرتدة). وباتت أغلب قنوات الاتصال بالجمهور تسير في اتجاه واحد من أعلى لأسفل فقط. وفي هذا الوضع، أصبح التركيز على الكم وليس الكيف، واستطاعت الدولة فرض سيطرتها الكاملة على الاقتصاد، الذي اتسم بالتدني الملحوظ في مستوى الإنتاجية، ولم تتمكن الدولة من التقليل من كثافة اعتمادها على المساعدين الأجانب، والتدفقات الخارجية، شأنها شأن سائر الدول الريفية^{١٦}. وعند الأخذ بسياسة الانفتاح في السبعينيات، ظلت الفئة المسنولة عن تصميم السياسات وتطبيقها هي نفس تلك الفئة البيروقراطية المنعزلة عن المجتمع. ولم يكن من الغريب، بالتالي، أن تبوء الإجراءات التي كانت تهدف أصلاً إلى جذب الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص بنتائج عكسية. حيث واجه رجال الأعمال كما هائلاً من الشروط والموافقات المسبقة التي كان يتعين عليهم الحصول عليها أولاً قبل بدء أي مشروع، وكانت كثرة التراخيص، والتصاريح، والموافقات الحكومية هي الآلية التي احتفظ من خلالها الوزراء ومديرو القطاع العام بنفوذهم الاقتصادي.

وحتى بعدما أسست الحكومة جهازاً جديداً هو "الهيئة العامة للاستثمار" واعتبرته الجهة المنوطة بتطبيق سياسات الانفتاح، استطاعت نفس العناصر البيروقراطية الاحتفاظ بالسيطرة والتحكم في مجريات عملية التطبيق، وتعطيل مسارها من خلال امتلاكها لصلاحيات الاعتراض على أي مشروع، أو الامتناع عن تقديم الأذن والتراخيص المطلوبة. صحيح أنه كانت هناك فرصاً عبر الأبواب الخلفية لتبادل المنافع والخدمات، والتسهيلات الخاصة بين بعض عناصر جهاز الدولة وبعض رجال الأعمال، إلا أن أغلب العناصر البيروقراطية استفادت من تلك الصلة لصالحها، ولتحقيق الشراء الشخصي، وليس لفرض القواعد القانونية، واللوائح الضابطة والمنظمة لعمل القطاع الخاص. وكانت المحصلة هي عجز هذا القطاع عن تخطي تلك الحواجز البيروقراطية، والتغلب على الرقابة الصارمة المفروضة على نشاطه، وإصابة أغلب استثماراته بعدم الكفاءة، وضعف الإنتاجية. والجدير بالرصد، أنه بعدما أجبرت الأزمة المالية الحادة الدولة على تبني سياسات أكثر تشجيعاً للقطاع الخاص، ظلت شكوى أغلب رجال الأعمال المتكررة هي عدم اليقين بشأن استمرارية السياسات الاقتصادية وقابليتها للاستقرار، نظراً لما تتسم به عملية صنع القرار من تردد، وتقلب، وافتقار الدولة إلى آليات فعالة لاستقبال التغذية العكسية، والإحاطة بردود أفعال الجماعات المعنية بالسياسات المتبعة، ناهيك عن الاستجابة لما تطرحه تلك الجماعات من مطالب بشأنها.

٣- مفهوم "المعاملة بالمثل" Reciprocity:

كما هو حال المفاهيم السابقة جميعاً، والتي عبرت بصياغات متعددة عن ذات المدلول والمضمون، ممل يدلل على التكامل بينها، وكونها تمثل منظومة واحدة، تدرج تحت نفس الإطار المفاهيمي، أشق هذا المفهوم من فكرة علاقة الارتباط غير النافية للاستقلال بين الدولة والجماعات. وتعتبر أمس دن هي أول من استخدمه، كمفهوم، في تفسيرها لنجاح النموذج الكوري في التنمية. حيث أشارت إلى أهمية تطبيق مبدأ "المعاملة بالمثل" الذي ساد علاقة الدولة بشركات القطاع الخاص، كمحدد مستقل، في الإسراع بمعدل النمو كمتغير تابع. فالإعانات، والحصص، وأشكال الحماية، والإعفاءات، وتخصيص أنصبة معينة في السوق هي من الحوافز والأدوات الحكومية المستخدمة لتشجيع القطاع الخاص في الدول النامية. غير أن ما ميز التجربة الكورية، بالذات، عما عداها من تجارب أخرى، مماثلة في مجال التصنيع، هو نجاحها في إقامة علاقة مقايضة بين الدولة والقطاع الخاص، حكمها مبدأ المعاملة بالمثل. من خلال إلزام الشركات بالوفاء بمجموعة من الشروط

الإنتاجية، ومعايير الأداء، التي فرضتها عليها الدولة، كمتطلبات سابقة، في مقابل حصولها على الدعم والإعانات الحكومية^{٦٩}.

لكن شنيدر أخذ على كل من أمسدن وإفانز أنهما طرحا مفهوم "المعاملة بالمثل" على نحو مبسط للغاية، مع إغفالهما لكثير من التفاصيل التي تثير إشكاليات عديدة عند التطبيق: أولها، مسألة مؤشرات قياس الأداء، واما إذا كانت تتعلق بالأجل القصير أم الطويل، وثانيها، ضرورة التمييز في هذه العلاقة بين ثلاث مراحل أساسية هي: الاتفاق على شروط الإنتاج، وتحديد مستويات الأداء Performance Standards المطلوبة من القطاع الخاص، قبل الحصول على الدعم، ثم الرصد، والمراقبة، والمتابعة Monitoring الحكومية لتقويم مستويات الأداء أثناء الحصول عليه، للتأكد من امتثال الشركات لمعايير الأداء والإنجاز، والتحقق من التزامها ووفائها بالشروط المتفق عليها. ويلي ذلك، تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، بتقديم المكافأة أو توقيع الجزاء Sanctions^{٧٠}. ولا جدال في أن تحقيق ذلك يستلزم تدفقا وتبادلا مستمرا للمعلومات بين الجانبين، مما يشير إلى ضرورة وجود قنوات مفتوحة للاتصال بينهما بصفة دائمة. وهنا، ترجع أمسدن الفضل في تغلب التجربة الكورية على تلك الإشكالية إلى اعتمادها على أداة قياس واضحة ومحددة في تقويم المشروعات الخاصة والحكم على مستوى أداء الشركات، وهي مدى نجاحها في تحقيق هدف "التصدير" باعتباره معيارا دقيقا. كما يمكن أيضا تطبيق معيار "التشغيل"، و"خلق فرص العمل"، حيث ربطت بعض الدول^{٧١} (على نحو تصاعدي)، مسألة منح المشروعات الخاصة امتيازات معينة، كالإعفاء الضريبي، بسياسات الاستخدام التي تتبعها تلك المشروعات، ومدى قدرتها على امتصاص، واستيعاب أعداد متزايدة من العمالة، مقابل منحها تلك الامتيازات، مما مكنها من تطبيق قاعدة الجزاء من خلال إعادة توزيع مخصصات الدعم، بتحويلها من المشروعات متدنية الأداء، وتوجيهها إلى تلك الأعلى أداء، أي تلك التي أثبتت نجاحا ملموسا في تحقيق الهدف المتفق عليه مع الدولة.

ومما تجدر ملاحظته، أن أغلب الدراسات التطبيقية حول نماذج النجاح التنموي في التصنيع، مثل كوريا واليابان، وقع في خطأ شائع. فعلى الرغم من وضعه لعلاقة الدولة بالمجتمع في بؤرة التحليل وتركيزه، بالأساس على علاقة الدولة مع كبار رجال الأعمال في القطاع الخاص، إلا أنه سلط الضوء على وجه واحد فقط لتلك العلاقة هو "الاستقلال"، وأغفل تماما الوجه الثاني المكمل له، وهو "التواصل"، وما ينطوي عليه من أبعاد مهمة، مثل: عمليات "التشاور"، و"التفاوض"، و"إعادة التفاوض" و"التوافق" و"التراضي" الخ. في حين كان استخدام هذه المفاهيم ضروريا لأنها بمثابة مفاتيح للتفسير، ولفهم أسباب إخفاق حالات أخرى، مثل الهند، والبرازيل. حيث لم تتوفر فيهما تلك المعادلة الصعبة التي كفلت الارتباط الفعال بين الدولة والمجتمع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الهامش، أو السقف المطلوب من الاستقلالية النسبية لكل منهما إزاء الآخر. وبحيث لا تؤدي المبالغة في الاستقلال إلى الانفصال، ولا يتم، في الآن ذاته، الإفراط في الاندماج بينهما إلى حد انتفاء وفقدان الاستقلال، بفرض التبعية، أو الإلحاق، أو السيطرة، أو الذوبان، أو التماهي لأحدهما في كيان الآخر^{٧٢}.

ثالثاً: المقولات الأساسية لاقترب "العملية":

يتجلى مما سبق، كيف خرج اقترب جديد من تحت عباءة اقتراب الدولة بعد اتفاق عدد كبير من دارسي تجارب التحول في التسعينيات على ضرورة نقل بؤرة التحليل من التركيز على "الدولة" إلى التركيز على "علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة والمجتمع". وهو ما عرف باقترب "العملية"، والذي اشتق إطاره المفاهيمي من عملية المراجعة النقدية التي تعرض لها اقتراب الدولة، منذ مطلع الثمانينيات، وأبرزت جملة من المفاهيم الجديدة حول كل من الدولة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع. وانطلاقاً من هذا الإطار، صاغ أنصار اقتراب "العملية" مقولاته: فأكدت أولاً، أن المجتمع هو فاعل ومحدد رئيس في عملية التحول، وكان مفاد الثانية، أن الدولة هي، أيضاً، فاعل ومحدد في نفس تلك العملية، بينما أكدت المقولة الثالثة أن ثمة علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين الدولة والمجتمع، وتلك هي المحدد الرئيس لعملية التحول.

١- "المجتمع كمحدد لعملية التحول"^{٧٣}:

لا يجوز أن يستأثر مفهوم الدولة وحده بمركز الاهتمام في التحليل. فالدولة ليست، دائماً أو بالضرورة، هي المحدد الوحيد، أو حتى الرئيس للعملية السياسية، أو للتغير في نمط علاقة الدولة بالمجتمع، لأن القوى والجماعات الموجودة في المجتمع تلعب، أحياناً، دوراً مؤثراً يعتد به في هذه العملية، وما تنطوي عليه من تفاعلات. غاية ما في الأمر، أن حجم هذا الدور وحدوده تتغير عبر الزمان والمكان، حسب نمط توزيع الموارد بين مختلف القوى الفاعلة. ولكن يبقى، في كل الأحوال، أن هذا الدور لا يمكن تجاهله، أو إسقاطه، أو التقليل من شأنه.

وتعكس هذه المقولة الإضافية التي تعد مناط تميز هذا الاقتراب وعنصر جدته، فهو مع اعترافه بحيوية دور الهيكل المؤسسي للدولة في بناء وتشكيل علاقتها بالمجتمع، لا يغفل دور المجتمع ذاته، وأثر جماعاته الفاعلة الذي لا يقل أهمية في تحديد معالم هذه العلاقة، وإعادة رسم حدودها، خصوصاً في سياق يمر بعملية التحول المجتمعي.

فقد تنتقل جماعة من مركز الفاعل الرئيس إلى هامش الحياة السياسية، كما أن الجماعة الواحدة قد تشكل عقبة كؤود تعوق خطوات التغيير تارة، أو حليفاً مساعداً يعاون الدولة في تنفيذ بعض السياسات تارة أخرى. وهو الأمر الذي يدفع الدولة إلى تعديل سياساتها إزاء الجماعات من حين لآخر، سواء للحصول على مساندتها وتأييدها، أو لمواجهة ما تطرحه من تحديات وضغوط، أو لضبط ما ينجم عن تنافسها من توترات وصراعات. كما تذهب هذه المقولة إلى أن المؤسسات والمنظمات الاجتماعية التي تلعب دوراً حيويًا في العملية السياسية، هي بمثابة حلقات الالتحام، والاتصال، وتبادل التأثير بين الدولة ومجتمعها، خاصة إذا كانت تتبنى التغيير كغاية، وتطرحه كمطلب، بما يدفعها للانخراط في العملية السياسية. فكل جماعة لديها أجنحة خاصة بها تحتوي على مجموعة أهداف، ترمي إلى بلوغها، وتسعى إلى توصيلها إلى السلطة الحاكمة، ويرتهن تأييد الجماعة للدولة بحسب مدى استجابتها لهذه المطالب (كمدخلات) في صياغة السياسات العامة (كمخرجات). كما ترتهن قدرة الجماعة على البقاء على الساحة بطبيعة العلاقة التي تربطها بالدولة، وبمدى توفر وسائل مؤسسية فعالة لديها للمشاركة.

ومن هنا، فإن قوة الجماعات تعني، بالأساس، قدرتها على توصيل مطالبها، ومساعدة النظام على رسم الأهداف، وبلورتها، والسعي لتحقيقها بدرجة أكبر من الفعلية، بما يعزز من قوة الدولة والمجتمع معا. بيد أن المجتمعات تتباين فيما بينها من حيث مدى وجود هذه الجماعات من عدمه، ومن حيث الوظائف والأدوار التي تضطلع بها، ونمط وطبيعة علاقتها بالدولة. وفي المقابل، فإن قوة الدولة لا تعني فقط توفر إمكانيات استخدام القمع لضبط المجتمع، وإنما تعني أيضا مبادرة الدولة بوضع سياسات تحقق غايات التحول، وتعكس زيادة قدرتها الاستجابية بتلبية مطالب الجماعات الهامة وتحقيق مصالحها على نحو يشكل إضافة لقوة المجتمع، كما يكسب الدولة، في الوقت نفسه، التأييد والمساندة المجتمعية، وهو أمر لا غنى عنه لإتمام عملية التحول، بحيث تأتي التنمية، بجوانبها الشاملة، محصلة للتعاون وتضافر الجهود بين دولة "قوية"، ومجتمع "قوي".

٢- "الدولة كمحدد لعملية التحول":

خرجت مقولات اقتراب "العملية" في التسعينيات من رحم اقتراب الدولة، الذي ساد طوال العقدين السابقين، مؤكدة، برغم مراجعة مفهوم الدولة، وإعادة التعريف بها، على أن الدولة لا زالت محددًا رئيسًا للعملية السياسية. ومؤدى ذلك، أن علاقتها بالمجتمع هي التي تضفي على هذه العملية سمات الديناميكية والتغير المستمر. فالدولة، رغم تراجع دورها نسبيا، لا زالت هي المسئولة عن وضع وصياغة وترتيب نمط بعينه لعلاقتها بالمجتمع، سواء قام هذا النمط على أساس القمع، والإكراه، والتنكيل بالجماعات المعارضة، أو قام على أساس التراخي، والتوافق، والتسامح، أو قام على أساس التشاور، والتعاون، والتنسيق معها. وتقوم الدولة بتشكيل نمط علاقتها بالمجتمع عبر الاضطلاع بعمليتين متتاليتين هما: بناء المؤسسات، ثم توسيع دائرة المشاركة السياسية.

أ- دور الدولة في بناء المؤسسات:

تلك عملية ذات شقين: الأول يتعلق بالشكل، ويشير إلى بناء الهياكل المؤسسية القادرة على التغلغل في كافة أرجاء الإقليم، وإخضاع المواطنين لسلطتها عن طريق إرساء القواعد والضوابط الحاكمة للعملية السياسية. حيث يعتبر إنجاز تلك العملية هو المحك لتمتع الدولة بالشرعية، أي تقبل الأفراد لسلطتها كتجسيد للمصلحة العامة، وانصياعهم طواعية لما تصدره من أوامر وقرارات. وأما الشق الثاني، فيتعلق بالمضمون السياسي لهذه العملية، أي بنمط توزيع الموارد داخل الهيكل المؤسسي القائم، وبمدى كفاءة الحكم وفعاليتيه، والذي يقاس بحجم الإنجاز ومستوى أداء الجهاز التنفيذي، ويعتبر شرطا ضروريا لإكساب الدولة الشرعية في نظر المحكومين. ويتحدد نمط توزيع الموارد على ضوء "جدول الأعمال"، وبحسب قائمة الأولويات التي تم وضعها، وتحديدها، وترتيبها، إما بواسطة الدولة بمفردها من أعلى إلى أسفل، مع الضرب بمطالب الجماعات عرض الحائط، أو بمشاركة بعض الجماعات، وتلبية ما تطرحه من مطالب من أسفل إلى أعلى. ويحدد هذا النمط بدوره، حدود استقلالية الدولة إزاء المجتمع، وإمكانية اعتمادها على مواردها الذاتية للمضي قدما في تنفيذ ما وضعته من تفضيلات وخيارات، بصرف النظر عن موقف الجماعات الفاعلة والمؤثرة، مؤيدا كان، أو معارضا. كما يؤثر هذا النمط، من جانب آخر، في قدرة الجماعات على بلوغ غاياتها، ويحدد ردود أفعالها على سياسات التحول المتبعة، والتي تتراوح بين التأييد والدعم تارة، والرفض والمعارضة تارة ثانية، والاحتجاج والمقاومة تارة ثالثة.

ب- دور الدولة في توسيع نطاق المشاركة السياسية:

أكد صمويل هانتجتون^{٧٤}، في نهاية استنتاجات، أن بناء المؤسسات هو معيار الحكم على مدى نجاح سياسات التنمية، وأن التوافق بين عمليتي بناء المؤسسات، والمشاركة السياسية، هو شرط ضروري لا غنى عنه لتحقيق الشرعية والاستقرار.

بيد أن حجر الزاوية في هذه العملية هو قدرة الدولة على الاستجابة، واستيعاب ما يستجد من مطالب، وإشباعها، مع السماح لشتى الجماعات، على قدم المساواة وعلى أوسع نطاق، بالمشاركة في العملية السياسية، بكافة مراحلها، بدءاً من تحديد الأهداف، ومروراً بوضع السياسات، ورسم ملامحها، وانتهاء بنقلها إلى حيز التنفيذ.

إلا أنه مع مقدم التسعينيات، طرح كامرافا^{٧٥} وجهة نظر مخالفة لما افترضه هانتجتون حول علاقة الارتباط بين التنمية واتساع نطاق المشاركة. وانصرفت هذه الرؤية النقدية إلى أن التنمية لا ترتبط بالضرورة، بالنظام الديمقراطي. إذ تتفاوت قدرات الدول بتباين خصائص الهيكل المؤسسي، وعلاقته بالمجتمع. فتمتع الدول حديثة التصنيع، مثلاً، بالاستقلال النسبي عن المجتمع هو محدد نجاحها دون غيرها. كما أن رضا المجتمع ومساندته للدولة قد لا يعبر سوى عن موقف الجماعات "المتميزة"، "الأعلى صوتاً"، و"الأثقل وزناً"، و"الأفضل حظاً". فإذا ما لبثت الدولة مطالب تلك الجماعات القوية، وجاءت سياساتها معبرة عن مصالحها الخاصة، كان ذلك معناه، اجتيازها لمرحلة بناء المؤسسات، وانتقالها إلى مرحلة جديدة، قد تتضمن استبعاد، أو تجاهل، أو تهميش سائر الجماعات الأخرى غير المتميزة، أو الأقل حظاً. وبحيث تأتي محصلة تلك العملية لصالح بعض الجماعات على حساب البعض الآخر.

٣- "علاقة التفاعل بين الدولة والمجتمع هي المحدد الرئيس لعملية التحول":

في مقال بعنوان: "المجتمع المدني في أفريقيا" أشار بيارت^{٧٦} عام ١٩٨٦ إلى أن الدولة، أياً كانت ديموقراطية أو تسلطية، هي أداة الحصول على الثروة، وأن نجاح أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يرتبط على نحو وثيق بمعاونة الدولة لهم على الصعيدين التشريعي والتنفيذي.

ثم بين مؤلف لآدم برزوسكي، في مطلع التسعينيات، أن نموذج التحول في شيلي إبان عهد بينوشيه قد تم بقيادة العسكريين، مع استبعاد القيادات العمالية من المشاركة. وهو نفس ما صاحب تطبيق سياسة الخصخصة في الاتحاد السوفييتي السابق، حيث اتسمت عملية الإصلاح السياسي، في رأيه، بتوسيع نطاق المشاركة الانتخابية أمام الجماعات القوية فقط دون غيرها، أي مع إقصاء سائر الجماعات الأخرى الأضعف، وخصوصاً العمال. فانتقل جانب من سلطة القمع من يد الدولة إلى قوى السوق الرأسمالي، التي غدت "شويكا" لها اقتسام معها السيطرة على العمال. وخلص الكاتب إلى أن المرحلة الانتقالية، التي شهدت عملية التحول، قد انتهت بإخضاع العمال، في آن واحد، للاستغلال المزدوج على يد جهاز الدولة، وقوى السوق معاً.

وعليه، فإن التحول الاقتصادي في هذه الدول، كان وراء صعود جماعات المصالح الرأسمالية القوية من كبار رجال الأعمال، وأصحاب المشروعات والشركات الكبرى، التي لقيت تشجيعاً ودعماً من الدولة، مما عزز مراكزها النسبية في المجتمع.

ولكن هذا التغيير في معادلة القوة بين الدولة والمجتمع كان انتقائياً، واختلفت درجة حدوثه من جماعة إلى أخرى. فلم يشمل كافة القوى على قدم المساواة، وإنما اقتصر على فئات وشرائح بعينها، هي الأغنى، والأقوى، والأكثر تميزاً^{٧٧}. ولذا، بات من غير المجدي، حسبما ذكر سيلفا في دراسته لشيلى عام ١٩٩٦^{٧٨}، تمييز الدولة عن المجتمع، طالما أن كلاهما أصبح أداة في يد الطبقة المسيطرة. والأهم، هو معرفة لمصلحة من تعمل الدولة؟ وكيف تتحول إلى "أداة هيمنة" لصالح البعض على حساب البعض الآخر في المجتمع؟ وفي معرض الإجابة على تلك التساؤلات، أشار أنصار اقتراب "العملية"^{٧٩} إلى أن علاقة التفاعل بين الدولة والمجتمع هي علاقة شديدة التعقيد لا تقوم بين كيانين منفصلين ومتمايزين، أو موحدتين ومندمجين تماماً، أو حتى توجد بينهما حدوداً واضحة أو خطوطاً فاصلة أو قاطعة. وإنما ثمة تداخلاً بينهما، يؤدي إلى قيام العديد من شبكات التحالف، والائتلاف، والتعاون، جنباً إلى جنب، مع علاقات التنافس والصراع، وهي جميعها عرضة للتبدل، والتغير، والتقلب المستمر، وتضم أجزاء ومكونات وأقسام فرعية من كل من جهاز الدولة من ناحية، وقوى وشرائح المجتمع من ناحية أخرى.

كما أن جماعات المجتمع، بما فيها الدولة، ليست بالضرورة كتلة صماء، موحدة، أو متماسكة، أو متجانسة، وإنما تتسم بالتنوع، والانقسام، والتعددية الداخلية. وتنطوي كل منها على فئات، وفصائل، وأجنحة فرعية متباينة، وكثيراً ما تكون أيضاً متنافسة فيما بينها. وقد تسعى الدولة لإتاحة فرص التمثيل لبعض الشرائح داخل جماعة معينة دون غيرها. ومن الوارد، أن تؤسس في إطار إدارتها لعلاقتها بالمجتمع، روابط انتقائية للتحالف بين فئات فرعية بعينها، وأقسام من جهازها، وأن يتواكب ذلك مع قيام شبكة موازية من علاقات الصراع والتنافس تضم سائر الأقسام والفئات الأخرى. وفي حين تكتفي بعض الجماعات بمركز "جماعة النقص"، فتتقنع بإبداء رفضها أو تسجيل اعتراضها على السياسات الأكثر إجحافاً بمصالحها، قد لا ترضى غيرها إلا بتسخير جهاز الدولة كأداة في خدمة أهدافها الخاصة، وتوجيه سياساته وقراراته بما يتوافق مع مصالحها، مع فرض الهيمنة على شتى الجماعات الأخرى. ومن ثم، فإن تحقيق المعادلة والموازنة بين التواصل والاستقلال إزاء المجتمع، هو الذي يكسب الدولة الكفاءة، ويضفي على سياساتها الفعالية، وهي تخوض غمار تجربة التحول.

المبحث الثالث: "التمكين المتبادل" كاستراتيجية للتحول المجتمعي

رغم أهمية الاجتهادات السابقة، كان مقال جويل مجدال بعنوان: "دراسة الدولة"، والمنشور عام ١٩٩٧^{٨٠}، من أهم الأدبيات إسهاماً في بلورة اقتراب "العملية"، وتقديم الصياغة الأكثر تكاملاً لمقولاته. حيث دعا إلى تبنى اقتراب يسد ما كشفته تلك المراجعة من نواقص وثغرات، وينهض على سلسلة مترابطة ومتكاملة من المقولات، مفادها، أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد دون منافس أو مزاحم، وإنما ثمة فاعلين آخرين إلى جانبها، يلعبون دوراً ملموساً ومتنامياً في عملية التحول. كما أن جهاز الدولة ليس كياناً موحداً أو متجانساً، وإنما ينطوي على انقسامات وتعددية داخلية، ويضم أقساماً وفصائل متنوعة، أحياناً ما تكون متعارضة ومتضاربة فيما بينها. أضف إلى ذلك، أن المجتمع يتألف بدوره من قوى عديدة متنافسة، بما فيها الدولة ذاتها. وقد تقوم بعض شرائح، أو فصائل، أو أجنحة الجماعات بتوثيق روابطها بأقسام فرعية من جهاز

الدولة. ومن الوارد، أن يحدث التداخل بينهما، ويأخذ شكل شبكة معقدة من التحالفات والائتلافات التي تخضع للتغيير والتبديل المستمر. هذا علاوة على التداخل والتشابك المتزايد في علاقة الداخل بالخارج، مما ينعكس في ظهور شبكات دولية للمنظمات غير الحكومية تتجاوز حدود الدول. وانطلاقاً من المفاهيم والمقولات السابقة، طرح أنصار اقتراب العملية الاستراتيجية تقوم على مفهوم "التمكين المتبادل" لتحقيق غايات التحول المجتمعي.

أولاً: تبلور مفهوم "التمكين المتبادل": Mutual Empowerment

يعود الفضل لأنصار اقتراب "العملية" في عقد التسعينيات في تسليط الضوء على هذا المفهوم، حين أكدوا أن دراسة علاقة الدولة بالمجتمع من منظور "التمكين المتبادل" تكشف، بدرجة أوضح، عن المحتوى التعاوني، والوجه التكاملي لتلك العلاقة. وكانت بلورة هذا المفهوم بمثابة حجر الزاوية في الدعوة لإعادة النظر في الاقترابات السابقة، التي اكتفى كل منها بالتركيز على الدولة وحدها، أو المجتمع وحده، كمحدد لعملية التحول المجتمعي، على سنى الأصدمة.

وفي حقيقة الأمر، أن تلك الفكرة ليست بالجديدة تمام الجدة، وإنما تعود جذورها إلى عقد السبعينيات، حين أشار بيتر ايفانز، في مؤلفه المذكور آنفاً، إلى مفهوم "التمكين المتبادل"، باعتباره يصلح كركيزة لوضع استراتيجية تنمية تقوم على تقسيم العمل، وتوزيع الأدوار، والتكامل الصحي بين القطاعين العام والخاص، على نحو يكفل شرط "التكافل الوظيفي" بين الدولة والمجتمع، كأحد مقتضيات التطبيق الناجح والكفء لسياسات التنمية.

بيد أن الفضل في معاودة هذا المفهوم الظهور من جديد يرجع إلى دراسة قدمها مايكل مان^١ عام ١٩٨٦، مشدداً فيها على ضرورة التمييز بين وجهين مختلفين للقوة لدى الدولة: وجهها "تسلطياً استبدادياً"، Despotism، يعكس سلطة الحكم، والضبط، وفرض السيطرة على المجتمع، وآخر تنموياً Infrastructural، يعكس القدرة على التغيير من خلال توفير البنية الأساسية، والشروط الضرورية اللازمة لتحقيق التحول كغاية مبتغاة.

حيث كان هذا الوجه محلاً لإغفال أغلب التحليلات السابقة، التي وقعت في خطأ تسليط الضوء على الوجه الأول فقط، وصورته، وكأنه هو الوجه الوحيد لقوة الدولة. ومن ناحية ثانية، ارتبط ظهور مفهوم "التمكين المتبادل" بعملية المراجعة النظرية التي خضع لها مفهوم "القوة"، كعلاقة توزيعية للمكاسب والخسائر، والتي انتهت بإعادة تعريف مضمونها على أنها تعني "قدرة الدولة على الإنجاز والتغيير وتحقيق أهداف التحول". أي أن القوة هي علاقة هادفة جوهرها "التفاعل"، وغايتها الأساسية هي "التغيير". ومن ثم، فإنها قد تعود بالمكاسب على كافة الأطراف المشاركة فيها بدرجات متباينة، دون أن يعني ذلك نفي أو إنكار بعدها التوزيعي. وبعبارة أخرى، فالقوة علاقة ذات وجهين: أحدهما تنموي، يشير إلى دور الدولة في "التغيير"، وثانيهما سلطوي، يتعلق تحديداً بوظيفة "التوزيع"، كما أن الأول يحتمل قيام علاقات التحالف، والائتلاف، والتعاون بين الدولة وجماعات المجتمع، والآخر يشير بدرجة أكبر إلى احتمالات الصراع، والتنافس، والاستبعاد المتبادل بينهما. والمشكلة التي شدد عليها مان في دراسته، هي أن الوجه الاستبدادي للقوة

استحوذ لوقت طويل على جل اهتمام الدارسين الذين أسهبوا في شرح كيف تحرص النخب الرسمية الحاكمة على الافراد بالتحكم في عملية تخصيص وتوزيع الموارد للاستثمار بأكثر حصة منها، دون الرجوع إلى المجتمع. كما تحتكر ممارسة السلطة السياسية، بينما تتنافس الجماعات مع الدولة، ومع بعضها البعض، أملا في الوصول إليها. وفي كل مرة تنمو قوة الدولة، بهذا المعنى، يكون ذلك بالضرورة، على حساب قوة الجماعات في المجتمع، بالانتقاص منها، والخصم من مواردها، وإضعاف ركائزها.

غير أن الوجه الآخر للقوة، المعبر عن نجاح الدولة في التغيير وتحقيق التحول، لم يلتفت إليه بالقدر الكافي، رغم أنه يعكس جوهر الوظيفة التنموية للدولة، وقدرتها على توفير البنية الأساسية اللازمة لإجراز غايات التحول المنشود. وذلك، من خلال الدخول في علاقات تعاون ومشاركة مع المجتمع، حيث يمكن للدولة ممارسة الحكم، ليس فقط كسلطة فوقية "على" المجتمع وجماعته، وإنما أيضا من خلال التعاون، والتنسيق، والعمل "مع" المجتمع وبمشاركة جماعته. وقد أثبت واقع الحال في عديد من الخبرات العملية أن قدرة الدولة على إنجاز التحول تزداد مادام المجتمع في عونها، بحيث تعتمد على مشاركته في انتهاج الأساليب اللامركزية لتطبيق سياسات التنمية المبتغاة.

أضف إلى ذلك، أن العلاقة بين قوة الدولة في صورتها الاستبدادية، وقوتها في صورتها التنموية ليست علاقة تلازم، أو توافق، أو ارتباط طردي. بمعنى أنه قد تنمو قوة الدولة في وجهها الاستبدادي، دون أن يؤدي ذلك تلقائيا إلى زيادة حتمية ماثلة في الوجه الآخر التنموي، والعكس أيضا صحيح. فزيادة قوة الدولة على الصعيد التنموي تفتح باب المشاركة أمام شتى الجماعات، وخصوصا قوى المجتمع النشطة، وتمنحها وزنا أكبر في عملية صنع السياسات وتنفيذها. ومن ثم، تحولها إلى أداة في يدها أو آلية تنفيذية مساعدة، بحيث يقود تنامي قوة المجتمع إلى تمكين الدولة من تحقيق أهداف الجماعات، على خلاف القوة في صورتها الاستبدادية، التي تتناسب عكسيا مع قوة المجتمع، وتأتي على حساب تضيق هامش الاستقلالية وحرية الحركة الذي تنعم به جماعته.

في ضوء هذا المفهوم، تمت مراجعة أغلب مقولات الإطار النظري التقليدي، الذي وضع الدولة ضد المجتمع، واعتبر علاقة القوة بينهما صراعا صفريا، حيث اتضح أن قوة الدولة تتوقف على ارتباطها بالمجتمع بروابط فعالة، وأنه في ظل التفاعل بين الطرفين، فإن زيادة قوة أحدهما لا تعني، حتما، الانتقاص أو الخصم من قوة الآخر، وقد لا تأتي، بالضرورة، على حسابه. بل العكس هو الصحيح، فقد تكون محصلة التفاعل بينهما هي تغذية عناصر القوة، وتعزيزها لدى كليهما على السواء.

وفي هذا الإطار، كشفت تجارب بعض الدول النامية أن علاقة رجال الأعمال بالدولة كانت عاملا حاسما في تفسير التباين الواضح بين نماذج وخبرات التنمية المختلفة في أواخر القرن العشرين، واكتشف دارسو عمليات التحول في شرق آسيا أن سر الإنجاز التنموي وارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي في هذه البلدان، لا يعود فقط إلى دور الدولة وقوتها، أو إلى سلامة الخيارات السياسية المتبعة، حسبما ذهبت كثير من التحليلات، وإنما إلى وجود شبكة عريضة ومعقدة من الروابط المتداخلة للائتلاف والتحالف بين القطاع العام، وجهاز الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات رجال الأعمال، كان من شأنها تحقيق نتيجتين في وقت واحد: تقييد استقلالية الدولة في مواجهة المجتمع، والحد من سطوتها إزاء جماعته من ناحية، وزيادة فعاليتها وتعزيز

كفاعتها في تنفيذ سياسات التحول من خلال التعاون وتنسيق الجهود والعمل المشترك مع جماعات المجتمع من ناحية ثانية.

وبالمثل، بينت الدراسات المقارنة لتجارب التنمية في الدول الضعيفة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أن علاقة رجال الأعمال بالدولة، وروابط التحالف مع الرأسمالية، كانت هي مفتاح تفسير التنوع الكبير في مسارات التنمية، والتباين الشديد في مستويات الإنجاز الاقتصادي المحقق من حالة إلى أخرى. وخلصت أغلبها إلى أن نماذج التنمية الناجحة في شيلي والنمور الآسيوية ربط بينها جميعا قاسم مشترك هو "علاقة التعاون الوثيق" بين الحكومة وشركات القطاع الخاص، على غرار ما شهدته تجربة كوريا الجنوبية، والتي ضرب بها ايفانز المثل كنموذج للنجاح في تحقيق التمكين المتبادل من خلال التداخل والتواصل بين جهاز الدولة من جانب، وقوى المجتمع الفاعلة من جانب ثان، مع الحفاظ، في الآن ذاته، على القدر المعقول من استقلالية كل منهما إزاء الآخر^{٨٢}.

وبينما وقعت عديد من الدراسات السابقة في خطأ الخلط بين قوة الدولة من جانب، واستقلالها عن المجتمع من جانب ثان، كشفت دراسات تطبيقية عديدة أن الدولة القوية ليست فقط هي تلك التي تمتلك القدرة على فرض سطوتها على المجتمع، وبسط هيبتها على كافة أرجاء الإقليم، وإنما هي أيضا الدولة "الفعالة" القادرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف، وعلى رأسها هدف التحول. وهي تلك التي يكون بمقدورها رسم السياسات، ووضع الخطط، والاستراتيجيات، وإصدار القرارات وتنفيذها، بحيث تبلغ الغايات المرسومة بكفاءة. وإجمالاً، فإن الدولة القوية هي تلك القادرة على تحقيق التغيير كغاية منشودة. وبطبيعة الحال، فإن التحول الديمقراطي لا يتطلب إلغاء سلطة الدولة، أو تقييدها، وإنما إعادة تنظيمها، بما يكفل درجة أعلى من الفعالية. كما يعتبر إحياء مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها كقنوات وسيطة منظمة بين الدولة والمجتمع، خطوة حيوية على طريق تعزيز قوة الدولة من خلال تدعيم قدرتها الاستجابية لما يطرحه عليها المجتمع من مطالب^{٨٣}.

ومؤدى ذلك، أن قوة الدولة لا تتبع من انفصالها عن المجتمع، أو قطع روابط الاتصال معه، بل العكس هو الصحيح. وقد تكون قدرة الدولة على توزيع الأدوار وتقسيم العمل مع بعض الجماعات، أو حتى إنجاز بعض المهام المنوطة بها من خلال جماعات معينة، إحدى ركائز قوتها الأساسية. وبعبارة أخرى، فإن الدولة في حاجة إلى الاعتماد على جماعات المجتمع، وتفويضها في أداء بعض المهام التنموية بطريقة لا مركزية، ودون إدراك هذا العامل، يستعصي على الباحث فهم أسباب التباين والتفاوت الملحوظ في حصاد التجارب التي خاضتها الدول المختلفة، رغم تشابه ظروفها ومرورها بنفس محطات التطور، واجتيازها لذات المراحل التي تتضمنها عملية التحول.

ثانياً: محددات التمكين المتبادل:

قدمت مقولة "التمكين المتبادل" حلاً وسطاً بين التيارين السابقين عليها، فقد تسبب الخطأ الأساسي الذي وقع فيه "اقتراب الدولة"، بطرحه فكرة العلاقة الصفرية بين الدولة والمجتمع^{٨٤}، والقائمة على ثنائية "القوة أو الضعف"، في ميل البعض إلى المبالغة في الدفاع عن قوة الدولة على حساب المجتمع، بحجة أن التضحية

بالديموقراطية على الساحة السياسية هي متطلب ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، كغاية ذات أولوية. وفي المقابل، وقع التيار الليبرالي الجديد الذي انتقد هذا الاقتراب، مناديا بما يسمى "دولة الحد الأدنى" Minimalist State، في خطأ التقليل من شأن السلطة القانونية والمؤسسية للدولة، والدعوة إلى تقليص دورها الحيوي، سواء في تنظيم الحياة العامة، أو في ضبط المجتمع. في نفس الوقت الذي اتضح فيه أن للدولة دورا محوريا لا غنى عنه في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي معا، فضلا عن الحفاظ على استمرارية التجربة الديموقراطية وترسيخها، وضمان عدم تعرضها للإجهاض، أو الانتكاس، أو الارتداد نحو التسلطية.

ويتبدى من ذلك، كيف خرج الاقتراب الجديد من تحت عباءة اقتراب الدولة، بعد اتفاق عدد كبير من دارسي التحول على ضرورة نقل بؤرة التحليل من التركيز على الدولة إلى التركيز على علاقة التفاعل المتبادل بين الدولة والمجتمع، فيما عرف باقتراب "العملية"، والذي اشتق إطاره المفاهيمي من عملية المراجعة النقدية لاقتراب الدولة منذ مطلع الثمانينيات. فقد أفرزت تلك العملية جملة من المفاهيم الجديدة حول الدولة، وعلاقتها بالمجتمع. وفي هذا السياق، ظهر مفهوم "التمكين المتبادل"، باعتباره مفهوما محوريا في اقتراب "العملية"، يتضمن طرح استراتيجية للتحويل المجتمعي، بمعناه الأشمل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، قوامها، تأسيس علاقة تعاونية بين الدولة وجماعات المجتمع، ولا سيما رجال الأعمال.

١- علاقة التعاون بين الدولة والجماعات:

اتفق أنصار مفهوم "التمكين المتبادل" على أن بناء علاقة بين الدولة وجماعات المجتمع تقوم على التعاون والتشارك، وتنسيق الجهود، وتكافلها في أداء بعض الوظائف، هي بمثابة الاستراتيجية المثلى لمعالجة إشكالية التحول المجتمعي المزدوج Dilemma of Dual Transition التي تجابهها أغلب البلدان النامية منذ مطلع التسعينيات، والتي تعود إلى معضلة التضارب والتناقض بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جانب، والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من جانب ثان، وكلتا العمليتان تتحمل الدولة المسؤولية عن توفير الشروط اللازمة لتحقيقهما. ففي حين تحتاج التنمية إلى دولة قوية قادرة على وضع استراتيجيات طويلة المدى تتجاوز المصالح الفئوية المحدودة للجماعات في الأجل القصير، أي إلى دولة أقوى من جماعات المجتمع، فإن تدعيم القوة التنظيمية لتلك الجماعات، كقنوات مؤسسية وسيطة للاتصال بالدولة، وكآليات منظمة لإخضاعها للرقابة والمحاسبة، وكمصادر للمساءلة، بل والضغط عليها للتأثير فيما تضعه من سياسات، تعد هي أيضا، بدورها، مطلبا أساسيا لتحقيق الإصلاح السياسي، الذي يعني في جوهره تحجيم قوة الدولة بمعناها الاستبدادي.

بيد أن هذه المعضلة يمكن للدولة النامية التغلب عليها إذا نجحت في خلق علاقة إيجابية تزيل أوجه التصادم الظاهري بين الدولة والمجتمع، وتنفي التعارض بين غايتي التنمية الاقتصادية، والتحول الديمقراطي. وهو ما برهنت عليه، فعلا، عديد من خبرات التحول التي أثبتت إمكانية أن تتواكب قوة المجتمع، جنباً إلى جنب، مع قوة الدولة، وأن تضع الدولة يدها في يد المجتمع لبلوغ غايات التحول المنشود. ولكن أنصار "التمكين المتبادل" لم ينظروا إلى الدولة باعتبارها المسؤولة وحدها عن تأسيس مثل هذه العلاقة،

وإنما أبرزوا، كذلك، دور الطرف الآخر، مثل رجال الأعمال، باعتباره محددًا رئيسيًا لا بد أن تتوفر فيه أولاً صفات معينة، كشرط ومتطلبات مسبقة، قبل إقامة علاقة الاتصال أو الدخول في تعاون مثمر مع الدولة. بناءً على ما سلف، يمكن القول إن تأسيس منظمات أو جمعيات لتمثيل رجال الأعمال هو ظاهرة صحية وإيجابية، لأنها توفر آليات مؤسسية تتسم بالشفافية أكثر من الاعتماد على روابط شخصية أو علاقات غير مؤسسية، أو تحالفات غير رسمية. إلا أن التشاور بين الدولة من جانب، وجماعات المجتمع من جانب آخر، حول سياسات التحول الأجدد بالاتباع، فضلاً عن التعاون بينهما في تنفيذها، هي مسألة لا ترتين فقط بإرادة الدولة، وإنما تتوقف على مدى نجاح تلك الجماعات ذاتها في تحقيق التضامن الداخلي من خلال التنسيق فيما بينها أولاً، كشرط مسبق وضروري، لنجاحها في التنسيق مع الدولة.

فإذا ما استطاعت جماعات رجال الأعمال، على سبيل المثال، التغلب على التحديات الداخلية الناجمة عن انقسامها بين شرائح وفئات متباينة، وتوزع أنشطتها في قطاعات متعددة ومتنوعة، أمكنها التوصل إلى صياغة أجندة من الأهداف والأولويات المحددة التي تعكس رؤية موحدة، أو حتى مشتركة فيما بينها، تؤهلها لأن تلعب دور "الشريك" للدولة في عملية التنمية. بعبارة أخرى، يعد اتصاف هذه الجماعة بصفات معينة، كالتماسك الداخلي، والتضامن التنظيمي، والموازنة بين التنوع والمركزية، وبلورة عدد من الأهداف والرؤى المشتركة، شرطاً مهماً يسبق دخولها في علاقات للتنسيق أو العمل مع الدولة. وأن تتفق كافة القطاعات والشرائح المنضوية تحتها، أولاً، على جدول للأعمال يوفق بين مصالحها المتعارضة (كالتناقض بين شرائح المستوردين، وغيرهم من المنتجين المحليين)، ويبلور أهدافاً مشتركة باسمها جميعاً.

وبطبيعة الحال، فإن تأسيس منظمات مركزية شاملة **Encompassing** تعبر عن جماعة معينة، وتضم تحت مظلتها شتى الأجنحة والتيارات الفرعية المنتمية لهذه الجماعة والمندرجة تحتها، رغم اختلاف قطاعات النشاط، وتنوع مجالاته **Multisectoral Diversified Business group** ومن ثم، تباين، أو حتى تضارب المصالح فيما بينها، يضمن أن تتبلور لدى قيادة تلك الجماعات رؤية أشمل للمصلحة العامة للمجتمع ككل، ولما هو أفضل بالنسبة لتنمية الاقتصاد الوطني. وبذلك، تقترب من رؤية الدولة. وهذا التقارب هو عامل آخر إضافي يحسن من مركزها التفاوضي، ويسهل إتمام عمليات الاتصال والتنسيق في تنفيذ سياسات التحول التنموي بين المنظمات الممثلة لجماعات رجال الأعمال من جانب، والدولة من جانب آخر.

صحيح أن بدء الاهتمام بدراسة القطاع الخاص في حقل الاقتصاد السياسي المقارن يعود إلى نهاية السبعينيات من خلال نظريات "التنمية التابعة"، و"التسلطية البيروقراطية"^{٨٥}، وغيرها من الإسهامات التي استخدمت في تفسير أنماط النمو، والسياسات الاستيعابية، إلا أن دراسة العلاقة بين الدولة وجماعات رجال الأعمال أخذت منحاً مختلفاً في حقبة التحول الليبرالي الجديد في التسعينيات، حينما أكد شاتاندلر^{٨٦} على أن البديل الذي يحل محل نموذج التنمية بقيادة الدولة في ظل العولمة، ليس هو التنمية بقيادة السوق، وإنما التنمية بقيادة أصحاب الأعمال.

٢- دور جمعيات رجال الأعمال كآلية تنفيذية مساعدة للدولة:

وهكذا، برز دور العولمة في تدعيم مركز جماعات رجال الأعمال في مواجهة الدولة، التي التزم بتحقيق هدف "التحرير" على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فبينما يساعد الأول على توسيع الفرص المتاحة لرجال الأعمال لممارسة النشاط الاقتصادي، بتأسيس المزيد من المشروعات، والشركات وتوسيع نطاق الاستثمارات، فإن التحرير على الصعيد السياسي، هو الذي يضمن لهم فرص ممارسة الحق في الاجتماع والتنظيم. ومن ثم، التمتع بحرية تأسيس منظمات وجمعيات طوعية تمثيلية تتحدث بلسانهم، وتتولى حمايتهم، وتأخذ على عاتقها عبء الدفاع عن مصالحهم.

والجدير بالإشارة، أن منظمات رجال الأعمال تستمد أهميتها البالغة من اضطلاعها بمجموعة من الوظائف التي تؤهلها لمعاونة الدولة في تحقيق غايات التحول. فهي، من ناحية أولى، توفر آلية ذاتية للتنسيق، وتجاوز التجزئة والاتقسامات داخل الجماعة. كما توفر، من ناحية ثانية، أداة مؤسسية منظمة وشاملة لتمثيل كافة فروعها وشرائحها المنضوية تحت لوائها، بغض النظر عن اختلاف قطاعات العمل، وتباين مجالات النشاط وما قد يكون بينها من تنافس أو تعارض في المصالح. كما تتولى، من ناحية ثالثة، تقديم أجندة واحدة من المطالب باسم الجماعة ككل إلى الدولة. أضف إلى ذلك، أنها توفر، من ناحية رابعة، آلية مؤسسية قانونية مشروعة تضيف صفات الانتظام، والدورية، والاستمرارية، والشفافية على عمليات الاتصال والتفاوض مع الدولة وجهازها التنفيذي. كذلك، يكون في استطاعة تلك الجمعيات، من ناحية خامسة، أن تحقق مبدأ "المعاملة بالمثل" بدرجة أكبر من الفعالية والكفاءة، وتعفي الحكومة من عبء رصد ومتابعة وقياس مستويات أداء الشركات الخاصة المدعومة، وتتولى بنفسها الاضطلاع بتلك المهام، بحيث تصبح هي المنوطة أيضا بعمليات توزيع الدعم، وإعادة تخصيص الإعانات الحكومية بين مختلف المشروعات والشركات بحسب مستويات أدائها، ومدى التزامها بمراعاة شروط الجودة الإنتاجية وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

وبنفس المنطق، فإن منظمات رجال الأعمال يمكنها، من ناحية سادسة، أن تلعب دورا بديلا للدولة في تطبيق قاعدة الجراء، كأن تتولى بنفسها مسؤولية إعمال مبدأ توقيع العقاب على المشروعات التي لا تفي بمعايير الجودة. الأمر الذي يزيح عن كاهل الحكومة عبء إدارة السياسة الاقتصادية على المستوى-الجزئي (وحدات الإنتاج)، ويمكنها من التفرغ لإدارتها على المستوى الكلي (الاقتصاد ككل)، مما يصب، في نهاية الأمر، في خدمة غايات الجودة وتعظيم الكفاءة الإنتاجية. هذا علاوة على دورها الحيوي، من ناحية سابعة، كقنوات لتدفق المعلومات والبيانات، وإجراء الأبحاث والدراسات، بحيث تساعد صانع القرار على تحديد الخيارات المتاحة. وتنبع أهمية الاتصال بالجماعات بالنسبة للدولة من حاجتها إلى معاونتها في توفير الموارد اللازمة لمختلف مراحل التحول، بدءا من وضع الخطط والسياسات، ومرورا بالاختيار بين البدائل، وانتهاء بتنفيذها. أي أن حاجة الدولة إلى الجماعات لا تقتصر على مرحلة واحدة، أو تقف عند محطة بعينها، وإنما تشمل كافة مراحل ومحطات عملية التحول^{٨٧}.

أ-مرحلة صنع السياسات وتحديد الأهداف: الجماعات كمصدر للمعلومات والاقتراحات في هذه المرحلة، تبدو الحاجة الملحة إلى البيانات، ويبرز دور الجماعات كمصدر رئيس لتوفيرها، وتقديم وجهات النظر، والرؤى، والمقترحات. ومعنى ذلك، أن الدولة التي تتصف بالاستقلال الكامل، إلى حد

الانفصال عن جماعات المجتمع، ستفتقر إلى مصدر مهم لإمدادها بالمعلومات، التي هي في أمس الحاجة إليها، وهي بصدد رسم الأهداف، وتصميم الخطط، ووضع برامج التحول، وتحديد مختلف البدائل والخيارات المتاحة، والمفاضلة بينها قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

ب-مرحلة التنفيذ : الجماعات كآلية لا مركزية معاونة

في هذه المرحلة، تزداد حاجة الدولة إلى الجماعات، كأدوات مساعدة أو حتى بديلة لأجهزتها لتنفيذ كثير من السياسات التنموية التي تقتضي عملية تطبيقها انتهاج أساليب لامركزية لتحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية. وبالتالي، فإن مبالغة الدولة في الحفاظ على استقلاليتها إلى حد الانفصال وقطع الروابط مع المجتمع، قد يحرمها من فرصة الحصول على مساعدة الجماعات لها في مرحلة تنفيذ السياسات، بل وقد يترتب عليه مقاومة الجماعات المضارة لهذه السياسات وتعويقها، مما يحول دون تحقيق التغيير المنشود. حيث سيتعذر على الدولة، مثلا، إسناد مهام تنفيذ بعض مشروعاتها الاقتصادية لوحدات أو شركات مندرجة تحت القطاع الخاص، طالما أن جماعة رجال الأعمال، القائمة على تلك الوحدات، لم تتح لها فرص المشاركة أو إبداء المشورة في عملية وضع السياسات الاقتصادية ابتداء. ومن ثم، فهي لا تنظر لنفسها كشريك للدولة في تطبيق ما تشتمل عليه سياساتها من برامج وخطط للتصنيع.

وهنا، تتضح الحاجة إلى فتح قنوات لتبادل الاتصال بين جهاز الدولة والجماعات لضمان الفعالية في تطبيق ما تضعه الدولة من سياسات، وبحيث يكون لمؤسسات صنع السياسة من جانب، وللهيكل والأبنية البيروقراطية المنوطة بمهمة تنفيذها من جانب ثان، روابط وطيدة بالقوى الفاعلة والتي تتفق مع الدولة حول أهداف مشروع التحول، ويكون في استطاعتها المساهمة والمشاركة في تنفيذ بعض بنود هذا المشروع، ولكن دون أن تؤدي تلك الروابط إلى فقدان جهاز الدولة لاستقلاليتها إزاء أي من جماعات المجتمع، على نحو يهدد بتفتيته، أو بتحواله إلى أداة متحيزة أو مسخرة لخدمة المصالح الفئوية الخاصة والضيقة لجماعات بعينها.

وبالإضافة إلى دورها الحيوي في التنمية ومساعدة الدولة ومشاركتها في تحقيق أهدافها، فإن وجود جمعيات ممثلة لرجال الأعمال المنخرطين في شتى مجالات النشاط، يكسب تلك الجماعة ذاتها قوة تساومية، ويحسن من مركزها التفاوضي، ليس فقط في مواجهة الدولة وجهازها التنفيذي، أو جماعات المجتمع الأخرى في الداخل، وإنما أيضا في مواجهة القوى الدولية في الخارج، وعلى رأسها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية المتاحة، والشركات الدولية متعددة الجنسية. وفي هذا السياق، اعتبر جون لوكاس^{٨٨} أن صعود جمعيات رجال الأعمال وتنامي دورها، كشريك، يعكس التحول من "الدولة المتدخلة والمنعزلة" **Interventionist and Insulated state** عن مجتمعها إلى "الدولة المحدودة المندمجة" معه، والمرتبطة به، والمتداخلة معه، والمتصلة بجماعاته **Limited and Embedded state**.

على ضوء ما سلف، يمكن القول أن وجود منظمات لتمثيل رجال الأعمال هو شرط ضروري لإقامة صلة مع الدولة تقوم على التشاور، والاندماج، والتعاون، مع احتفاظ كل من طرفيها باستقلاليتها إزاء الآخر، مما يساعد على قيام علاقة مشاركة بين الدولة من جانب، والقطاع الخاص من جانب ثان، سواء في تصميم خطط، وبرامج، وسياسات التحول، أو في تطبيقها، ونقلها إلى حيز التنفيذ، ومن ثم تحقيق غايات التنمية

المبتغاة. بيد أن ثمة سؤالاً مهما يطرح نفسه، ويدور حول محددات قوة جماعات رجال الأعمال؟ وعما إذا كانت تتوقف على خصائصها وسماتها الذاتية الداخلية؟ مما يرتبط أيضا بتفسير أسباب وجود أو غياب مثل تلك المنظمات أصلا؟ وهو ما يثير من جديد أهمية دور الدولة.

٣- دور الدولة في إباحة أو حظر حقوق التنظيم والاجتماع:

من المنطقي أن يفرض العامل السياسي نفسه، باعتباره هو المحدد الحاسم لمدى تمتع الجماعات بحقوق التنظيم وحرية الاجتماع (سواء بتكوين وتأسيس الجمعيات، أو بالانضمام إلى عضويتها) من عدمه، على مستوى التشريعات القانونية من ناحية أولى، ومدى ما تحظى به المنظمات والجمعيات الممثلة لرجال الأعمال، حال تأسيسها، من تجاوب وتشجيع ودعم، وما قد تلقاه من تجاهل أو استبعاد أو قمع على مستوى السياسات الرسمية والممارسة العملية من ناحية ثانية. وهكذا، تبرز الدولة من جديد في التحليل، باعتبارها الفاعل الرئيس، سواء في وضع التشريعات، أو في انتهاج السياسات التي تسفر إما عن تعزيز مركز جماعات رجال الأعمال، أو تقييد حركتها. وفي هذا الإطار، برهنت الدراسات التقييمية لشتى تجارب التنمية على أن الدولة وقفت دائما في الخلفية التاريخية لخبرات التنمية الناجحة سواء في الدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة، أو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع. ومن ثم، فإنه لا يجوز إغفال دورها المحوري، أو إسقاطها من التحليل عند دراسة القطاع الخاص، أو جماعات رجال الأعمال، ودورها في التنمية. وفي هذا السياق، مثلا، يثور الحديث عن الدور المحوري الذي لعبته الدولة الكورية أو الدولة اليابانية في إنشاء وتأسيس الشركات الكبرى المعروفة في الأولى باسم Chaebol، وفي الثانية باسم Zaibatsu.

ولم يختلف الأمر في بلدان أمريكا اللاتينية مع البدء في تطبيق برامج الإصلاح والخصخصة، فكان للدولة بصمتها الواضحة على شكل الاستثمار، وأسلوب تنظيم الشركات، بل وتحديد حجم ونطاق المشروعات. ولم يقف تأثيرها عند حدود "التسهيل"، أو "التيسير"، كتقديم الإعفاءات، والاستثناءات، أو توفير التصاريح والتراخيص، وإنما تجاوزته إلى ممارسة دور مباشر في تأسيس المشروعات المشتركة Joint Projects في الأرجنتين، والمكسيك، وشيلي، والبرازيل.

وقد خلصت دراسات أمسدن وايفانز إلى أن الدولة كانت دائما فاعلا محوريا في تحديد نمط وهيكل تنظيم القطاع الخاص، سواء في شكل شركات ومشروعات إنتاجية، أو في صورة اتحادات وجمعيات طوعيه لتمثيل أصحابها، فهي جميعا تتأسس وتعمل في إطار الضوابط التي تضعها لها الدولة، ولا سيما من خلال القوانين الحاكمة لحرية الاجتماع والتنظيم^{٨٩}.

غير أن التركيز على الدولة لا ينطلق من اعتبارها الفاعل الوحيد، وإنما يستهدف فهم أثر العامل السياسي في تحديد طبيعة علاقتها برجال الأعمال. وبما لا ينفي كون أثر هذا العامل لم يقتصر عليها وحدها، بل كان لرجال الأعمال دوافع سياسية خاصة بهم، جعلتهم يبادرون بتأسيس منظمات تضم أكبر عدد منهم، بهدف كسب النفوذ وتحسين مركزهم التفاوضي في مواجهة الدولة، وحتى يتسنى لهم توجيه سياساتها في الوجهة التي تتفق مع مصالحهم.

ثالثاً: بناء "استراتيجية التمكين المتبادل": الشروط والمقومات

تتجلى فيما سبق، المقولة الرئيسية لاقتراب العملية، ومؤداها أن "التمكين المتبادل" هو مفتاح نجاح "عملية التحول المجتمعي"، وأن هذه العلاقة هي، بالتالي، الاستراتيجية المثلى لبلوغ غايات التنمية المنشودة. ولذا، فقد بات من الضروري التخلي عن النظرة التقليدية لعلاقة الدولة بالمجتمع التي تصفها بأنها "مباراة صفرية"، تقوم على الصدام، والنفي، والاستبعاد المتبادل، وأن قوة أي منهما تأتي دائماً على حساب الطرف الآخر وتعني، بالضرورة، إضعافه. ففي ظل علاقة يكون مضمونها "التعاون"، و"التكافل"، و"المشاركة"، قد يحدث تدعيم متبادل بين الطرفين، بحيث تعتبر قوة المجتمع بمثابة إضافة إلى مقومات قوة الدولة، وسبباً لتعزيزها وتمكينها، والعكس أيضاً صحيح^١.

وقد أثار مفهوم التمكين المتبادل عدة تساؤلات محورية حول محددات نجاح التحول، وارتبط ذلك بالتساؤل عن شروط خلق علاقة طردية بين قوة الدولة وقوة المجتمع. وفي هذا الصدد، انقسم الرأي بين فريقين: أكد أحدهما أن ثمة شروطاً مسبقة لا بد من توفرها، أولاً، لكي تؤتي هذه الاستراتيجية ثمارها المرجوة، وألح على اعتبار أن هذه المتطلبات هي معطيات حتمية، إما موجودة، أو غائبة في السياق المحيط. بينما أوضح الفريق الثاني، في المقابل، أن ثمة شروطاً متعددة لنجاح التحول، منها ما هو متعلق بالدولة، ومنها ما هو متعلق بالخصائص الذاتية للجماعات، ومنها ما هو نتاج لعمليات التفاعل المتبادل، ولأنماط العلاقات بين الطرفين.

ولكن القاسم المشترك بين هذه العوامل جميعاً هو كونها تشكل مع المقومات الأساسية المطلوبة لبناء استراتيجية التمكين المتبادل، ورغم أنها تتأثر بظروف ومعطيات السياق البيئي المحيط، التي تسهل أو تعوق ارتباط أقسام من جهاز الدولة بشرائح وفئات من جماعات المجتمع، فإنها قابلة للتحقيق بدون توفر مثل هذه الشروط، كمعطيات حتمية سابقة على وجودها، أي أنها سبب ونتيجة لها في آن واحد. وفي معرض التدليل على قدرة الدولة على خلق شروط التمكين المتبادل، ذهب إيفانز^١ إلى أن نجاح الدولة في الجمع والموازنة بين سمتي "الاندماج" و"الاستقلالية" إزاء المجتمع وجماعته هو الشرط الضروري لتحقيق ذلك، وأنه يفترض توفر مقومات أساسية هي:

١- الفعالية التنفيذية لجهاز الدولة: التماسك الداخلي والاستقلالية

لا بد أن يتسم الجهاز التنفيذي للدولة بما أطلق عليه ماكس فيبر "شروط الحياد البيروقراطي" كالتماسك الداخلي، والتكامل التنظيمي، والتخصص الوظيفي، ووضوح القواعد والضوابط الحاكمة، بحيث يوفر للدولة آلية مؤسسية فعالة تمكنها من التغلغل في المجتمع، وأن يكون لها تواجد شامل يغطي كافة أرجاء الإقليم، بما يكسب النخبة الحاكمة في هذه الدولة القدرة المستقلة على تبني تفضيلاتها الذاتية المعبرة عن المجتمع ككل، والعاكسة لمفهومها للمصلحة الوطنية، والقدرة المماثلة على مقاومة الرؤى الفئوية والخيارات المحدودة والضيقة التي تحاول بعض الجماعات ذات النفوذ ترويجها، وفرضها عليها، بما يتفق مع مصالحها الخاصة. ففكرة الجهاز التنفيذي للدولة تضي عليها مناعة وحصانة داخلية تمكنها من التعامل مع شتى الجماعات على قدم المساواة، ودون تفرقة لكسب تعاونها ومشاركتها في جهود التنمية، وتوظيفها للحصول

على ما تحتاجه من موارد، دون أن يخل اعتمادها على فاعلين آخرين من خارج جهازها باستقلاليتها إزاءهم، طالما أنها تتمتع بالقدرة على تجاوز المصالح الخاصة الضيقة، وتجنب الوقوع في شبك الجماعات الفئوية، مهما بلغ نفوذها، مع القدرة أيضا على فرض رؤاها وتفضيلاتها الذاتية على الجميع، بوصفها الكيان المعبر عن الوطن ككل، والمنفرد بتجسيد المصلحة العامة.

وفي هذا الإطار، دلت مقارنة باراوي^{١٢} حول تجربتي التحول نحو أعمال آليات السوق في كل من روسيا والصين على أن افتقار الدولة في روسيا إلى الجهاز التنفيذي الفعال جعلها أقل قدرة على توفير المتطلبات الأساسية لإتمام عملية التحول الاقتصادي^{١٣}. بينما تمكنت الدولة الصينية، بفضل ما أوتي جهازها التنفيذي من تماسك وفعالية، أن تعيد هيكلة نظام الحوافز بأسلوب شجع على ظهور فئة جديدة من "المنظمين" Entrepreneurs أخذت على عاتقها مهمة التنظيم المستقل، وتأسيس مشروعات وشركات بلغت أقصى درجات الكفاءة، والربحية.

٢- اتساع علاقات التعاون بين الدولة والجماعات الفاعلة :

بجانب قوة الجهاز التنفيذي، فإن أحد الشروط الأساسية لتطبيق استراتيجية التمكين المتبادل هي أن تتصف الروابط بين الدولة والمجتمع بالاتساع، والانفتاح، لتشمل كافة القوى الفاعلة والمؤثرة على الخريطة المجتمعية بلا استثناء، وألا تقتصر أو تنغلق على جماعات بعينها، دون سائر جماعات المجتمع. وفي هذا الصدد، أوضح إيفانز أن علاقات التعاون والمشاركة بين الدولة والمجتمع، لكي تؤتي ثمارها، قد تأخذ في البداية صورة روابط ضيقة النطاق، أو تحالفات انتقائية، أو استيعابية، أو مغلقة، تقتصر على إدماج الشرائح الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تميزا في علاقة وثيقة مع الدولة، وإقصاء ما عداها من شرائح. كان تكتفي الدولة بإقامة الروابط وتوطيد أواصر الصلات مع كبار رجال الأعمال، الأغنى والأقوى والأقدر على مساعدتها، مع استبعاد سائر الجماعات الأخرى. مثل تلك الروابط الانتقائية المحدودة، قد تكون مطلوبة في المراحل الأولى لعملية التحول لاجتياز ما قد يحق بها من صعوبات ومعوقات، بيد أنه بمجرد عبور مرحلة البداية الصعبة، يتعين على الدولة أن تشرع في توسيع نطاق روابطها لتكتسب المزيد من التنوع والشمول، وتغطي أكبر عدد من الجماعات.

ففي المراحل المتقدمة لعملية التحول، يكون في استطاعة الدولة إقامة تحالفات أوسع نطاقا، وأكثر تعددا وشمولا، بحيث تكون مفتوحة أمام كافة للاضمام إليها على قدم المساواة، دون تمييز أو استثناء، بما في ذلك الجماعات الأقل حظا، وخصوصا، الفئات المستضعفة منها. وألا تنغلق الروابط مع الدولة على شرائح محدودة، أو فئات متميزة بعينها، ناهيك عن العمال الأكثر احتياجا إلى دعم الدولة وحماتها. فالمقصود بالشمول، ارتباط الدولة بشتى القوى والجماعات الفاعلة والمؤثرة الموجودة على الساحة من ناحية، وبأن يكون لديها قنوات اتصال مفتوحة، بصفة مستمرة، بكافة الشرائح والفصائل المندرجة تحت كل جماعة من ناحية ثانية.

٣- دور الثقافة السياسية في تحقيق التجانس الاجتماعي^٤:

صحيح أن التجانس المجتمعي وغياب التعددية أو تذبذب الفوارق بين الجماعات الإثنية، والدينية، واللغوية، والقومية.. الخ هي جميعا عوامل مساعدة على قيام علاقة تمكين متبادل بين الدولة والمجتمع، إلا أن غياب مثل هذا التجانس، واستمرار ملامح الانقسام والتعددية في المجتمع لا يقضي تماما على إمكانات تحقيق التمكين المتبادل. وهنا، يأتي دور الثقافة السياسية التي تعد آلية في يد الدولة للتأثير في المجتمع من خلال صياغة الأفكار، والتوجهات الأساسية، وتحديد إطار الهوية الوطنية التي يلتف حولها كافة الأفراد والجماعات للحفاظ على وحدة المجتمع وحمايته من التفكك، وذلك، عبر مختلف مؤسساتها الفكرية والاتصالية المنوطة بوظائف التنشئة، والتعليم، والإعلام.

وفي هذا السياق، تسعى الدولة إلى أن تكون كيانا مجسدا للمجتمع، كما تحاول استخدام أدوات التنشئة، كالتعليم والإعلام، لخلق منظومة قيمية تستهدف ربط المواطنين ببعضهم، وبالذولة، والمزج بين مقومات الهوية الفردية والجماعية، على نحو يزيل التمايز بين الدولة والمجتمع. وبحيث يجعل من الثقافة السياسية اللحمة الأساسية لضمان بقاء الدولة والمجتمع معا، كما يوفر الأرضية الخصبة لتأسيس علاقات التعاون والمشاركة بينهما على أساس وجود هوية ورابطة للانتماء تجمعهما، ومرامي وغايات مشتركة تقتضي التعاون بينهما بلوغها. وهكذا، تتضح أهمية عنصر التجانس القيمي والثقافي في بلورة هوية جماعية مشتركة تؤمن بها كافة القوى الفاعلة في المجتمع، كإطار للانتماء، بغض النظر عما بينها من اختلافات، باعتباره عاملا مساعدا تقتضيه عملية تأسيس مشروعات التنمية المشتركة، التي تقوم على تضافر جهود الدولة والمجتمع وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص، خصوصا بعدما ثبت أن الإنتاج المستند إلى تكاملهما يحظى بفرص نجاح تفوق ذلك الذي يضطلع به أي منهما بمفرده.

٤- القضاء على الفوارق أو تقليل حجم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية:

علاوة على ما سلف، يعد تضيق الفجوة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين شتى فئات المجتمع شرطا آخر ضروريا لنجاح نفس تلك الجهود التنموية، غير أنه ليس متطلبا سابقا، بالضرورة، لتحقيق "التمكين المتبادل". وإنما قد يكون في مقدور الدولة والمجتمع، في حالة غيابه، العمل على تحقيقه، من خلال التنسيق بينهما من أجل انتهاز سياسات توزيعية تستهدف تضيق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ورفع مستويات معيشة القاعدة العريضة من المواطنين، وإنصاف الفئات الأقل حظا، وتميزا، والأقل قدرة من المستضعفين والمهمشين.

وهو ما يعني أن التقارب الاقتصادي والاجتماعي في مستويات المعيشة والدخل هو سبب ونتيجة في آن واحد لقيام علاقة تمكين متبادل بين الدولة والمجتمع. كما أن المحددات البيئية، مثل نمط توزيع الدخل والثروة، أو درجة التجانس الثقافي، ليست معطيات نهائية ثابتة، أو جامدة، أو حتمية، وإنما في استطاعة الدولة، من خلال انتهاز سياسات معينة تقوم على التعاون والمشاركة مع المجتمع، أن تغير في ملامح سياقها البيئي، وتعيد تشكيله وصياغته من جديد، بحيث تجعله مهينا لتطبيق استراتيجية التمكين المتبادل من خلال توفير سائر ما تقتضيه تلك الاستراتيجية من شروط.

٥- تدعيم التطور الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني^{٩٥}:

الشروط السابقة تجعل تطبيق سياسات التحول الاقتصادي من خلال التعاون والعمل المشترك مع قوى المجتمع أمراً مستطاعاً، سواء كانت الدولة ديمقراطية أم لا، لأن في مقدورها كسب تعاون الجماعات، كشريك لها في جهود التنمية، وكقنوات مؤسسية للحصول على مستلزمات تنفيذ خطط وبرامج التحول من موارد ومعلومات، يمكن أن تستمدّها الدولة من تلك الجماعات. وبعبارة أخرى، فإن دور جماعات المجتمع، كمصدر لتوفير المعلومات والموارد التي تحتاجها الدولة في تنفيذ سياساتها التنموية، يؤهلها للقيام بدور "الشريك" للدولة في إنجاز عملية التحول، والمساهمة في تحقيق التنمية، أي كانت طبيعة النظام السياسي القائم، ومدى اقترابه، أو ابتعاده عن الديمقراطية.

ولكن أنصار التمكين المتبادل، وعلى رأسهم إيفانز، أضافوا إلى الشروط السابقة شرطاً آخر هو البدء في التحول نحو الديمقراطية وتشجيع المجتمع المدني على النمو. وبغض النظر عن درجة التطور، أو مستوى الاكتمال أو النضج الذي تبلغه هذه التجربة، فإنها تعد، في كافة الأحوال، عاملاً مساعداً في التمهيد لنجاح عملية الإصلاح بجانيها الاقتصادي والسياسي. وبصفة عامة، يعتبر نمو المجتمع المدني بمثابة إضافة لقوة الجهاز البيروقراطي، سهلت عملية بناء الدولة وتكاملها في كثير من البلدان بالقضاء على معظم الانقسامات الداخلية المرتبطة بالولاءات الأولية الإقليمية، والإثنية، والدينية، واللغوية، ومن ثم التمهيد لنجاح عملية التحول بشقيها الاقتصادي والسياسي^{٩٦}.

ويمكن التمييز بين وجهتي نظر بشأن تأثير هذا المحدد: أولاً، تعتبر أن وجود مجتمع مدني مكتمل النضج هو شرط سابق، ومن الضروري توفره أولاً، قبل تحقيق التمكين المتبادل^{٩٧}، بينما تؤكد وجهة النظر الثانية على أن نضج المجتمع المدني هو نتيجة، وليس سبباً، للأخذ بهذه الاستراتيجية. ففي دراسة باراووي، المذكورة آنفاً^{٩٨}، تجلت أهمية الدور المحوري المميز الذي لعبته الدولة في الصين، منذ نهاية الثمانينيات، بالمبادأة بتشجيع الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال التخفيف من القبضة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم، وتدعيم سلطة المؤسسات المحلية، وإكسابها طابعاً شعبياً أوسع، مع تنظيم الانتخابات المحلية، وتطبيق أساليب الحكم-الذاتي الجيد تحت رعايتها. وبحيث ارتفعت درجة استجابة السلطات المحلية لمطالب المزارعين، وعزز ذلك من قدرة الدولة وفعاليتها في تطبيق سياسات التحول وبرامجها. وتميزت تلك التجربة بخصوصية لفتت أنظار الباحثين، حتى أنهم أطلقوا عليها: "النهج الصيني الجديد للتنمية السياسية".

وتطبيقاً لنفس المعايير، بينت دراسات أخرى لشازان^{٩٩}، وفيغيان شو^{١٠٠} أن شروط التمكين المتبادل ليست معطيات ثابتة، وإنما هي قابلة للتعديل، وإعادة البناء بجهود الدولة والمجتمع معاً. فتوفير البنية الأساسية لعديد من المدن في البرازيل، تم من خلال مشروعات اشتركت الجماعات مع السلطات والأجهزة الحكومية في تنفيذها على المستوى المحلي. كما أن قوة المجتمع أدت إلى تعزيز قوة الدولة في بعض دول أفريقيا، بينما يكمن سر نجاح الحزب الشيوعي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الصين في اتجاهه لتأسيس رابطة إدماجية^{١٠١} مع عدد من الجماعات، وتعبئتها لمساعدته في عملية صنع السياسات، وإفساح المجال لها للمساهمة والمشاركة في مهام تنفيذها. ويؤيد ذلك أيضاً، تحليل أوستروم^{١٠٢} للتحول الديمقراطي في

المكسيك، فقد ذهب إلى أن الدولة بادرت بوضع برامج الإصلاح، كما لعبت دورا حاسما في تحويل الروابط الإقليمية والمحلية إلى منظمات تمثيلية قومية، وأتاحت الموارد اللازمة لتدعيم استقلال المجتمع للنهوض بمهام التعبئة الشعبية، ودخل بعض مسئولها في ائتلاف مع بعض الجماعات المؤيدة للتحويل في مواجهة الائتلاف المناهض له، والذي ضم النخب الأوليغارشية من كبار الملاك، والعناصر المحافظة داخل جهاز الدولة. أي أن تبلور مجتمع مدني، ونشأة جمعيات مستقلة، كان ثمرة لجهود بذلتها الدولة من خلال المبادأة بتحويل علاقتها بالمحكومين من "الوصاية الأبوية"، إلى "المشاركة الديمقراطية".

وبالتالي، فإن التساؤل الذي يفرض نفسه على بساط البحث لم يعد يدور حول: هل الدولة أقوى أم المجتمع؟ وهل تختار الدولة الديمقراطية السياسية، أم التنمية الاقتصادية أولا؟ وإنما تحت أية ظروف، وفي ظل أية شروط يحدث التفاعل بين الدولة والمجتمع بشكل يضمن تحقيق النجاح لعملية التحول المجتمعي؟، وعلى نحو يكفل للدولة القدرة على إنجاز أهداف الإصلاح على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على حد سواء، بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفعالية، ويأدنى حد ممكن من الخسارة والتضحية؟ وما هي آليات ذلك التفاعل؟ وما هي عوامل تدعيم مثل هذه العلاقة؟ وفي معرض الإجابة، ذهب أنصار اقتراح العملية إلى أن تمتع الدولة بالاستقلالية عن المجتمع هو شرط ضروري لنجاحها في تحقيق أهداف التنمية، ولكنه ليس كافيا وحده، أو في حد ذاته، لأن قدرة الدولة على "الإنجاز" و"الأداء الفعال"، ترتبهن، كذلك، بقدرتها على التعاون وتنسيق الجهود، والعمل المشترك مع سائر قوى المجتمع.

فالتداخل والارتباط بين الدولة والجماعات هو ظاهرة صحية وإيجابية طالما وفر للدولة مصدرا لا يستهان به للمعلومات والموارد المادية والمعنوية، وأمدتها بألية مؤسسية مساعدة تكفل تنفيذ البرامج والخطط التي تشتمل عليها سياساتها التنموية بمستوى مرتفع من الكفاءة والفعالية، بفضل ما يتيح لها من إمكانيات انتهاز الأساليب اللامركزية في التطبيق. ولكنه إذا ما تعدى حدودا معينة، وأسفر عن تضيق هامش الاستقلالية الضروري لكل من طرفيه، أي الجماعات والدولة، إزاء الآخر، تغلبت سلبياته وتحوّل إلى ظاهرة مرضية تعكس، إما طغيان الدولة وتغولها على المجتمع، أو استئثار حفنة من الجماعات القوية والتمتيزية وذات النفوذ بالسيطرة عليها، بحيث تدفعها، تحت هيمنتها، إلى تبني السياسات التي تحقق مطالبها الفئوية المحدودة، وتحد من استقلاليتها في صنع القرار، وتجعل منها مجرد أداة مسخرة في يدها لخدمة مصالحها الخاصة، ولو على حساب المصلحة العامة للمجتمع ككل.

ومع الإقرار بأن استقلال المجتمع عن الدولة يعد شرطا هاما لنجاح التحول، بيد أنه لا يجوز الذهاب به إلى مدى بعيد يصل إلى حد فصله، أو قطع الصلة، أو غلق خطوط الاتصال بينهما، أو غياب، أو انعدام، أو حتى ضعف قنوات التعبير عن مطالب الجماعات بشكل يسد أمامها كل سبل ممارسة النفوذ والتأثير في العملية السياسية من ناحية أولى، كما يفقد الدولة الإمام باحتياجات هذه الجماعات، وأولوياتها، ومطالبها من ناحية ثانية. فاستقلال المجتمع الكامل عن الدولة، بمعنى الانفصال، أو الانقطاع، أو الانزعال، ليس ظاهرة صحية على الإطلاق، ولا يأتي في صالح عملية التنمية، بل قد يقلبها رأسا على عقب.

زد على ذلك، إن كثافة الارتباط ببعض قوى المجتمع لدرجة تصل إلى حد التداخل، أو الاندماج في جهاز الدولة، مع افتقار هذا الجهاز إلى مقومات الفعالية، يكون من شأنه أن يقلل من المناعة الداخلية للدولة،

ويتركها عاجزة عن مواجهة التحديات والضغوط التي تمارسها عليها بعض الجماعات، أو تجاوز النظر الضيقة والمصالح الفردية التي يحاول شركاؤها في القطاع الخاص فرضها عليها. فتبدو الدولة "تابعة" لبعض الفئات المهيمنة، أو "عميلة"، أو "وكيلة" لها، تضع السياسات ترجمة لرؤى الشرائح الأقوى، أو الأغنى، وتحققا لمصالحها الفئوية الخاصة، حتى ولو على حساب مصالح الأغلبية العريضة من الجماهير. أي أنها تفقد استقلاليتها لصالح بعض الجماعات الأحسن حظا، والأكثر تميزا، ونفوذا، وقدرة، مما يهدد مصداقيتها في نظر سائر الجماعات، ويهز دعائم شرعيتها المستمدة من افتراض كونها الكيان المحايد الذي يعبر عن المجتمع ككل، ويقدم خير تجسيد للمصلحة العامة، ويعليها فوق أية اعتبارات فئوية خاصة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام، والتي كشفت عنها أغلب الدراسات التطبيقية التي استعانت باقتراب "العملية"، واستخدمت مفهوم "التمكين المتبادل"، هي: أنه عادة ما تتوقف نقطة التوازن المثلى بين اعتبارات الاستقلال والحياد من جانب، واعتبارات الارتباط والتواصل بين الدولة والمجتمع من جانب آخر، على طبيعة المجتمع نفسه ودرجة تماسكه، واما إذا كان يعاني من تعددية داخلية، أو انقسامات شديدة، أم تغلب عليه سمات التجانس، والتماثل، أو حتى التقارب بين جماعاته. ورغم أن الإصلاح السياسي يعني، بصفة عامة، ازدياد قدرة المجتمع على تقييد استقلالية الدولة والحد منها، بيد أن التحفظ قد يرد على تلك المقولة في حالة المجتمع الذي يفتقر إلى التجانس، ويعاني من التعددية، ويشهد عديدا من الانقسامات الداخلية، مما يقلل من حجم الاتفاق والالتفاف بين شتى الجماعات فيه حول ماهية المصالح، أو القيم، أو الغايات المشتركة. وتصبح "استقلالية الدولة"، في مثل هذه الحالة، بمثابة "صمام الأمان" أو "الضرورة القصوى" اللازمة لضمان وجود كيان يعلو فوق شتى الجماعات، بوصفه يمثل المصلحة العامة، ويجسد المجتمع ككل، ويتجاوز كافة خطوط الانقسام الفرعية فيه، ويسمو عليها، بحيث يحفظ تماسك الدولة ووحدتها. ويعد اضطلاع الدولة بهذه الأدوار الركيزة الأساسية لشرعيتها، ناهيك عن قدرتها على الحفاظ على البقاء والاستقرار.

ويتجلى فيما سبق، كيف أفرزت عملية المراجعة النقدية لاقتربات التحول منظومة متكاملة ومتداخلة من المفاهيم الجديدة، التي شكلت إطارا استند إليه اقتراب "العملية" في صياغة افتراضاته. حيث نهض هذا الاقتراب على جملة من المقولات المترابطة والمتكاملة حول علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع في مختلف مراحل التحول، وعلى رأسها:

أن أية استراتيجية للتحول التنموي الناجح على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، لا بد أن تأخذ بمفهوم "التمكين المتبادل" كنقطة انطلاق، ومركيزة محورية لها. ويرتهن ذلك بقدرة الدولة على الموازنة والتوفيق بين متطلبات التواصل والتعاون مع المجتمع، واعتبارات الاحتفاظ بالاستقلالية لكل منهما إزاء الآخر. صحيح أن خصائص الوضع القائم، والسمات العامة المميزة للسياق البيئي المحيط تحمل بين ثناياها جملة من المسهلات والمعوقات، ولكنها ليست معطيات حتمية ثابتة، أو جامدة، أو غير قابلة للتعديل. وإنما هي قابلة لإعادة التشكيل، والصياغة، والبناء من خلال تضافر الجهود، والتنسيق والعمل المشترك بين الدولة وجهازها التنفيذي من جانب، وقوى وجماعات المجتمع الفاعلة من جانب آخر. وبحيث يتم تغليب أوجه التجانس والالتقاء على أوجه التعددية والانشقاق بين مختلف الجماعات على كافة الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وبدون تمتع الدولة بهامش معقول من الاستقلالية إزاء المجتمع الذي يعاين التفتت

والتمزق تحت وطأة التعددية، وكثرة الانقسامات الداخلية، تتحول أي رابطة بين الدولة وجماعات بعينها في المجتمع إلى أداة لنقل عوامل الانقسام من دائرة المجتمع إلى داخل دائرة جهاز الدولة. حيث تنشأ روابط انتقائية للتحالف بين أفراد من شاغلي المناصب الحكومية، وشرائح جزئية متميزة من جماعات المصالح، ويسعى كل ائتلاف منها إلى تعظيم المنافع الذاتية لفريقه، ولو على حساب المصلحة العامة، مما يهدد أسس شرعية الدولة في الصميم.

وتأسيساً على ما سلف، يمكن القول أن دراسة عملية التحول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، قد اتجهت في التسعينيات إلى التخلي عن ذلك الاقتراب الذي هيمن على حقل السياسات المقارنة في الحقبة السابقة، وكان يضع "الدولة" في مركز الصدارة وبؤرة التحليل، على أساس أنها تنفرد وحدها بإدارة عملية التحول والتغيير في مجتمعها، فتأخذ بزمام المبادرة بصنع السياسات، وتتولى توجيه الاقتصاد وتخصيص الموارد من خلال فرض السيطرة على المجتمع. حيث انتقلت أغلب الدراسات إلى الاستعانة باقتراب آخر يضع المجتمع، جنباً إلى جنب، مع الدولة في بؤرة التحليل، ويركز على شبكات العلاقات والتفاعلات التي تربط بين كافة القوى الفاعلة والمؤثرة فيه، على أساس أن عملية التحول الناجح لا بد أن تنهض على علاقات المشاركة والتنسيق وتضافر الجهود بين كل من الدولة والمجتمع معاً. بشرط ألا تأخذ علاقة الدولة بالجماعات صورة الاندماج، بمعنى التبعية، وفقدان الاستقلالية، أو التماهي والذوبان لأحدهما في كيان الآخر. فالتحول يتطلب من الدولة الموازنة بين: "الارتباط بالمجتمع" و"الاستقلالية عنه"، بما يضفي عليها صفة الحيادية في تمثيل وتجسيد المصلحة العامة، وإعلائها فوق المصالح الفئوية المحدودة والخاصة من جانب، ويكسب الجماعات صفة الرقيب القادر على مساءلة الدولة ومحاسبتها من جانب ثان. ويكفل "التعاون" بينهما من جانب ثالث. وبحيث تستفيد الدولة من إسهام الجماعات كمصدر تستمد منه الموارد والمعلومات من ناحية، وكآلية مؤسسية تعتمد عليها في تنفيذ بعض سياساتها وبرامجها بأساليب لا مركزية، وبما يضمن لها تحقيق أقصى درجات الكفاءة والفعالية من ناحية أخرى.

وهذا هو جوهر القول بأن المجتمع صار "شريكاً" للدولة في إدارة عملية التحول، لأن مضمون علاقة "المشاركة" يفترض وجود روابط التكامل والتعاون، تماماً كما يشترط توفر سمات الندية والاستقلالية لكل من طرفيه إزاء الآخر، ومن ثم تحقيق "التمكين المتبادل" بينهما.

الهوامش

- (1) Lichbach, Mark Irving and Alan S. Zuckerman, "Research Traditions and Theory in Comparative Politics: An Introduction", in Lichbach, Mark Irving and Alan S. Zuckerman, (Eds.), Comparative Politics, Rationality, Culture and Structure, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 4-9.
- (2) Blondel, J., Comparative Government: An Introduction, (Prentice Hall: Harvester Wheatsheaf, 1995), pp. 95-111.
- (3) Easton, David, A system Analysis of Political Life, (New York: John Wiley, 1965), pp. 35-40.
- (٤) د. جابر سعيد عوض، "افتراء تحليل النظم في علم النفس"، في د. ودودة بدران (محرر)، افتراءات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٥.
- (5) Pennock, J Roland, "Political Development, Political Systems and Political Goods", World Politics, vol. 18, no. 3, April 1966, pp. 393-420.
- (6) Almond, Gabriel, "The Return To The State", American Political Science Review, vol. 82, no. 3, September 1988, pp. 853-874. Nordlinger, Eric, "The Return To The State: Critiques", American Political Science Review, vol. 82, no. 3, September 1988, pp. 876-885.
- (7) Mitchell, Timothy, "The Limits of The State: Beyond Statist Approaches and Their Critics", American Political Science Review, vol. 85, no. 1, March 1991, pp. 77-95.
- (8) Kamrava, Mehran, Understanding Comparative Politics: A Framework for Analysis, (London & new York: Routledge, 1996), pp. 158-161.
- (9) Haggard, Stephan and Robert R. Kaufman, The Political Economy of Democratic Transitions, (Princeton: Princeton University Press, 1995), pp. 182-185.
- (10) Nonneman, Gerd, "Patterns Of Political Liberalization: Explanations and Modalities", in Nonneman, Gerd, (Ed.), Political and Economic Liberalization: Dynamics and Linkages in Comparative Perspective, (Boulder & Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc, 1996), p.45.
- (11) Macridis, Roy C. , "Interest Groups In Comparative Analysis", The Journal of Politics, vol. 23, no. 1, February 1961, pp. 25-45 -Jeffrey, Berry M., Interest Group Society, (Boston: Little Brown and Company, 1984). Allan, Gigler J. and Loomis Burdett A., Interest Group Politics, (Washington D.C.: Congressional Quarterly Inc, 1986). Lesli, Lipson, The Great Issues of Politics: An Introduction To Political Science, (NJ Prentice Hall Inc, 1985). Keane, John (ed.), Civil Society and The State, (New York: Verso, 1988).
- (12) Janoski, Thomas, Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal Traditional and Social Democratic Regimes, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p.144.
- (13) Holt, Robert T. And John M. Richardson J. R, "Competing Paradigms in Comparative Politics", in Holt, Robert T. and John E. Turner, (Eds.), The Methodology of Comparative Research, (New York: The Free Press, 1970), pp. 23-27.
- (14) Lagroye, Jacque, Sociologie Politiques, (Daloz: Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 1993), pp. 139, 140.
- (١٥) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. سعد الدين إبراهيم ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة دراسات الوطن العربي، ١٩٨٨)، صص ٤٨-٦٧، ود. مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٨)، صص ١٣٨-١٥٠، ٢٧٩-٢٨٩، ٣١١-٣٤٩. ومن أهم المراجع الأجنبية في نفس الموضوع:
- Chilcote, Ronald H., Theories of Comparative Politics: The Search for A Paradigm Re-considered, (Oxford: West view Press, 1997), pp. 157-175. – Mitchell, Timothy, Democracy And The State In The Arab-World, (Cairo: Arab Egypt Publishing House, 1996). -Ellen Meiksinswood, "The Uses and Abuses of Civil Society", Socialist Register, Ralph Miliband (Ed.), New York: Monthly Review Press, 1991, p. 60.
- (16) Nordlinger, Eric A. On The Autonomy of The Democratic State, (Cambridge: Harvard University Press, 1981).
- (17) Badie, Bertrand, Les Deux Etats : Pouvoir ET Société En Occident Et en Terre D'Islam, (Fayard: L'Espace Du Politiques, 1987), pp. 110-117, 154-166.

- (18) Collier, Ruth B. & David Collier, Shaping The Political Arena: Critical Junctures The Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America, (Princeton: Princeton University Press, 1991).
- (19) Boone, Catherine, Merchant Capital and the Roots of State Power in Senegal, 1930-1985, (New York: Cambridge University Press, 1992).
- (٢٠) ترتكز هذه العلاقة على المحاباة والحظوة الشخصية بين طرفين، أحدهما نصير أو راعي، والآخر، تابع وخاضع لولايته نتيجة لعدم التكافؤ أو المساواة بينهما في الموارد، بغض النظر عن الخطوط المؤسسية الرسمية لصنع القرار.
- (21) Hagopian, Francis, Traditional Politics and Regime Change in Brazil, (New York: Cambridge University Press, 1996).
- (22) Markovitz, Irving Leonard, "Uncivil Society, Capitalism and The State in Africa", in Kasfir, Nelson, (Ed.), Common Wealth & Comparative Politics, Special Issue on Civil Society and Democracy in Africa; Critical Perspective, vol. .36 no. 2 July 1998, pp. 23-38.
- (23) Bates, Robert H., Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agriculture Policies, (Berkeley: University of California Press, 1981), pp. 130-133.
- (٢٤) د.علي الدين هلال، "كيف نفهم التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي؟" في د.مصطفى كامل السيد (معد ومقدم)، ود.كمال المنوفي (محرر)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، (أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، ١٥ - ١٨ يناير، ١٩٨٨، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، صص ٢-٤.
- (25) Chandhoke, Neera, State and Civil Society: Explorations in Political Theory, (New Delhi & London: Sage Publications Inc, 1995), pp. 37-45.
- (26) Qandil, Amani, "Etudes des Groupes D'INTERET En Egypte : Aspect International et Aspect Particulier", dans Vatin, J. C. ET E. Yassin et autres, (Editeurs) Etudes Politiques Du Monde arabe : Approches Globales et Spécifiques ; (Actes du Deuxième Colloque Franco - Egyptien de Politologie, Paris 3-5 juillet, Dossiers du CEDEJ Le Caire : 1991), pp. 15-30.
- (27) Polani, Karl, The Great Transformation, (Boston Beacon Press, 1957).
- (28) Godfrey, Martin, Employment Policies Programs in Central & Eastern Europe, (Washington D.C.: Brooking Institute, 1997), pp. 16-24.
- (1) Owen, Roger, State Power and Politics in the Making of the Modern Middle East (New York and Routledge: Chapman & Hall, 1992), pp. 81, 82.
- (30) Lucas, John, "The Politics of Business Associations in The Developing World", The Journal of Developing Area, vol. 32 fall. 1997, pp. 71-96.
- (٣١) د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنيانية مقارنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ١٤-١٧.
- (32) Moore, Barrington Jr. , Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World, (Boston: Beacon Press, 1966), pp. 50-57.
- (33) Skocpol, Theda, "A critical Review of Barrington Moore JR's Social Origins of Dictatorship and Democracy", Politics and Society, vol., 4, 1973, pp. 1-34.
- (34) Wang, XU, "Mutual Empowerment of State and Society; Its Nature, Conditions, Mechanisms and Limits", Review Article, Comparative Politics, vol. 31 no. 2 January 1999, pp. 231-249.
- (35) McAdam, Doug, Sidney Tarrow and Charles Tilly, "Toward An Integrated Perspective On Social Movements and Revolution", in Lichbach and Zuckerman, (Eds.), Op. Cit., pp. 142-173.
- (36) Skocpol, Theda, Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States, (Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press, 1992), pp. 19, 20.
- (37) Kamrava, Mehran and Frank. O. Mora, "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective; Latin America and The Middle East", Third world quarterly, vol. 19, 1998, pp. 893-916.
- (٣٨) د. محمد سعد أبو عامود، "النظم السياسية في ظل العولمة: الإشكاليات، أنماط الاستجابة، المستقبل"، مجلة النهضة، العدد الرابع، يوليو ٢٠٠٠، صص ٣٦-٣٩.
- (39) Diamond, Larry, "The Globalization Of Democracy", in Slater, Robert .O., Barry M. Schultz and Steven R. Dorr (Eds.), Global Transformation and The Third World, (London and Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993), pp. 170-172.
- (40) Evans, Peter, "Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation", in Evans, Peter, (Ed.), State-Society Synergy: Government And Social Capital In Development, (Berkley: International And Area Studies, University Of California, 1997), pp. 12- 14, 121, 228-238.

(41) Migdal, Joel S., Atul Kohli and Vivienne Shue "Introduction: Developing A State in Society Perspective", in Migdal, Joel S., Atul Kohli and Vivienne Shue, (Eds.), State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World, (New York, Cambridge University Press, 1994), pp. 2-4.

(42) Oechslin, Jean Jacques, « Les Organisations d'Employeurs: Tendances Actuelles et Responsabilités Sociales », Revue Internationale du Travail, vol. 121, n. 5, Septembre-Octobre 1982. pp. 539-553.

(43) Lucas, John, "The Politics of Business Associations in The Developing World", Op. Cit., pp. 71,72.

(44) Hirst, Paul Q., "Democracy and Civil Society", in Hirst, Paul Q. And Sunnie Khilnani (Eds.), Reinventing Democracy, (Oxford: Black Well Publishers, 1996), pp. 97-115.

(٤٥) د. أحمد ثابت، "المجتمع المدني: الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير"، مجلة النهضة، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٠، صص ٣٩-٥٠.

(٤٦) المرجع السابق، صص ٤٠-٤٢.

(47) Schneider, Ben Ross, "Elusive Synergy; Business-Government Relations and Development", Comparative Politics, Review Article, vol. 31 no. 1 October 1998, pp. 101-122.

(٤٨) د. أحمد حسن البرعي، الحريات النقابية ومدى تأثيرها بإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، (منظمة العمل العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٢)، صص ١١٤-١٢٤.

(٤٩) أثناء انعقاد مؤتمر سياتل ١٩٩٩، أعلن الرئيس الأمريكي (كلينتون) عن ضرورة إيجاد مجموعة عمل خاصة مقرها منظمة التجارة العالمية تقوم برصد ممارسات الدول الأعضاء لتقليل الحواجز التي تعترض حرية التجارة وتؤثر بالسلب على العمال، كما أعلن أن حماية معايير العمل هي هدف من أهداف الولايات المتحدة في مباحثات تحرير التجارة العالمية.

(٥٠) انظر: "صوتك في العمل، التقرير العالمي بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل"، مكتب العمل الدولي، جنيف ٢٠٠٠، وتقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي: "دفاعا عن القيم وتشجيعا للتغيير، العدالة الاجتماعية في اقتصاد عالمي: الأفاق أمام منظمة العمل الدولية"، المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، الدورة ٨١، جنيف ١٩٩٤.

(٥١) كان للأول السابق في الحديث عن تعدد السببات، كما تناول الأخير دور الأحزاب في تقييد سلطة الدولة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(52) Offe, Claus, "Political Economy: Sociological Perspective", in Goodin, Robert E. & Hans Dieter Klingemann (Eds.), A New Handbook of Political Science, (Oxford: Oxford University Press, 1998), pp. 675-680.

(53) Joel S. Migdal, "Studying the State", in Lichbach and Zuckerman (Eds.), Op. Cit., pp. 221-224.

(54) Migdal, Joel S., Strong Societies and Weak States: State -Society Relations and State Capabilities in the Third World, (Princeton: Princeton University Press, 1998), pp. 213-232, 250-255.

(٥٥) كالنموذج الياباني أو الصيني في نطاق جنوب شرق آسيا، والنموذج الأوروبي في إطار المتوسطية، وبعض دول أفريقيا المرتبطة تاريخيا بأوروبا. د. محمد سعد أبو عامود، "النظم السياسية في ظل العولمة.."، مرجع سابق، ص ٥٨.

(56) Eckstein, Harry, "Limits of The State", American Political Science Review, vol. 85, 1997, pp. 79-95.

(٥٧) يعتمد هذا الجزء على مقال: د. إبراهيم عرفات، "السياسة المقارنة في إطار العولمة"، في د. حسن نافعة، (مشرف) ود. سيف الدين عبد الفتاح، (محرر)، العولمة والعلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية: سلسلة محاضرات الموسم الثقافي العام الجامعي ١٩٩٨-١٩٩٩، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)، صص ١٣٣-١٦٠.

(58) Marx, Anthony W., Making Race and Nation: A Comparison of the United States, South Africa and Brazil, (New York: Cambridge University Press, 1998), pp. 191, 192.

(٥٩) من أبرز الأعمال التي استخدمت هذا المفهوم دراسة لام لسياسة الري في تاوان التي قامت على اشتراك جهاز الدولة مع الجهود الذاتية لجمعيات المزارعين، حيث استعانت الحكومة بالخبرات المحلية والتبرعات المالية والعمل الجماعي التطوعي لتتمية الموارد المائية، وترشيد استخدامها، كما اعتمدت الجماعات المحلية على مساندة المسؤولين وإدماج مشروعاتها ضمن بنود الميزانية الحكومية والخطوة العامة للدولة.

Lam, Wai Fung, "Institutional Design of Public Agencies and Co-production: A Study of Irrigation Association in Taiwan" in Evans, Peter, (Ed.), Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation, (Princeton; Princeton University press, 1995), pp. 11-47.

(60) Vitalis, Robert, When Capitalists Collide: Business Conflict and The End of Empire in Egypt, (Berkley: University of California Press, 1995), pp. 12-15.

- (61) Baer, Werner, Hadi Salehi, "The State and Industry in the Development Process: How Universal is The Evans Vision?" Oxford Development Studies, Oct 99, vol. 27, Issue 3, p. 3.
- (62) Skocpol, Theda, "Bringing the State Back in: The Strategies of Analysis in Current Research", in Evans, Peter B., Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, (Eds.), Bringing the State back in, (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 3-37.
- (63) Amsden, Alice H., "Diffusion of Development", American Economic Review vol. 81, May 1991, p. 282.
- (64) Silva, Edwards, The State and Capital in Chile: Business Elites, Technocrats and Market Economies, (Boulder; West view 1996), pp. 114-117.
- (65) Samuels, Richard J., The Business of the Japanese State: Energy Markets in Comparative and Historical Perspective, (Ithaca: Cornell University Press, 1987), pp. 88-90.
- (66) Kholi, Atul, "Centralization and Powerlessness: India's Democracy in Comparative Perspective", in Migdal, Kholi and Shue (Eds.), Op. Cit., pp. 105-108.
- (67) Evans, Peter, "Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation", in Evans, Peter, (Ed.), State-Society Synergy, Op. Cit., pp. 228-238.
- (68) Shambayati, Hootan, "The Rentier State and Pressure Groups: A Comparative Study of State Society Relations in Turkey and Iran", Paper Presented For Delivery at The 1992 Annual Meeting of American Political Science Association, September 3-6, 1992, pp. 25, 26.
- (69) Amsden, Alice H., "Diffusion of Development", Op. Cit., pp. 282-287.
- (70) Schneider, Ben Ross, "Elusive Synergy...", Op. Cit., p. 123.
- (٧١) مثل النمسا، وبلجيكا، كندا، وفرنسا، الدانمارك، النرويج، اليابان، إيطاليا، أنظر: د. أحمد حسن البرعي، "الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة: خطة قومية للعلاج"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، أبريل ١٩٩٧، ص ١٩٦.
- (٧٢) أرجع ايفانز نجاح كوريا في التصنيع إلى قوة وتماسك الجهاز البيروقراطي، وكثافة وممتانة الروابط بين الدولة والقطاع الخاص، مع تبني وحماية الدولة للشركات الوليدة، والتنسيق بينها، ولكن دون التدخل المباشر في عمليات الإنتاج أو التنظيم.
- (٧٣) رغم حداثة كرر هذا الاقتراب في بعض مقولاته ما سبق أن طرحته الكتابات الكلاسيكية التي صاغها الموند مثل: جابرييل أ. الموند وج. بنفهام باول الابن (مؤلفون)، أحمد على عناني (مترجم)، السياسات المقارنة، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٨٠)، ص ٥٠.
- Almond, "Propensities and Opportunities", in Almond, Gabriel (Ed.), Political Development: Essays in Heuristic Theory, (Boston: Little Brown, 1970) pp. 17-19.
- (74) Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968), p. 20-22
- (75) Kamrava, Mehran, Understanding Comparative Politics, Op. Cit., pp. 38-56, 143-166.
- (76) Bayart, Jean Francois, "Civil Society in Africa", in Cahbal, Patrick, (Ed.), Political Domination in Africa: Reflections on the Limits of Power, (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 109-125.
- (77) Przewoski, Adam, Democracy and The Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America, (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p.70.
- (78) Edwards Silva, The State and Capital in Chile..., Op. Cit., pp. 116,117.
- (79) Evans, Peter, "Embedded Autonomy...", Op. Cit., pp. 228-238.
- (80) Migdal, Joel S., "Studying the State...", Op. Cit., p. 236.
- (81) Mann, Michael, "The Autonomous Power of The State: Its Origins, Mechanisms and Results", in Hall, John E., (Ed.), States in History, (London: Basil Blackwell, 1986), p. 119.
- (82) Schneider, Ben Ross, "Elusive Synergy;...", Op. Cit., pp. 101-122.
- (83) Wang, XU, "Mutual Empowerment...", Op. Cit., pp. 231-249.
- (84) Schuurman, Frans J., "Paradigms Lost, Paradigms Regained? Development Studies in the Twenty First Century", Third World Quarterly, vol. 21, no. 1, 2000, pp. 7-20.
- (85) O'Donnell, Guillermo, "Corporatism and The Question of The State", in Malloy, James (Ed.), Authoritarianism and Corporatism in Latin America, (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1977), pp. 47-87.
- (86) Chandler, Alfred, "Introduction", Chandler, Alfred, Franco Antori and Takahashi Hikino (Eds.), Big Business and The Wealth of Nations, (New York; Cambridge University press, 1997), p. 28.
- (87) Ibid., pp. 30-35.

(88) Lucas, John, Op. Cit., pp. 71-96.

(89) Amsden, Op. Cit., p. 33.

(90) Lucero, Jose Antonio, "On Feuds, Tumults, and Turns: Politics and Culture in Social Movement and Theory", Review Article, Comparative Politics, vol. 32, number 2, January 2000, pp. 231-246.

(91) Evans, Peter ,Embedded Autonomy, Op. Cit., pp. 80-89.

(92) Burrawoy, Michael, "The State and Economic Involution: Russia Through A China Lens", in Evans, (ed.), State–Society Synergy, Op. Cit. pp. 150-165, 177.

(93) Cook, Linda, Labor & Liberalization: Trade Unions in The New Russia, (Washington D.C.: Brooking Institute, 1997), pp. 90-102.

(94) Migdal, Joel S., "The State in Society: An Approach To Struggles For Domination", in Migdal, Kholi and Shue, (Eds.), Op. Cit., pp. 23-27.

(95) Chowdhury, Supriya Roy, "Neo-Statism Third World Studies: a Critique", Third World Quarterly, vol. 20, no. 6, 1999, pp. 1089-1107.

(96) Janoski, Thomas, Op. Cit., pp. 109-114.

(٩٧) أراجع مؤند التحول الديموقراطي في كل من بولندا وألمانيا الشرقية وتشكوسلوفاكيا وأنجولا وموزمبيق وأثيوبيا وفيتنام إلى تزامن انهيار شرعية النظام السياسي مع فقدانه للفعالية الاقتصادية، كما أراجع حدوثه في كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو وكوريا الجنوبية، وعدم حدوثه في إندونيسيا وباكستان والمكسيك إلى وجود مجتمع مدني ناضج ومستقل في الحالة الأولى، وغيباه في الثانية، أنظر:

- Diamond, Larry, "The Globalization Of Democracy", Op. Cit., pp. 43-45.

(98) Burrawoy, Op. Cit., pp. 170-177.

(99) Chazan, Naomi, "Engaging The State: Associational Life in Sub-Saharan Africa", in Migdal, Kholi and Shue (Eds.), Op. Cit., pp. 258-278.

(100) Shue, Vivienne, "State Power and Social Organization in China", in Migdal, Kholi and Shue (Eds.), Op. Cit., pp. 65-88.

(١٠١) هي نمط لتمثيل المصالح تتم المبادرة بفرضه من أعلى على يد الدولة من خلال تأسيس اتحاد عام لتمثيل الجماعة تدرج تحته كافة التنظيمات والجماعات المنتمية لقطاع معين، وتحظى بقبول واعتراف الدولة، بما يضيفي عليها الصفة الرسمية، وتصبح بمثابة المظلة الوحيدة التي تحتكر تمثيل الجماعة والتعبير عنها دون منافس. كما أن عضويتها ذات صفة إجبارية وترتبط على نحو وثيق ومستمر بلا انقطاع بجهاز الدولة، حتى تصبح بمثابة أذرع، أو امتدادات فرعية له.

(102) Ostrom, Elinor, "Crossing The Great Divide: Co-production, Synergy, and Development", in Evans (Ed.), State- Society Synergy, Op. Cit., pp. 85-118.

Political Analysis and Approaches to Study Change: From "State Interventionism", To "Mutual Empowerment"

Nahed Ezzeldin

This research tends to address a theoretical issue, which emerged during the last decade about the state-society relationship. It tries to discuss the main developments in the field of Comparative Politics and it handles the critical revision of the dominating conceptual frameworks focusing on the state as the main unit of analysis and the first and foremost actor in political and societal transformation.

This critical revision has started in the 1980s reaching its peak in the 1990s, as a result of multiple sequential and interrelated factors:

First, the evaluation of development experiences in the south, (third world countries) led to criticize the previous analysis that focused on the state (developmental state) and ignored or paid no attention to other powerful societal forces. Development studies were accused of justifying authoritarianism and promoting its stability by defending the strength of the state vis-à-vis society as a crucial condition to reach developmental goals and achieve a great part of its structural change plans, especially in the industrial sector.

Second, the retreat of the "Welfare State" in the North (industrial and developed countries), was accompanied by the transformation in its external roles, From a buffer zone that was responsible of defending society and protecting it from international threats, to a mediator, or a facilitator, or a transmission belt that tried to keep tied contacts with its environment at the regional and global levels. The same change happened in the internal sphere, the state started to accomplish most of its functions through other partners outside its own structure so it could realize its economic and social goals by decentralization that guarantees the highest level of efficiency and success.

Third, by 1990's state reform has become an inevitable for enabling the state to face globalization processes and to overcome the different challenges resulting from them. This reform gives civil society great significance, it provides it with

opportunities to grow, to be far reaching and to win more weight on the political scene.

All these factors introduced a new approach in studying the process of change and transformation known as (political process approach), but its crystallization and its formulation implied other important theoretical efforts:

1-Re-definition of the state: this was the first fundamental contribution in constructing the conceptual framework for the new approach, it produced a group of interrelated concepts such as: the state as groups market, Limited State, Networking State, Limited Sovereignty.

2-Re-definition of state society relationship: this revision was the second basis in the theoretical efforts building the new approach, many other concepts came out of it to replace the traditionally dominating one which was the “balance” confirming that the zero sum game could not be accepted as the sole possible relation between state and society (as if each of them is necessarily opposing the other in a controversial, or competitive struggle). Mutual transformation and embedded autonomy concepts, arise to emphasize and highlight other possible relations standing on: the ability of state to maintain its autonomy without losing continual contact and coherence with its society.

So, autonomy doesn't mean total independence, or complete isolation.

Thus, the state can play different roles cooperating with the private industrial sectors and influential business groups: it can be the custodian of joint-projects, so, its function will be limited in regulation. But it can also participate directly or indirectly in production as a Midwife that helps in the creation of industries and enterprises. Perhaps promotion can be one of its new functions as an economic partner, alliances and coalitions based on mutual consensus and consistent reciprocity between state officials (political elite) and some powerful groups in society (economic elite) were considered as conditional elements in development success.

3-The third principal corner stone in the edifice of political process approach was composed of basic arguments and assumptions:

a)The state is a determinant actor in transformation process, it influences change through its role in building institutions and widening the extent of political participation.

Society plays a vital and dynamic role in transformation process, it can be the source of initiatives, by social demands, adopting democracy as a priority on social groups agenda, pressuring the state to respond is essential in the same way. The ability of the state to react and respond positively depends on the efficiency and strength of these pressures.

b)The relational interaction between state and society is the main determinant in transformation process, cooperation, must replace conflict and competition between both of them. In this interaction every part is not a coherent or totally homogenous or united or cohesive body, every group contains differences, and a variety of divisions, sectors, and wings...etc. this creates the possibility of forming selective alliances and exceptional bonds, restricted on the most distinguished and privileged groups, (powerful, rich, and influential) excluding marginal and disadvantaged ones (powerless, poor, and underrepresented).

That's how Mutual Empowerment as a developmental strategy was derived from the previous arguments, its crystallization as a concept formed the corner stone in the revision processes of traditional approaches, which were criticized of making the change analysis in development research over simplified and unrealistic.

These mistakes resulted from the inclinations of statist approach users towards focusing in their empirical studies, on either state or society alone, (as if they were two opposites totally isolated and separated from each other), without taking into consideration multiple and complex forms of mutual interaction and relational connections that cause the real overlap between both of them in reality. So the conflict between state and society was inevitable from this point of view. There was no probability of finding a different type of relation based on cooperation and mutual understanding.

Critics refused all these generalizations and emphasize that state-society relationship can take various forms and types, conflict is not necessarily the dominating one, because in a developing country state needs to deal effectively with dilemma of dual transition, (economic privatization, and political democratization).

The prerequisites to attain these dual goals simultaneously without being obliged to scarifice any of them are:

1-first of all analysts must admit that state is no longer the first or the sole actor, as there have been other important non-state actors which are now playing an increasing role that no one can ignore or deny.

2-State intervention is no longer the determining factor in changing the political and societal sphere.

3-The re-definition of state refuses the traditional concepts like the interventionist state, the strong or soft state, the state absolute leadership...etc. and has formulated new conceptual tools such as “minimalist state”, “ the double faces of the state power”: implies a despotic face: which reflects its domination authorities, control functions, enforcement of rules, regulations and maintaining order and discipline. And an infrastructural face: that illuminates its ability in changing its social context, achieving its developmental functions, realizing the dual transition successfully.

4- Admitting State’s crucial role in transformation doesn’t mean that we can deny other significant actors. Reaching developmental goals is the common mission, common responsibility between state and social groups, that’s why investigating and understanding interactions between the two partners becomes indispensable in the comprehension and explanation of the differentiation in developmental outputs between various countries and experiences.

So we can comprehend the causes standing behind successful stories by answering the pivotal question: At which level did the relationship between state and society approximate the active and productive phase of cooperation, embeddedness, reciprocity, mutual consensus, and partnership?

In conclusion, this paper suggests that using a new approach in studying political and societal change issues is the result (product) of many theoretical efforts contributing into building and elaborating new conceptual tools, that constitute the components of a new framework, which puts the relations of mutual interaction (probable overlapping) between state and society (as actors on equal foot) in the center of the analysis.